

المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المعهد العالي للقضاء قسم السياسة الشرعية

"ضمانات نزاهة انتخابات المجالس البلدية وحريتها"

دراسة مقارنة

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في السياسة الشرعية

إعداد: مثيب مفلح مثيب السبيعي

إشراف اللك كنور: فيصل رميان الرميان

العامر ١٤٣٤هـ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية جاءت شاملة مكتملة انزلت على قلب محمد صلى الله عليه وسلم لا ترى فيها عوجا ، ولا تشهد فيها نقصا، وجاء في نصوصها من الشمول والعموم والمرونة الجيث تحكم في كل واقعة ، وتفتي في كل حادثة ، فهي شريعة العدل والوسط، وشريعة الثبات والتطور ، فهي تجمع بين الواقعية والمثالية ، وفوق ذلك فهي صالحة لكل زمان ومكان ، وإن تطورت وتقدمت الأمم والمجتمعات ، وإن استجدت أفكار واستحدثت آراء . الانتخابات بشكل عام أصبحت تحظى بأهمية بالغة وتبعاً لذلك باتت الأنظمة والقوانين تحيطها بمزيد من العناية والاهتمام .. وفي المملكة بدأت أولى الخطوات الجدية في مسار استخدام الانتخابات كوسيلة من وسائل أولى الخطوات الجدية في اختيار من يمثله وتمثل ذلك في انتخابات تمكين المواطن من المشاركة في اختيار من يمثله وتمثل ذلك في انتخابات أعضاء المجالس البلدية .. ومن الحقوق المعتبرة لمواطني أي بلد أن يقوموا بالإشراف على أعمال القطاعات الخدمية المرتبطة بأمورهم المعيشية

والمحلية ونظراً لصعوبة أن يقوم بذلك الجميع فقد برزت فكرة أن يكون هناك من يمثلهم وباختيارهم وبذلك يكون المرشح للعمل بالمجالس البلدية معبراً عن إرادة الجميع وملتزماً بالقيام بمصالحهم وعضويته ليست عضوية خاصة بمن أنتخبه فهو يمثل جميع المواطنين حتى المصوتين لغيره من المرشحين الذين لم يفوزوا بالمقعد ومما سبق نستطيع القول بأن هناك علاقة نظامية بين الناخبين وأعضاء المجالس وهي شبيهة بعقد الوكالة .

تجربة الانتخابات البلدية في المملكة ليست الأولى من نوعها فقد سبقها قرار الملك عبد العزيز في عام ١٣٤٣هـ عندما دخل مكة المكرمة والذي قضى بأن يتم تشكيل مجلس (أهلي) يتم انتخابه من قبل أهالي مكة فظهر أول مجلس أهلي منتخب من اثني عشر عضواً .. ومن ثم صدر أول نظام لانتخابات المجالس البلدية في عام ١٣٥٧هـ وشمل هيئات المطوفين والزمازمة وفي عام ١٣٩٥هـ أسست البلديات وفي عام ١٣٩٧هـ صدر نظام البلديات .

ومن الأهداف المأمولة من استخدام الانتخابات كوسيلة لتشكيل المجالس البلدية ما يلى :

- ١- توسيع نطاق المشاركة الشعبية في إدارة الشئون المحلية .
- ۲- التأكيد على استمرار الدولة في طريق الإصلاح السياسي والإداري.

۳- اطمئنان المواطن بأنه أختار من يثق بأنه سيحكم الرقابة على
 أداء البلديات ومراجعة الأنظمة والتعليمات الخاصة بها .

وقد ترجمت الأهداف أعلاه بعدة لوائح تتمثل في اللائحة التنفيذية لانتخابات أعضاء المجلس البلدي ولائحة للطعون والتظلمات الانتخابية ودليل لقيد الناخبين والمرشحين بالإضافة إلى تعليمات الحملات الانتخابية.

وجميع اللوائح أعلاه تصب في مجال توفير ضمانات لنزاهة الانتخابات وإجراءها في أجواء صحية مناسبة وإعطاء قناعة تامة للمواطن بعدم وجود تدخلات من أي نوع في مسار العملية الانتخابية.. وتلك الضمانات منها ما يتعلق بتطبيق القواعد الانتخابية نفسها على جميع الناخبين والمرشحين وبشكل دوري ومنتظم وغير متحيز لفئة معينة دون أخرى، ومنها ما يتعلق بتوفير صفة الحياد في الجهة المشرفة والمنظمة للانتخابات وذلك مع كل أطراف العملية الانتخابية وفي كافة مراحلها .

وهذه الضمانات لا تكون فاعلة بمجرد وجودها بنوعيها (الإجرائي والموضوعي) في الأنظمة واللوائح بل لابد من حضورها في الواقع العملي أي عند الممارسة الفعلية للعملية الانتخابية وبكافة مراحلها فإذا تم التطابق نكون أمام الصورة المثالية للعملية الانتخابية والتي تنتج عنها الغاية المتوخاة وهي وجود مجلس بلدي يمثل بشكل حقيقي كافة شرائح المجتمع ويمارس صلاحياته في المراقبة الفاعلة لأعمال البلديات بكل اقتدار.

أهمية البحث:

العملية الانتخابية في المملكة تعتبر في مراحلها الأولى وتحتاج الأنظمة واللوائح المنظمة لها لمزيد من الدراسة والتمحيص خاصة فيما يتعلق بحمايتها لقواعد النزاهة والتي ستكون العملية الانتخابية بدونها ساحة للجدل والتشكيك المفضي إلى الصراعات وبأخف أحواله يفضي إلى الانشغال بالمهاترات عن العمل الإيجابي الذي يحقق النفع للبلاد والعباد .

أهداف الدراسة:

أهدف من هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ضمانات نزاهة انتخابات المجالس البلدية الموجودة في نظام البلديات والقرى ولائحة انتخابات المجالس البلدية وتعليمات الطعون وتعليمات الحملات الانتخابية ودليل الناخبين والمرشحين ومعرفة مكامن القصور فيها.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في بيان مدى كفاية القواعد النظامية المتعلقة بالمجالس البلدية في حماية الحرية والنزاهة في مجال الانتخابات البلدية، أم أن هناك حاجة لتطوير تلك القواعد لتحقيق المزيد من الضمانات سواءً الموضوعية منها أو الإجرائية أو الاثنتين معاً.

أسباب البحث:

أولاً: الانتخابات البلدية تعتبر حالة فريدة في المملكة بشكلها الحالي حيث أنها تجربة جديدة وتحتاج إلى مزيد دراسة .

ثانياً: نظام البلديات ولائحة الانتخابات وتعليمات الطعون تحتاج كثير من الدراسة والتعمق لمعرفة أوجه القصور فيها إن وجدت .

ثالثاً: قلة ما كتب عن انتخابات المجالس البلدية بشكل عام وعدم وجود دراسات في مجال البحث عن ضمانات حريتها ونزاهتها .

تساؤلات البحث:

- ۱- هل اشتمل نظام البلديات والقرى على ضمانات تكفل نزاهة انتخابات المجالس البلدية.
- ٢- هـل اشتملت لائحـة الانتخابات الخاصـة بالمجالس البلديـة وتعليمات الطعون والحملات الانتخابية على ضمانات تكفل نزاهة الانتخابات.
- ٣- إذا كانت الإجابة على التساؤلين أعلاه بنعم فهل تلك الضمانات
 كافية.
- ٤- هل واكب الواقع العملي أثناء عملية انتخابات المجالس البلدية
 القواعد النظامية التي تكفل نزاهة الانتخابات .
- ٥- هل تتطلب عملية إجراء انتخابات المجالس البلدية أشرافا قضائيا وما هي مبررات ذلك .

منهج البحث:

التزم في بحثي بما يناسبه من الأساليب الآتية:

الأسلوب الاستقرائي ، وذلك بتتبع الإجراءات للوصول إلى قاعدة كلية .

الأسلوب التأصيلي ،وإرجاع كل رأي أو مسألة إلى أصولها، وتوثيق المعلومة من مواردها.

الأسلوب الاستنباطي ، وهو الاستنتاج من القواعد المسلمة أمور أخرى .

الأسلوب النقدي ، بتقويم الرأي أو الدليل ، والحكم عليه .

أسلوب المقارنة بين المذاهب الفقهية ، وبينها وبين الأنظمة أو القانون الدولي العام والمواثيق الدولية .

الأسلوب التحليلي الذي يقضي تقسيم الكل إلى أجزاء ورد الشيء إلى عناصره وتفكيك رموزه وغوامضه.

الدراسات السابقة:

بعد البحث عن دراسات سابقة في مجال (ضمانات نزاهة الانتخابات البلدية) في فهرس المعهد العالي للقضاء والدراسات العليا بكلية الشريعة والمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقاعدة المعلومات في مركز الملك فيصل للبحوث ومكتبة الملك فهد الوطنية

ضمانات نزاهة إنتخابات المجالس البلدية وحريتها

ومكتبة جامعة الملك سعود، فلم أجد أي دراسات بهذا الصدد، وقد أطلعت على أربع دراسات لموضوع الانتخابات البلدية وهي على النحو التالى:

الدراسة الأولى:

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المعهد العالي للقضاء بعنوان (الدعاية الانتخابية دراسة مقارنة) للباحث عبد المجيد محمد يحوي في عام ١٤٣١ه تحدث فيها عن الدعاية الانتخابية .

ولم يتطرق الباحث في هذه الدراسة لموضوع ضمانات نزاهة الانتخابات وركزت دراسته على الدعاية الانتخابية .

الدراسة الثانية:

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المعهد العالي للقضاء بعنوان (الحملات الانتخابية دراسة مقارنه) للباحث محمد سفر الغامدي في عام ١٤٢٦ه تحدث فيها عن الحملات الانتخابية وضوابطها مقارنا بين النظام السعودي والفقه.

ولم يتطرق الباحث في هذه الدراسة لموضوع ضمانات نزاهة الانتخابات وركزت دراسته على الدعاية الانتخابية .

الدراسة الثالثة:

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المعهد العالي للقضاء بعنوان (المخالفات في انتخاب أعضاء المجالس البلدية في النظام السعودي

ضمانات نزاهة إنتخابات المجالس البلدية وحريتها

وعقوباتها) للباحث محمد صالح العامر في عام ١٤٣٣ه تحدث فيها عن المخالفات في انتخاب أعضاء المجالس البلدية في النظام السعودي وركز على الموضوع من الناحية الفقهية ولم يتطرق لضمانات النزاهة.

الدراسة الرابعة:

بحث تكميلي في المعهد العالي للقضاء للطالب/بندر الكثيري ، بعنوان (دراسة لنصوص نظام الانتخابات البلدية) (لم تناقش حتى تاريخه) وقد يتبادر إلى الذهن بالإطلاع على عنوان المشروع أعلاه بأنه قد يكون هناك تشابه في المضمون مع الموضوع الذي سأدرسه ولكن الباحث في الدراسة أعلاه تناول جميع النصوص المتعلقة بالانتخابات البلدية وعلق عليها ولم يتطرق لمدى تعزيزها لمبدأ النزاهة والحرية وضمانتها لها،وفي دراستي سأتناول النصوص التي تعزز مبدأ نزاهة وحرية الانتخابات البلدية وسأحللها وهل هي تكفي لتأصيل ذلك المبدأ وأقارنها مع النصوص الخاصة بقانون الانتخابات البلدية الأردني وما ورد في المواثيق الدولية .

ومما سبق يتضح بان موضوع بحثي لم يتم التطرق له على الرغم من أهميته بهدف تقييم واقع الضمانات والوقوف على مدى فعاليتها.

خطة البحث:

البحث مكون من مقدمة ومبحث تمهيدي وفصلان وخاتمة وتفصيل ذلك على النحو التالي:

المقدمة وتشمل ما يلى:

- ١ أهمية البحث
- ٧- أهداف البحث
- ٣- مشكلة البحث
- ٤- تساؤلات البحث
 - ٥- منهج البحث
- ٦- الدراسات السابقة

المبحث التمهيدي: الانتخابات المفهوم والتأصيل وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بعنوان البحث

المطلب الثاني: حكم الانتخابات وحكم المشاركة فيها

المطلب الثالث: صور الانتخابات في الإسلام

الفصل الأول: الضمانات الموضوعية لنزاهة الانتخابات البلدية في الفقه والنظام وفيه مبحثان:

ضمانات نزاهة إنتخابات المجالس البلدية وحريتها

المبحث الأول: مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الانتخابات

المطلب الأول: المساواة في التصويت والترشيح

المطلب الثاني: تكافؤ الفرص بين المرشحين

المبحث الثاني: مبدأ الحرية في الانتخابات

المطلب الأول: حرية الناخب في العملية الانتخابية

المطلب الثاني: حرية المرشح في تنظيم حملته الانتخابية

الفصل الثاني: الضمانات الإجرائية لنزاهة الانتخابات البلدية، وفيها مبحثان:

المبحث الأول: سلامة إجراءات قيد الناخبين والمرشحين

المطلب الأول: العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية

المطلب الثاني: إجراءات قيد ونشر قوائم الناخبين والمرشحين

المبحث الثاني: الرقابة على العملية الانتخابات

المطلب الأول: الرقابة على إجراءات الاقتراع الفرز

المطلب الثاني: الطعون الانتخابية

الخاتمة : تشمل أهم النتائج المستفادة من البحث .

ضمانات نزاهة إنتخابات المجالس البلدية وحريتها

المبحث التمهيدي:

الانتخابات المفهوم والتأصيل وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بعنوان البحث

المطلب الثاني: حكم الانتخابات وحكم المشاركة فيها

المطلب الثالث: صور الانتخابات في الإسلام

المبحث التمهيدى: الانتخابات المفهوم والتأصيل

المطلب الأول: التعريف بعنوان البحث:

الفرع الأول: التعريف الإفرادي:

أولاً: تعريف الضمانات:

الضمانات(١):

في اللغة: جمع ضمان، والضمان: مأخوذ من ضمنت المال، ضمانا، وضمئنا: التزمت به، وأنا ضامن وضمين: كفيل، (وهو الجاعل الشيء في ضمانه)

ويتعدى بالتضعيف، فيقال: ضمَّنته المال: ألزمته إياه.

ويأتي الضمان لمعان، منها: الالتزام، والاحتواء، والكفالة، والحفظ والرعاية، والصون.

وجاء الضمان بمعنى الالتزام والكفالة في الحديث الذي رواه مسلم عَنْ أَبِي هريرة قَال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا جهاداً في سبيلي وإيماناً بي وتصديقاً برسلي فهو علي ضامن أن ادخله الجنة او أرجعه الى مسكنه الذي خرج منه نائلا ما نال من أجر أو غنيمة والذي نفس محمد بيده ما من كلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهيئته حين كلم لونه لون دم وريحه مسك، والذي نفس

^{(&#}x27;) جمال ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر احمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد ١٥، ط٢، ص٢٢٠.

محمد بيده لولا أن يشق على المسلمين ما قعدت خِلاف سرية تَغزو في سبيلِ الله أبدًا، ولكن لا أجد سعة فأحملهم ولا يجدون سعة ويشق عليهم أن يتخلفوا عني، والذي نفس محمد بيده لوددت أني أغزو في سبيل الله فأقتل ثم أغزو فاقتل "(').

كما جاء المعنى الآخر للضمان الذي هو: الحفظ والرعاية، والصون، في المحديث الذي رواه الترمذي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الامام ضامن والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين"(١).

قال ابن الأثير (") في شرح هذا الحديث: "أراد بالضمان هاهنا الحفظ والرعاية، لا ضمان الغرامة؛ لأنه يحفظ على القوم صلاتهم".

وأقرب المعاني اللغوية إلى المعنى المراد في هذا البحث، هو: الحفظ، والرعاية، والصون.

في الاصطلاح: للضمان عند الفقهاء معنيان:

المعنى الأول: وهو المشهور لدى الفقهاء، وهو المعنى الأخص للضمان بمعنى: الكفالة، وهي: ضم ذمة إلى ذمة في حق المطالبة(1).

^{(&#}x27;) أبو زكريا النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، المجلد ٤، ط١، ص١٢٥.

⁽۲) الحافظ أبي داود سليمان السجستاني، سنن أبي داودد، تحقيق محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ص٢٠.

^{. (}۱۰۲/۳) ابن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر ($^{\mathsf{T}}$)

^{(&}lt;sup>4</sup>) قاسم بن عبدالله القونوي، أنيس الفقهاء في تعريفات الالفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق احمد الكبيسي، دار الوفاء، جده، ط١، ص ٢٢٣.

وفي طِلبة الطّلبة، الكفالة: الضمان،، والتكفيل: التضمين.

فالكفالة: ضم ذمة في التزام المطالبة بالدين (١).

هذا والمعنى الذي قصده الزركشي عند الكلام على الضمان، هو: الالتزام، بمعناه العام، فذكر أسباب الضمان الأربعة:

عقد، ويد، وإتلاف، وحيلولة (٢).

والمعنى الثاني: وهو الأعم في الدلالة، بمعنى الحفظ، والصون الموجب تركه للغرم، كقولنا: ضمان الرهن، وضمان البيع(").

فضمان البيع: أن المبيع يبقى في ضمان البائع، حتى يسلمه للمشتري، أو يخلي بينه وبين المبيع، بحيث لو تلف فهو من ضمانه، أي: خسارته، وتلفه عليه.

والضمانة: كل ما يضمن الحق من الضياع.

فضمانات الحقوق: هي الأمور التي تؤدي إلى: حفظ وصون الحقوق، وايصالها إلى أصحابها على الوجه المطلوب.

^{(&#}x27;) قاسم القونوي، انيس الفقهاء، المرجع السابق، ٢٨٤

⁽٢) بدر الدين الزركشي، المنثور في القواعد، تحقيق تيسير فائق محمود، وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية،الكويت، ج٢٠طـ١، ص ٣٢٢

⁽ $^{\mathsf{T}}$) قاسم بن عبدالله القونوي، أنيس الفقهاء، المرجع السابق، $^{\mathsf{T}}$

ثانياً: تعريف النزاهة:

في اللغة: التنزه التباعد، والنزاهة البعد عن السوء وإذا قيل فلان مزيه كريم إذا كان بعيداً عن اللؤم(') وعرفت بأنها البعد عن السوء وترك الشبهات(') والنزاهة هي الأمانة والصدق والبعد عن الشبهات(') وهي الإستقامة وعدم التحيز عندما يتعلق الأمر بإصدار حكم ما.

في الاصطلاح: عرفت النزاهة بأنها (اكتساب مال من غير مهانة ولا ظلم للغير)(³) وأضاف البعض لهذا التعريف قيد الإنفاق في المصارف الحميدة(⁶) وقد عرفها المارودي بأنها (البعد عن المطامع الدنيوية ومواقف الريبة) ،ومواقف الريبة عن المارودي هي التردد بين منزلتي حمد وذم والوقوف بين حالتي سقم وسلامة فتتوجه له لائمة المتوهمين ويناله ذلة المريبين وأستشهد بحديث (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)(⁷).

ولم أجد تعريفاً للنزاهة بمعناها المعاصر والذي يدور حوله موضوع بحثي وأستطيع تعريفها بأنها (البعد عن مواطن الشبهات والريب وذلك بالالتزام بالشرع والأنظمة وتطبيقها بحياد تام).

⁽⁾ جمال ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر احمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد ٢٠٤٧٠ .

 ⁽٢) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشرق، القاهرة، ط١،ص٩١٥.

^(ً) لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط٥، ص٦٥٠.

⁽¹⁾ على محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ص٥٢٤.

^(°) محمد عبدالرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق عبدالحميد حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٢٣٠.

⁽١) ابو الحسن المارودي، أدب الدنيا والدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ص١٤.

ثالثاً: تعريف الانتخابات:

لغة: الاختيار أو الانتقاء ومنه انتخب الشيء أي أختاره وانتزعه، والنخبة هم المنتخبون من الناس وهي المختار من كل شيء (').

والانتخاب: الانتزاع ، والنخبة هم جماعة تختار من الرجال فتنتزع منهم وقيل بأن أصلها نخب وهي تدل على معنيين أحدهما خيار الشيء والآخر الثقب في الشيء (٢).

وقد عرفتها المعاجم الحديثة كالمعجم الوسيط بأنها: الاختيار وإجراء قانوني يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو لائحة ليختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة أو ندوة أو لعضويتها أو نحو ذلك(").

تعريفها اصطلاحاً: عرفت الانتخابات بعدة تعريفات منها:

اختيار الناخبين لشخص أو أكثر من عدد من المرشحين لتمثيلهم
 في حكم البلاد(²).

نقد التعريف: هذا التعريف حصر الانتخابات فقط في انتخابات الرئاسة.

^{(&#}x27;) لويس معلوف، المتحدث في اللغة والإعلام، دار المشرق ، بيروت، ط٣، ص٧٩٦ .

⁽٢) جمال ابن منظور ، لسان العرب، تحقيق عامر احمد حيدر ، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد ١٥، ط٢ ، ٤٢٠٠ .

⁽٢) مجمع اللغة العربية في القاهرة ، المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١، ص٩٠٨.

⁽ 1) ماجد الحلو ، الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط 1 ، 1

٢) مجموعة الإجراءات والتصرفات القانونية متعددة الأطراف والمراحل يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة لموافقة ورضاء المحكومين أصحاب السلطة الحقيقية في المجتمع(').

نقد التعريف: هذا التعريف ركز على الجانب الإجرائي في العملية الانتخابية.

 Υ) أمانة وشهادة وولاء وبراءة Υ

نقد التعريف: التعريف ركز على الجانب الفقهي وكأنه محاولة للمقارنة بين الشوري والبيعة وبين الانتخابات.

عرفتها لائحة انتخابات المجالس البلدية بأنها (إدلاء الناخبين بأصواتهم لاختيار المرشحين لعضوية المجلس البلدي في الوقت المحدد)(").

ومن خلال الاستفادة من التعريفات السابقة من الممكن تعريفها اصطلاحاً ب: الطريقة النظامية التي يختار بها شعب دولة أو بعضهم من يرضون يمثلهم ويعبر عن إرادة الجميع والقيام بمصلحهم لتسيير الدولة ومؤسساتها وتحمل المسئولية التابعة لذلك.

^() محمد فرغلي محمدعلي، نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه ، دار النهضة، القاهرة، ط١، ص١٨٧

[.] """ ("") زهير أحمد عبد الغني قدورة، المشوري في الإسلام والأنظمة السياسية المعاصرة """ ("") زهير أحمد عبد الغني قدورة، المشوري في الإسلام والأنظمة السياسية المعاصرة """ ("")

⁽ $^{\mathsf{T}}$) لائحة انتخابات اعضاء المجالس البلدية الدورة الثانية الصادرة بالقرار الوزاري رقم $^{\mathsf{T}}$ ۱۱ في $^{\mathsf{T}}$ ۱ هـ.

رابعاً: تعريف المجالس البلدية:

كلمتي المجالس والبلدية كمفردتين منفصلتين معناهما معروف .. ولم أجد تعريفاً للمجالس البلدية كمصطلح مركب وأستطيع تعريفها بأنها (مؤسسات محلية لأعضائها سلطة التقدير والمراقبة للجهاز البلدي التنفيذي المتمثل في الأمانات والبلديات في حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية ويمارس عمله وفقاً لاختصاصاته المنصوص عليها نظاماً).

خامساً: تعريف الحرية:

في اللغة: الحر بالضم نقيض العبد والحرة نقيض الأمة (أ) وحر الوجه ما بدى من الوجنة والحرة الكريمة وحر الرجل يحر حرية من حرية الأصل وتحرير الكتاب وغيره تقويمه وتحرير الرقبة عتقها (أ) والحرية الانطلاق والشرف والكرامة والاستقامة وفعل الخير والعطاء الكثير والمرونة والخدمة النبيلة (").

في الاصطلاح: مصطلح الحرية يواجه الباحثين في مجالات العلوم المتعددة ولكل مجال رؤية خاصة في تفسيره وتعريفه ومفهومها من أشد المفاهيم غموضاً ويصعب على الباحث أن يصل فيه إلى نتيجة منضبطة خالية من المعارضة. وقد حاول الدكتور فتحي الدريني تعريفها بأنها (المكنة العامة التي قررها الشارع للأفراد على السواء تمكناً لهم من التصرف على خيرة

^{(&#}x27;) جمال ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر احمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد ٧، ط٢، ص٢١٣.

⁽أ) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ص١٣٤.

^(ً) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة،بيروت،ط٨،ص٠٠٠.

من أمرهم دون الإضرار بالغير)(') وعرفها الدكتور رحيل غرايبة بأنها (المكنة التي يقررها الشارع للأفراد بحيث تجعلهم قادرين على أداء واجباتهم واستيفاء حقوقهم واختيار ما يجلب المنفعة لهم ويدرأ المفسدة دون إلحاق الضرر بالآخرين)(').

الفرع الثاني: التعريف المركب:

لم أقف على تعريف لعنوان بحثي فحاولت تعريفه وذلك على النحو التالي: مجموعة المبادئ الموضوعية والوسائل الإجرائية التي يقرها المنظم وتتخذ قبل وأثناء وبعد انتخابات المجالس البلدية والتي يمكن بواسطتها كفالة صحة إجراء وسير العملية الانتخابية.

المطلب الثاني: حكم الانتخابات وحكم المشاركة فيها:

الشريعة الإسلامية شريعة عامة صالحة لكل زمان ومكان، تخاطب الجميع بدون استثناء ، روعي فيها حاجات الناس وما يصلح حالهم في معاشهم ومآلهم ، جعل الله الأمة التي تسير وفق نهجها أمة وسطاً قال تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) (سورة البقرة، آية ١٤٣)، كما أن الشريعة الإسلامية مبنية على التيسير في الأمور كلها ، دافعة لكل ضرر متوقع جالبة للنفع ، وقد قامت الشريعة الإسلامية على أصول ومبادئ لا يجوز تجاوزها في أي زمن من الأزمنة ومن تلك المبادئ مبدأ العدالة والحرية

(١) الدكتور رحيل غرايبة، الحقوق والحربات السياسية في الشريعة الإسلامية، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١، ص٤١

^{(&#}x27;) الدكتور فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، دار الرسالة، بيروت،ط٢، ص٤٠٤.

والشورى والمساواة ، والتي جاءت كمبادئ عامة وترك لكل أهل عصر أو مكان طريقة تنظيمها وأسلوب تحصيلها.

الانتخابات من النوازل الني لم يسبق أن تداولها الفقهاء والقدامى لعدم وجودها حيث أنها لم تطبق بصورتها الحالية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في جواز الأخذ بها .. لذلك سأحرر أولاً محل النزاع ومن ثم سأورد رأي كل فريق من المعارضين أو المجيزين لها وذلك كما يلى:

تحرير محل النزاع: اتفق العلماء على جواز الانتخابات في صورتها التي يكون حق الاقتراع فيها محصوراً بين أهل الحل والعقد وهم رؤساء الناس وأهل الوجاهة فيهم (')، والذين توفرت فيهم العدالة والعلم والرأي السديد وسمو بذلك لأنهم يملكون عقد البيعة وحله (')، وهذه الصورة التي جاء بها عمل الصحابة في تولية أبا بكر وعثمان رضي الله عنهم، واختلفوا في الانتخابات المعاصرة التي يجوز لعامة الناس برهم وفاجرهم المشاركة فيها وذلك على قولين:

القول الأول: من خلال استقراء آراء أكثر الفقهاء المعاصرين تبين لي بأنهم يقولون بجوازها وأنها أنسب الوسائل العصرية لتطبيق الشورى أما طريقتها وأنظمتها وضوابطها فهي متروكة لظروف كل دولة وكل شعب.

^{(&#}x27;) بدر الدين بان جماعة ، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام ،تحقيق فؤاد عبدالمنعم احمد، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية،قطر ،ط۱،ص۵۳ .

⁽٢) محمد فتحى عثمان ، أصول الفكر السياسي الإسلامي ، دار الفرقان للنشر والتتوزيع،الاردن،ط١،ص٣٨٤ .

وفيما يلي آراء بعض الفقهاء المعاصرين وذلك على النحو التالي:

- سئل الشيخ محمد بن عثيمين عن الانتخابات البرلمانية في الكويت وحكم المشاركة فيها فأجاب: بأن المشاركة فيها واجبة حيث يجب أن يترشح أهل الخير فإذا تقاعس أهل الخير عن المشاركة في الانتخاب فمن سيحل محلهم؟ أهل الشر ، أو السلبيون الذين ليس عندهم لا خير ولا شر ، إتباع كل ناعق ، فلابد أن نختار من نراه صالحاً (').
- فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: أجابت اللجنة على سؤال وجه لها عن جواز التصويت في الانتخابات والترشح لها في البلاد ذات الحكومات الكافرة فأجابت اللجنة بجواز الترشح للانتظام في سلك حكومة كافرة وتعمل بغير شريعة الإسلام ولا يجوز للمسلمين التصويت في مثل هذه الانتخابات إلا إذا كان من رشح نفسه من المسلمين ومن ينتخبون يرجون بالدخول في ذلك أن يصلوا إلى تحويل الحكم إلى العمل بالشريعة الإسلامية واتخذوا ذلك للمتغلب على نظام الحكم على أن لا يعمل من رشح نفسه بعد التمام في الدخول إلى مناصب تتنافى مع الشريعة الإسلامية (۱).

^{(&#}x27;) الشيخ ابن عثيمين ، لقاء الباب المفتوح ، الشريط الصوتي رقم (٢١١) .

⁽٢) فتوى اللجنة رقم (٤٠٢٩) من مجلة فتاوى اللجنة الجزء رقم (٢٣) الصفحة رقم ٤٠٧.

أبو الأعلى الموردي(') قال بأنه (لاشك أن الانتخابات في هذا الزمان من الطرق المباحة التي يجوز لنا استخدامها بشرط أن لا تستعمل فيها الحيل والوسائل المرذولة).

عبد الغني محمد بركة.. قال بأنه (لابد من وسيلة مباشرة يعبر فيها الناس عن آرائهم في اختبار من يمثلونهم وهذه الوسيلة هي الانتخابات الحرة المباشرة التي يشارك فيها كل فرد من أفراد الأمة تتوفر فيه شروط الانتخاب)(۲).

عبد الكريم زيدان.. قال (نجد أن الفقهاء يقولون من رضيه المسلمون خليفة أو إماماً صار هو الإمام والأمير للمسلمين ، ولاشك أن رضى الأمة على الشخص إنما يحصل بالاختيار والانتخاب ولا يمكن معرفة ذلك من قلوبهم وإنما بإظهار ما في قلوبهم ، فمسألة الرجوع إلى الأمة عن طريق الانتخابات أمر مفهوم ومقرر)(").

وقد استدل القائلين بالجواز بعدد من الأدلة منها ما يلي:

١) قوله تعالى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ} (سورة آل عمران، آية ١٥٩)،
 وقوله تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ } (سورة الشورى ، آية ٣٨).

^{(&#}x27;) أبو الأعلى المودودي: ولد في عام ١٣٢١ه، في ولاية حيدر أباد الهندية من أسرة مسلمة اشتهرت بالتدين والعلم، تلقى تعليمه على يد والده حيث درس عليه الفقه واللغة والقرآن والحديث، عمل في الصحافة، وأصدر مجلة "ترجمان القرآن" في عام ١٣٥١هـ وهي لا زالت تصدر حتى تاريخه، وهو أحد اعضاء المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، وله مؤلفات كثيرة وتوفي عام ١٣٩٩هـ.

⁽٢) عبد الغني محمد بركة، الشوري في الاسلام، مجمع البحوث الإسلامية،القاهرة،ط١٠ص٥١٠ .

^{(&}lt;sup>۲</sup>) عبد الكريم زيدان، الديموقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات، مجلة المجمع الفقهي لرابطة العالم الاسلامي، العدد ۲۰، عام ۱٤۲٦هـ، ص۸۵.

وجه الدلالة: هاتان الآيتان دليل على وجوب الشورى والخطاب فيهما عام لجميع المسلمين وليس محدداً في أهل الحل والعقد ولم يرد النص الذي يوضح الوسيلة التي تتم بها هذه المشاورة ويؤخذ من ذلك بأن تطبيق الشورى يتغير حسب الأزمان والأمكنة وهو من مميزات الشريعة الإسلامية ، وظروف زمننا الحاضر يستحيل فيهما بأن يجتمع كل الشعب في مكان واحد للمشاورة والوصول إلى قرار (').

- ٢) قوله تعالى: {وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ} (سورة البقرة، آية ٢٨٢).
 وجه الدلالة: الانتخاب يأخذ معنى الشهادة ففيه تزكية لصلاحية شخص محدد للقيام بوظيفة عامة هدفها الأساسي تحقيق أحكام الشرع والمحافظة على حقوق الشعوب لذلك تجب المشاركة فيها حتى يتولى المناصب من لا تبرأ به الذمة وعطفاً على ذلك تضيع حقوق العامة(٢).
- ٣) قوله تعالى: {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكرِ} (سورة آل عمران، آية ١١٠).

وجه الدلالة: خاطب الله تعالى الأمة بشكل عام في هذه الآية وفرض على كل فرد من أفرادها بأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، والقيام بهذه الفريضة يقتضي المشاركة في انتخاب ذوي

^{(&#}x27;) فؤاد محمد ، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون في الفقه الاسلامي،دار الكتاب الجامعي،الاسكندرية،ط١، ص٢٤٩ .

[.] مبد الكريم زيدان، الديموقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات ،مرجع سابق، ص $^{(1)}$

السلطات لأنهم نواب عن الأمة وبدون ذلك ستغيب فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو تؤدى بفوضوية من غير ترتيب أو تتظيم(').

- البيعة متفق على جوازها وهي عبارة عن إعلام الفرد المبايع عن موافقته ورضاه عن الشخص المبايع له وهذا أمر متحقق في الانتخاب المعاصر (٢).
- نرمن الرسول (صلى الله عليه وسلم) كانت هناك وقائع اعتمدت على
 الانتخاب ومنها:
- بيعة النقباء في العقبة عندما قال النبي صلى الله عليه وسلم أخرجوا الله عليه عشر نقيباً يكونون على قومهم بما فيهم"، فأخرجوا له تسعة من الخزرج وثلاثة من الأوس فقال صلى الله عليه وسلم أنتم على قومكم بما فيهم كفلاء (").

وجه الدلالة: بأن النبي صلى الله عليه وسلم عندما طلب منهم اختيار النقباء لم يحدد لهم طريقة الاختيار ولم يمنع مشاركة عامة الناس في الاختيار وفي ذلك دليل على جواز الانتخاب.

7) قال النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر وهو يعني الأنصار (أشيروا على أيها الناس) فقال سعد بن معاذ: والله لكأنك تريدنا يا

^{(&#}x27;) محمد الشحات الجندي ، معالم النظام السياسي في الإسلام مقارناً بالنظم الوضعية ،دار الفكر العربي،القاهرة،ط١، ص١٥٨.

⁽٢) عبد الحميد الأنصاري ، العالم الإسلامي بين الشوري والديموقراطية ،دار الفكر العربي القاهرة،ط١،ص٣٠

⁽ 7) علي ابن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، القاهرة، المجلد 7 1، ط۱، ص 7 2.

رسول الله؟ قال: أجل فقال سعد بن معاذ أنا أجيب عن الأنصار، وقال سعد: فو الذي بعثك بالحق لو استعرضت بنا البحر فخضته لخضناه معك ما تخلف منا رجل واحد)(').

وجه الدلالة: وفي سماع الرسول صلى الله عليه وسلم من سعد رضي الله عنه إقرار بنيابته عن الأنصار جميعاً وسماح له بأن يعبر عن رأيهم ورضاء الأنصار بهذا التمثيل عنهم، ولو لم يرد نبينا عليه السلام تشريع مبدأ التمثيل النيابي والانتخابي بسنته التقريرية لم تسمع من سعد ولسمع آراء الأنصار فرداً فرداً (۱).

- ٧) إجماع الصحابة وذلك يظهر في تفويض عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أهل الحل والعقد باختيار خليفته وفي ذلك قول عبد الرحمن بن عوف (قضيت أياماً لم تغمض عيني مع كثرة النوم فيها وسألت المسلمين حتى سألت النساء في خدورهن على من يرضون ومن يختارون فوجدتهم يريدون عثمان(").
- ٨) أعمال السلطات العامة هي من الأعمال الكفائية إذا قام بها البعض سقطت عن الكل، ويحتاج بعضها إلى متخصص في مجال القضاء وإدارة المحاكم ويتعذر القيام بأعمال الكفاية بانتظام إلا بالانتخاب لمن يقوم بتلك الأعباء ومؤدى ذلك أن النيابة هي الصورة الطبيعية

^{(&#}x27;) ابن هشام ، السيرة النبوية ، تحقيق همام سعيد ومحمد أبو صعيليك، دار المنار،عمان،ط١، ص١٨٨٠ .

⁽٢) منير حميد البياتي، النظام السياسي الإسلامي، مقارنا بالدولة القانونية، دار النفائس،عمان،ط١، ص١٧٩.

⁽٢) أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، المجلد١٣، ط١، ص ٢٥١.

لتحقيق الغرض العام (الكفائي) في المجتمع الإسلامي كما قرر جمهور الفقهاء (').

٩) الانتخابات هي الطريقة العصرية التي يتمكن بها من معرفة آراء الناس بكل عدل وإنصاف ، ولم يُوجد المعترضون بديلاً مناسباً ، لما يكفل معرفة أهل الحل والعقد من خلاله(٢).

القول الثاني: يرى بعض الفقهاء المعاصرون أن الشورى في الوقت الحاضر لا تستلزم الأخذ بنظام الانتخابات المعروف في الديمقراطية الحديثة ويرون بأنه سير في طريق التبعية والتقليد للغرب ومن الفقهاء المعاصرين الذين تبنوا هذا الرأي:

الدكتور محمود الخالدي، ومقبل الوادعي، وعمر الأشقر، محمد صلاح الصاوي، حسن الحسني السلفي، وسعيد الغباشي وآخرون (").

واستدل القائلون بهذا القول بعدد من الأدلة منها:

الانتخابات لم يأت بها دليل شرعي ولم تعرفها الأمة الإسلامية والقرون المفضلة لم تأخذ بهكذا وسيلة وهذا يدل على عدم وجود الخير فيها(²).

^{(&#}x27;) داوود الباز ، الشورى والديمقراطية النيابية، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،ط۱، ص۱۲۰ وأبو الحسن المارودي، الأحكام السطانية والولايات الدينية،تحقيق سمير رباب،المكتبة العصرية،بيروت،ط۱، ص١٦

^{(&}lt;sup>۲</sup>) داوود الباز ، الشورى والديمقراطية النيابية ،المرجع السابق، ١٥٣ وأحمد عليوي الطائي، الموازنة بين المصالح، دار النفائس، عمان، ط١، ص ٢٦٠ .

⁽ $^{\mathsf{T}}$) محمود الخالدي، الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط $^{\mathsf{T}}$ ، ص $^{\mathsf{Q}}$ 0.

⁽٤) عبد الكريم زيدان، الديموقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات، مجلة المجمع الفقهي لرابطة العالم الاسلامي،العدد ٢٠عام ٢٦ هـ، ١٤٢٦ هـ، ١٤٢٠ هـ، ١٤٢٠ ما ١٤٢٠ هـ، ١٢٠ هـ، ١٤٢٠ هـ، ١٤٢٠ هـ، ١٢٠ هـ، ١٢٠ هـ، ١٤٢٠ هـ، ١٢٠ هـ، ١٤٢٠ هـ، ١٤٢٠ هـ، ١٤٢٠ هـ، ١٤٢٠ هـ، ١٤٢ هـ، ١٤٢ هـ، ١٢٠ هـ، ١٢٠

- ۲) الانتخابات يرافقها عادة كثير من المفاسد كالتعصب للقبيلة والحزب والجماعة وشراء الأصوات وتفريق صف المسلمين وإضاعة الأوقات وهدر الجهد وقد تؤدي إلى تأجيج الخلافات والقتل (').
- ") الانتخابات فيها حرص على التنافس وطلب الإمارة وهذا يخالف الهدي النبوي عندما حذر من طلب الإمارة وتزكية النفس وذلك حينما قال صلى الله عليه وسلم (إنا والله لا نولي على هذا العمل أحداً سأله ولا أحداً حرص عليه)(٢).

وفي الانتخابات يقوم المرشح بذكر فضائله ومناقبه وصلحه ومواهبه ويقوم بإظهار وعيوب خصومه وقد يقبل الأمر إلى اتهامكم كذباً وزرواً (").

- ٤) باب الترشح مفتوح للجميع حتى لو كانت الشروط الشرعية غير متوفرة في المرشح(²).
- هي الانتخابات لا فرق بين صوت العدل العاقل وصوت الجاهل الفاسد حيث أنها تقوم على المساواة في قيمة الصوت والناس فيها سواسية ولا أثر لعلم ولا لفتوى وهذا نهج منحرف مأخوذ من فلسفة الديمقراطية القائمة على المساواة من غير تميز في المؤهلات وقد

^{(&#}x27;) عبد الكريم زيدان، الديموقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات ،المرجع السابق ، ص٦١-٦١ ، حسن الريمي الحسني، الأدلة الشرعية لكشف التلبيسات الحزيية على المجتمعات الإسلامية، دار الامام احمد للنشر، القاهرة، ص٤٣ ، ١٠٧ .

^{(&}lt;sup>۲</sup>) أحمد ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، مجلد ١٣، ط١، ص١٢٥.

⁽ $^{"}$) حسن الريمي الحسني ، الأدلة الشرعية لكشف التلبيسات الحزبية على المجتمعات الإسلامية، المرجع السابق، ص $^{\circ}$ 0 .

 $[\]binom{1}{2}$ محمد الإمام ، تنوير الظلمات لكشف مفاسد وشبهات الانتخابات، مكتبة الفرقان، عجمان، ط $\binom{1}{2}$.

قال تعالى: {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} (سورة الزمر، آية ٩)، وفي ذلك دليل على فساد الانتخابات(').

- آ النظام الانتخابي يؤدي إلى تولية المرأة فالباب مفتوح لها للمشاركة في الانتخابات ناخبة ومرشحة وقد تفوز بأكبر عدد من الأصوات وهذا يخالف قوله صلى الله عليه وسلم: (لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة)(۲)، وفوزها بالانتخاب يعني توليها عملاً من أعمال السلطة العامة(۳).
- لانتخابات يتم عقد تحالفات بين التنظيمات الإسلامية والأحزاب العلمانية وفي هذا طاعة لأعداء الله (أ)، وذلك محظور لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِن تُطِيعُواْ الَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنَقَلِبُواْ خَاسِرِينَ} (سورة آل عمران ، آية ١٤٩).
- ٨) الانتخابات طاعة للكفار حيث أنها من صناعتهم وتبنيها والدعوة إليها طاعة لهم وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بعدم طاعتهم وضرورة مخالفتهم(°).
- ٩) في الانتخابات تعطيل لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 من ناحية الأفراد ، فهو ينتهي دوره بمجرد الإدلاء بالصورة وبهذا

^{(&#}x27;) يعقوب المليجي، مبدأ الشورى في الإسلام، دار الثقافة الجامعية، دار الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ص٢٢٣ والأمين الحاج محمد احمد، الشورى المفترى عليها، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط١، ص٤٩ .

^{(&}lt;sup>۲</sup>) أحمد ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، مجلد ١٣، ط١، ص٥٣.

⁽٢) حسن الريمي الحسني ، الأدلة الشعرية لكشف التابيسات الحزبية على المجتمعات الإسلامية، المرجع السابق، ص٦٨ .

^(ً) عبد الغني الرحال ، الإسلاميون وسراب الديمقراطية،مكتبة مدبولي، القاهرة، ج١، ط١، ص٢٧٩ وص٣٧٥ .

[.] $(^{\circ})$ الريمي الحسني ، الأدلة الشرعية لكشف التلبيسات الحزبية على المجتمعات الإسلامية ، 0.7

ضمانات نزاهة إنتخابات المجالس البلدية وحريتها

يوكلوا المرشحين بالقيام بهذه الفريضة ويترتب على ذلك إسقاط هذه الفريضة بالنسبة للناخبين (')، وذلك يخالف قوله تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكرِ} (سورة التوبة، الآية ٧١).

• ١) الانتخابات تعتمد على الأغلبية الغوغائية وفي ذلك مخالفة لقوله تعالى: {وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُوكَ عَن سَبِيلِ اللهِ} (سورة الأنعام، الآية ١٦٦)، وفي هذه الآية ما يدل على أن الحق لا يستدل عليه بكثرة أهله بل الواقع بخلاف ذلك فأهل الحق هم الأقل عدداً الأعظمون عند الله قدراً والحق يجب أن يستدل عليه بالطرق الموصلة إليه وليس من بينها الانتخابات(١).

الترجيح بين القولين:

بعد استعراض أدلة الفريقين فيما سبق أقول وبالله التوفيق بجواز الانتخاب ورجحته للأسباب الآتية:

الشريعة الإسلامية لم تحدد طريقة معينة لتولي الولايات العامة بل تركت ذلك للناس فأي طريقة يرتضونها فهي جائزة طالما لم تخالف حكماً شرعياً معتبراً والشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، وأمر المسلمين شورى بينهم بغض النظر عن الطريقة التي تتحقق بها هذه الشورى، وفي ذلك توضيح لاحترام الإسلام لحضارة

^{(&#}x27;) عبد الغنى الرجال ، الإسلاميون وسراب الديمقراطية ، المرجع السابق، ص ٤٠٠.

 $^{(^{\}mathsf{Y}})$ حسن الريمي الحسني ، الأدلة الشعرية لكشف التلبيسات الحزبية على المجتمعات الإسلامية،المرجع السابق،

الأجيال القادمة في اختيار الطرق التي تناسبهم زمانهم وتحقق مصالحهم.

- ٢) قصة بيعة علي (رضي الله عنه) التي قامت على مبايعة جمهور الناس وعامتهم مباشرة حيث شارك فيها عامة الناس مع أهل الحل والعقد ؛ إذ أنه رفض قبول البيعة إلا في المسجد علانية ومن الناس(') وهذا يعطي انطباع بأن أصل الانتخابات إسلامي فأوروبا والفرس في ذلك الوقت كانت تعيش في غياهب الجهل والتخلف ، وجامعات أوروبا في عصر النهضة قامت بدراسة النظم الإسلامية بما فيها نظام الشورى واستفادت منها كما استفادت من بقية العلوم الإسلامية الإسلامية التي ساهمت في خروجها من غياهب القرون الوسطى(').
- ") أغلب أدلة القائلين بالتحريم أدلة عامة وليست ذات صلة مباشرة بأوجه الاستدلال فيما كانت أدلة القائلين بالجواز ذات صلة مباشرة بأوجه الاستدلال.
- ٤) كثرة العلماء القائلين بالجواز بعكس القائلين بالحرمة والثابت في الشريعة الإسلامية بأن الأمة لا تجتمع على ضلال وأن يد الله مع الجماعة وبهذا عمل جمهور الفقهاء في المسائل الفقهية.

^{(&#}x27;) أحمد بن حنبل ، فضائل الصحابة، تحقيق وصبي الله بن محمد عباس، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، ط١، ص ٤٢٠.

⁽٢) محمد عبد القادر أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام، دار الفرقان، القاهرة، ط٢، ص٨٦.

- ه) لا دليل شرعي يدل على وجوب الرجوع لأهل الحل والعقد وأن البيعة منحصرة فيهم ولا معنى لجعله الطريق الوحيد وإبطال ما عداه، وأهل الحل والعقد مفهوم قرره العلماء من بعد عهد النبوة وعهد الصحابة بل أن مفهوم أهل الحل والعقد وصفاتهم دخل فيه بعض أهل التجارة والمصالح العامة وأهل الجاه وكل ذلك لا يعني بأنهم من أهل العلم والعدالة فإذا رجع لقولهم فلا يوجد ما يمنع من الرجوع لعامة الناس(').
- 7) قد يؤدي عدم الأخذ بالنظام الانتخابي إلى عزلة الدولة الإسلامية وتخلفها عن ركب التطور وعدم تأثيرها في المجتمعات الأخرى مما يعطل سبل الدعوة إلى الله بل قد يعرضها إلى خطر الغزو الخارجي بدعوى نشر الديمقراطية، كما أن الواقع المعاش يدل على أن جميع الدول الإسلامية بلا استثناء تأخذ بالنظام الانتخابي بدرجات متفاوتة ولا توجد دولة إسلامية واحدة تأخذ بالرأي القائل بحرمتها ، وفي حال تحريم الانتخابات فإن ذلك يعطي مبرراً شرعياً للغلاة والمتطرفين للخروج على الأنظمة القائمة في الدول الإسلامية التي تأخذ بالانتخابات كوسيلة عصرية لتحقيق الشورى وستؤدي ذلك حتماً إلى إشعال الفتن والحروب وفي تجويز الانتخابات سد لهكذا ذربعة .
- لا اسلم بالقول بأن صوت العالم كصوت غيره في الانتخابات وذلك
 لأن العالم له تأثير على محيطه الذي يعيش فيه وسيكون له ولأمثاله

^{(&#}x27;) عبد الله الطريقي ، أهل الحل والعقد في الفقه الإسلامي ، دار الفضيلة،القاهرة،ط١،ص٥٥-٥٥ و ص٦٤،٦٩ .

دور في توجيه رأي الناس خاصة إذا كانت الأجواء المحيطة بالانتخابات صحية ولا استخدام لسلطة المال والإعلام فيها ، كما أنه في العصر الحاضر أصبح العامة أكثر دراية وعلماً ومسائل الانتخابات ليست أموراً علمية متخصصة يصعب على العامة فهمها، فإذا استشعر الناخب أهمية صوته وأنه أمانة فإنه حتماً سيدرس اختياراته جيداً بما يتناسب مع الأمانة الملقاة على عاتقه.

٨) القائلين بالتحريم لم يذكروا البديل لها ولم يوضحوا طريقاً واضحاً لتطبيق الشورى التي أمر بها الشرع المطهر بل إن أكثرهم صرح بأن لا بديل لها ، والبديل عندهم يؤخذ من قوله تعالى: (ومن يتق الله يجعل له مخرجا) (سورة الطلاق ، آية ٢) وأن تقوى الله تتطلب علماً نافعاً وعملاً صالحاً والعودة إلى الإسلام فهماً وعملاً وبذل الأسباب لتحقيق التقوى (').

المطلب الثالث: صور الانتخابات في الإسلام:

الانتخابات تعتبر من القضايا والنوازل الفقهية المستجدة ، وهي وسيلة عصرية حديثة للوصول إلى المناصب الولائية ، أغلبية المهتمين بهذه المسألة يعتقدون بأنها مستقاة ومستوحاة من الأنظمة الغربية ، وسأحاول هنا ربطها مع ما يشابهها من الوسائل الشرعية التي أراها شديدة الشبه بها مبيناً أوجه الشبه والاختلاف بينها، وأقرب صور الانتخابات في النظام

^{(&#}x27;) حسن الريمي الحسني ، الأدلة الشرعية لكشف التلبيسات الحزبية على المجتمعات الإسلامية ، المرجع السابق، ص١٧٦ .

الإسلامي من وجهة نظري هي الشورى والبيعة . وتفصيل ذلك على النحو التالى:

الفرع الأول: الشورى:

تعريفها:

لغة: الشورى والمشاورة والمشورة مصادر للفعل شاور وجاء في لسان العرب: يقال شار العسل بشوره شوراً وشيارة ومشاراً ومشارة تستخرجه من الوقبة، واجتناه، واستخرجه من موضعه، والشور: عرض الشيء وإظهاره (')، والشورى اسم مصدر بمعنى المشاورة.

ويتبين مما سبق بأن أصلها الاستخراج والإظهار والعرض والتوجيه والتحسين والبيان والكشف.

اصطلاحاً: ورد لها في المصادر الإسلامية عدة تعريفات منها:

- (استخراج الرأي بمراجعة البعض للبعض)(٢).
- (اتخاذ القرارات في ضوء آراء المختصين في موضوع القرار في كل شأن من الشئون العامة اللازمة)(").
- (الوسيلة الجماعية الشرعية التي تصدر من خلالها الأمة الإسلامية قراراً ملزماً في أي شأن من الشئون العامة للأمة)(¹).

^{(&#}x27;) جمال ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر احمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد ٨، ط٢، ص١٥٠.

⁽٢) ابي القاسم الحسين الراغب الأصفهاني ، المفردات ، تحقيق صفوان داوودي ، الدار الشامية ، دمشق، ط١، ص١٥٠.

[&]quot;) محمد سليم العوا ، النظام السياسي للدولة الإسلامية ، دار الشروق، القاهرة، ط١، ص١٧٩. .

⁽ 1) توفيق الشاوي ، فقه الشورى والاستشارة ، دار الوفاء ،المنصورة، 1 ، 1 .

الأدلة على مشروعية الشورى:

وردت العديد من الأدلة الشرعية في الكتاب والسنة التي تدل على مشروعية الشورى ومنها:

في القرآن: قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا عَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ} (سورة آل عمران، آية ١٥٩).

وقال تعالى: {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} (سورة الشورى، آية ٣٨).

ومن الآيات الغير صريحة التي تدل على مشروعية الشورى قوله تعالى: {وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ} (النساء، آية ٨٣). ففي هذه الآية ما يشير الى أن الأمور الهامة التي تتعرض لها الأمة يجب أن تعرض على أهل العلم ليروا فيها رأيهم مستنبطين ما ينفعها.

ومن ذلك قوله تعالى في قصة سبأ {قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ} (سورة النمل، آية ٣٢) فملكة سبأ هنا طلبت من قومها المشورة في أمر حادث وقع بمملكتهم.

في السنة: جاءت السنة النبوية مؤيدة لما ود في القرآن ومن ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا استشار أحدكم أخاه فليشر عليه)('). وقال صلى الله عليه وسلم: (المستشار مؤتمن)(') وقال: (إذا كان أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم سمحائكم وأمركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها وإذا كان امراؤكم شراركم ، وأغنيائكم بخلائكم ، وأموركم إلى نسائكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها)('). وقال عليه السلام: (لو كنت مؤمراً أحداً من غير مشورة لأمرت ابن أم عبد)($^{+}$) ومن السنة الفعلية مشاورته عليه السلام لأصحابه في التوجه لقتال المشركين يوم بدر (') ومشاورته لهم مشاورته لهم أي المدينة أو الخروج للمشركين في غزوة أحد ($^{-}$)، وكذلك مشاورته لهم في أسارى بدر (')، وأخيراً مشاورته لأصحابه في عقوبة الذين عقوبة من سوء قط (ما تشيرون علي في قوم يسبون أهلي ما علمت عليهم من سوء قط)(').

مما سبق وباستقراء الآيات التي وردت فيها لفظة الشورى ممكن القول بأن الشورى كمبدأ شرعي له عدة دلالات منها:

^{(&#}x27;) ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق، تحقيق سعيد القرفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الجزء ٣ ، ص٢٥٣.

^{(&}lt;sup>۲</sup>) الحافظ محمد الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربية، بيروت، مجلد۲، ط۱، ص١٥٠.

^{(&}quot;) الحافظ محمد الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربية، بيروت، مجلد ٣، ط١، ص٧٨.

⁽ أ) أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق أحمد شاكر، وحمزة الزيد، دار الحديث، بيروت، المجلد ٢ ، ط٢، ص١٥٥.

^(°) ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق همام سعيد ومحمد ابو صعيليك، دار المنار، عمان، ط١، ص١٧٧.

⁽أ) ابن هشام، السيرة النبوية، المرجع السابق، ص١٥٥.

⁽Y) أبو زكريا النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مجلد ١٢، ط١، ص٧٠.

^(^) أحمد ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، مجلد ٥، ط١، ص ٢٧١.

- 1) النزعة الجماعية في التشريع الإسلامي فالسياسة من هذا المنطلق أمراً يشترك فيه الحاكم والمحكوم بحيث يتكاتفوا ويتعاونوا لتسيير شئون الدولة.
- ٢) يدل مبدأ الشورى على أن الطاعة في الإسلام ليست كما كانت سائدة في أوروبا بالنسبة للحكام في القرن السابع عشر والثامن عشر ، وهذا يعني بأنه لا يطاع الحاكم لذاته وشخصه وإنما يطاع إذا كان في الأصل مطيعاً لأوامر الشرع(') فيما لا يتعارض معه لما يحقق المصلحة العامة .
- ٣) الشورى فيها استخراج لطاقات المجتمع واستفادة منها بحيث يكونوا
 أعضاء فاعلين.

أوجه الاختلاف بين الشوري والانتخابات:

- الشورى تعتمد على أخذ رأي محدد من اشخاص لهم مواصفات خاصة بعكس الانتخابات فهي تعتمد على أخذ رأي عامة الناس الذين يحق لهم المشاركة فيها.
- الشروط في أهل الشورى عديدة منها ان يكونوا عدولاً ذوي علم ورأي وقد يختلف أهل الشورى مع اختلاف الواقعة محل المشاورة أما الانتخابات فأنها توضع لها شروطاً عامة كشرط السن والوظيفة.

^{(&#}x27;) فتحي الدريني ، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم ، دار الرسالة ، بيروت،ط٢،ص٤١٤ .

- الرأي الناتج عن الشورى ليس ملزماً لصاحب القرار (السلطة) بعكس ما تقرره الانتخابات.
- الشورى هدفها معرفة الرأي الصواب وليست وسيلة من وسائل الوصول إلى المناصب الولائية.. بخلاف الانتخابات.
- الشورى يتم طرح المواضيع فيها للنقاش وعرضها بشكل متكامل ليتم في نهاية المطاف قبول تلك الموضوعات أو تعديلها ..أما الانتخابات تقوم على الاختيار بين عدد من الخيارات .
- المعيار الاساسي للوصول للصواب والرأي المختار في الشورى هو اتباع الدليل الذي يرد التشريعات الثابتة وتتحقق به مصلحة الأمة ،ويعتمد كذلك على القواعد الشرعية وذلك في القضايا التي لم يرد فيها نص قطعي خاص بها، أما المعيار في الانتخابات فهو عدد الأصوات فقط وحتى لو كان الفارق في الاصوات قليلاً جداً والرأي المتروك هو الاكثر وجاهة عند العقلاء (').
- نطاق الشوري محدد وهو في الأمور التي لا نص شرعي فيها أما الانتخابات فنطاقها غير محدد .
- للشورى قداسة تعطيها قوة شعبية فتجعلها منهجاً للتربية على أساس التضامن والتكافل وتدفع الأفراد لحمايتها وحراسة قواعدها والالتزام

^{(&#}x27;) مجموعة مؤلفين من اعضاء هيئة التدريس بقسم الثقافة الاسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود، النظام السياسي في الاسلام، ص١٨١.

بأحكامها طواعية، فهي نظرية تربوية اسلامية ،وكل ذلك غير موجود في الانتخابات المعاصرة في الدول الغربية(').

أوجه الشبه بين الشوري والانتخابات:

- الشورى والانتخابات تتعلق فقط بالأمور الدنيوية التي لا نص شرعي قطعى فيها.
- الشورى والانتخابات من خلالهما تقوم الأمه بتقرير مصيرها وممثليها وقرارتها بحربة كاملة.
- الشورى والانتخابات فيهما مساحة للاجتهاد والتطوير الذي يصب في النهاية لمصلحة وتطور المجتمع.
- كلاهما وسيلة للوصول إلى رأي الأغلبية في القضايا المطروحة للنقاش.
- توجد مخاطر تهدد كلاً منهما نتيجة تعطيل بعض احكامهما،أو وجود قصور في تطبيقها بسبب فساد المجتمع أو سيطرة الأهواء والنزوات والعصبيات(٢).
- كلاهما تعتمدان على صلاح المجتمع وحسن تربية أفراده فإذا استيقنوا بأن صوتهم ورأيهم أمانة يجب اعطاءها بالشكل الصحيح كانت النتائج إيجابية أما إذا فسدت القلوب وصارت تسير خلف الاهواء فإن النتائج تكون وخيمة على كامل المجتمع.

^{(&#}x27;) توفيق الشاوي، اعلى مراتب الديموقراطية الشورى، الزهراء للإعلام العربي،القاهرة،ط١٠٠ م٠٠١

⁽٢) توفيق الشاوي، اعلى مراتب الديموقراطية الشورى ،المرجع السابق، ١٧٥

- كلاهما يعانيان من فراغ تنظيمي في بعض الجوانب فالشورى لديها فراغ في مجال الضوابط النظامية لابد من ملئه وكذلك الانتخابات لديها فراغ في مجال الشرعية لابد من ملئه.

ورغم ما أشرنا اليه من فروق أو تشابه بين الشورى والانتخابات فإن إمكانية تجانسهما واردة وممكنة وذلك يعود لمرونة الشورى ومناسبتها كباقي التعاليم الشرعية لكل زمان ومكان ،واستيعاب الشورى لمثل هذه الممارسات الديموقراطية لا يؤثر على الطابع الشرعي والاجتماعي لها(١).

النوع الثاني: البيعة:

تعريفها:

لغة: اصل كلمة البيعة من بيع يبيع بيعاً ومبايعة.

والبيعة: الصفقة على ايجاب البيع، وعلى المبايعة والطاعة، والبيعة: المبايعة والطاعة وقد تبايعوا على الأمر كقولك أصفقوا عليه، وبايعه عليه مبايعة: أعاهده، وبايعته: من البيع والبيعة جميعاً، والتبايع مثله، وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال (ألا تبايعوني على الاسلام) والمبايعة معاهدة، فكأن كل واحد منهما باع ما عنده لصاحبه وأعطاه خالصاً لنفسه(٢).

^{(&#}x27;) توفيق الشاوي، اعلى مراتب الديموقراطية الشورى، المرجع السابق، ص١٧٧.

⁽۲) جمال ابن منظور ، لسان العرب، تحقيق عامر احمد حيدر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، المجلد ۲ ، ط۲ ، ص۷۷.

اصطلاحاً: يقول ابن خلدون (') في مقدمته (اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك ،ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمر وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري فسمي بيعة مصدر باع وصارت البينة مصافحة بالأيدي هذا مدلولها في عرف اللغة ومعهود الشرع)(').

وقد عرفها بعض المعاصرين بأنها "المعاقدة على الإسلام والأمانة والامارة والمعاهدة على كل ما يقع عليه اتفاق"(").

وعرفها آخرون بأنها "موافقة الأمة على اختيار الخلفية ،ومعاهدته على الطاعة له والانصياع لأوامره"(1).

وعرفت كذلك بأنها: "عقد يتم بين طرفين الامام وأهل الحل والعقد من المسلمين، فيعطى المسلمون عهداً على السمع والطاعة ،ويعطيهم الامام عهداً على العمل بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم"(°).

^{(&#}x27;) ابن خلدون هو عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، ولد عام ٧٣٢ه من اشهر المؤرخين العرب، نتلمذ في جامع القروين ويعتبر مؤسس علم الاجتماع الحديث ومن أشهر كتبه تاريخ ابن خلدون ومقدمة ابن خلدون، توفي مصر، في عام ٨٠٨ه.

 $^{(^{\}mathsf{Y}})$ ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبدالله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، المجلد ١،طـ١، $(^{\mathsf{Y}})$

⁽٢) المبارك الجرزي، جامع الاصول في احاديث الاصول، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية،القاهرة،ط١٦٢ - (٢)

^(*) تقى الدين النبهاني، نظام الحكم في الاسلام، منشورات حزب التحرير الفلسطيني، ط١، ص٩٠.

^(°) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ص١٣٥.

الأدلة على مشروعية البيعة:

ورد العديد من الادلة الشرعية في الكتاب والسنة التي تدل على مشروعية البيعة ومنها ما يلى:

من القرآن: قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى تَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى تَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى تَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى تَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُوْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا} (سورة الفتح، آية ١٠).

وقال تعالى: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا} (سورة الفتح، آية ١٨).

من السنة:

- () روى عن عبادة بن الصامت أنه قال: "بايعنا الرسول صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر والعلن وعلى النفقة في العسر واليسر والأثرة وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن نرى كفراً بواحاً عندنا فيه من الله برهان"(').
- ۲) كما روى عن عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ألا تبايعوني على ما بايع عليه النساء ان لا تشركوا بالله شيئاً ولا تفرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين ايديكم وأرجلكم ولا تعصونى فى معروف)(١).

^{(&#}x27;) أحمد ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، مجلد ٨، ط١، ص ٢٠.

⁽٢) محمد ناصر الدين الألباني، صحيح وضعيف سنن النسائي، مركز نور الإسلام، الاسكندرية، حديث رقم: ٢١٧٣.

- ") وري عن أبي نخيلة البجلي قال: جرير أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبايع فقلت: يا رسول الله أبسط يدك حتى أبايعك واشترط علي فأنت أعلم، قال "أبايعك علي أن تعبد الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتناصح المسلمين وكفار من المشركين"(١).
- ع) وقال عوف بن مالك الأشجعي كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال "ألا تبايعون رسول الله" فرددها ثلاث فقدمنا أيدينا فبايعنا فقلنا :يا رسول الله قد بايعناك فعلام؟ قال صلى الله عليه وسلم "على أن لا تعبدوا الا الله ولا تشركوا به شيئاً والصلوات الخمس وأسر كلمة خفيفة لا تسألوا الناس شيئاً "(١).
- ه) قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من مات وليس في عنقه بيعه مات ميتة جاهلية"(").

أوجه الاختلاف بين البيعة والانتخابات:

- من حيث النشأة فالبيعة وجدت مع الإسلام ذاته ودلت عليها النصوص الشرعية ومارسها المسلمون منذ بداية العهد الإسلامي أما الانتخابات فهي نتائج للظروف التي كانت سائدة في أوربا وتطورت مع نشأه الديمقراطية الحديثة.

^{(&#}x27;) محمد ناصر الدين الألباني، أرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، المجلد الخامس، ط١، ص ٣٣٠.

⁽۲) أبو زكريا النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مجلد ٢، ط١، ص٢٥٤.

⁽۲) أبو زكريا النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، المرجع السابق، ص(r)

- البيعة تكون من أهل الحل والعقد أي ان لهم صفات محددة أما من يحق لهم التصويت في الانتخابات فهم عامة الناس برهم وفاجرهم المهم فقط أن تنطبق عليهم الشروط النظامية تشرط السن والوظيفة.
- البيعة لا تعتمد على الأغلبية ولا يشترط لصحة البيعة مبايعة كل الناس ولا كل اهل الحل والعقد وأما الانتخابات فتعتمد على الأغلبية حتى ولو كان الرأي الآخر هو الأكثر وجاهة عند العقلاء.
- البيعة نوع من انواع العقود والمعاهدة بين المبايع من جهة والمبايع (بفتح الباء) ومن جهة أخرى ومحتواها الطاعة والاتباع أما الانتخابات فيها نوع من إيجاد المسؤولية الوظيفية والمقام للمنتخب.
- البيعة إذا انعقدت تكون عقداً ابدياً لازم الاحترام بين الطرفين فلا يحق للمبايع له ان يرد بيعة من بايعه ولا يحق للمبايع ان ينكث بيعته ويتخلى عنها الا في ظروف محدده شرعاً وتتحصر في إتيان المبايع له بالكفر البواح المنصوص عليه شرعاً.. أما الانتخابات فالفائز يكون مكلفاً ووكيلاً عن الناخب وله مهام وواجبات محددة.

أوجه الشبه بين البيعة والانتخابات:

- البيعة والانتخابات مبنية على الاختيار الحر من غير اكراه.
 - البيعة والانتخابات تهدفان الى اختيار اصحاب الولايات.

الخلاصة:

المقارنة بين الانتخابات وما يشابها من الصور ذات المنبع الإسلامي ليست من باب محاولة إضافاء الشرعية عليها بل لقناعة تامة بأن النظام الإسلامي هو نظام متكامل يحوي على كل ما من شأنه الرقي بالمجتمعات وتوفير كل وسائل التطور والعدالة فيها وفيه بلا جدال حل لكل إشكاليات هذا العالم متى ما تأملناه واستخرجنا من كنوزه العظيمة... وعطفاً على المقارنات السابقة بين الانتخابات والشورى والبيعة في الإسلام استطيع القول بأن الإسلام لم يحدد الوسائل التي من خلالها يتحقق مبدأ الشورى والبيعة بل ترك تفاصيل الوصول إليها لظروف المجتمعات الإسلامية وبناء على ذلك أرى بأن الانتخابات تعتبر أفضل وسيلة للوصول اليها بشرط إضافة بعض الشروط في الناخبين التي من شأنها القضاء على سلبيات الانتخابات المعمول بها في الديمقراطيات الغربية ومن هذه الشروط مثلاً شرط العدالة في الناخب والمرشح.

لفصل الأول:

الضمانات الموضوعية لنزاهة الانتخابات البلدية في الفقه والنظام وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الانتخابات فقهاً ونظاماً

المطلب الأول: المساواة في التصويت والترشيح

المطلب الثاني: تكافؤ الفرص بين المرشحين

المبحث الثاني: مبدأ الحرية في الانتخابات

المطلب الأول: حرية الناخب في العملية الانتخابية

المطلب الثاني : حرية المرشح في تنظيم حملته الانتخابية

الفصل الأول: الضمانات الموضوعية لنزاهة الانتخابات البلدية:

في وقتنا الحاضر وفي ضوء التطورات المتسارعة أصحبت الانتخابات هي الوسيلة الأكثر عدالة في اختيار من يمثل الشعوب في المجالس البلدية وينوب عنهم في متابعة وتقييم الخدمات التي تقدمها الإدارة في المجال البلدى، وفي الانتخابات هناك كنتيجة طبيعية رابحون وخاسرون ولذلك كانت العملية الانتخابية محط اهتمام الجميع وفي نفس الوقت أصبح الفوز هدفاً أسمى يسعى له المرشحون ولأننا لا نعيش في مجتمع ملائكي سيكون هناك حتماً من يسعى للفوز مستخدماً وسائل وأساليب غير "نظامية" وغير أخلاقية... وكل ذلك سيلقى بظلاله على شرعية العملية الانتخابية برمتها لذلك كان لزاماً على الجهات المسئولة عن تسيير دفة العملية الانتخابية العمل على وضع الوسائل الكفيلة بضمان نزاهتها.. وفي هذا الفصل سأتطرق إلى الضمانات الموضوعية لنزاهة الانتخابات البلدية وذلك من خلال مبحثين أحدهما سأتناول فيه تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الانتخابات والآخر يتعلق بضمان مبدأ الحرية في الانتخابات وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الانتخابات:

المساواة لغة: استوى الشيئين: تماثلا، وسويته به وساويت بينهما، ويقال ساوى الشيء لشيء إذا عادله(') وقيل المساواة المعادلة المعتبرة بالذراع

^{(&#}x27;) جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط۲، المجلد ١٤، ص ٥٠٦.

والوزن والكيل، ويقال هذا الثوب وهذا درهم مساو لذلك الدرهم، وقد يعبر بالكيفية نحو هذا السواد مساو لهذا السواد(').

أما تعريفها في الاصطلاح فهو مضطرب وقد وجدت من خلال استقراء تعريفات الباحثين بأن لهم اتجاهين في تعريفاتهم هما:

الاتجاه الأول: توسع أصحاب هذا الاتجاه في مفهومهما وأخذوا بها في كل مجال، ويرى بأنها تعني إزالة كل الفوارق من أي مصدر كانت وأن الناس سواء لا يفرق بينهم دين ولا شرع ولا جنس و أصحاب هذا الاتجاه يقولون بالمساواة المطلقة.

الاتجاه الثاني: أصحاب هذا الاتجاه يرون المماثلة الكاملة بين الأشياء إلا ما جاء الشرع بنفي التسوية فيه فيتوقفون عند الشرع ويرون أنه هو صاحب الحق في التسوية أو التفريق .

وبالنظر لفكرة الاتجاهين حيال مفهوم المساواة أرى بأن الأول جعل من المساواة عبثاً مصادماً لنصوص الشرع التي نفت المساواة في بعض الحالات والمواقف ومن ذلك قوله تعالى: {أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَؤُونَ} (سورة السجدة، آية ١٨). وقوله تعالى: {وَلَيْسَ الذَّكُرُ كَالأُنثَى} (سورة آل عمران، آية ٣٦). وفي هذا الصدد قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "أخطأ على الإسلام من قال: إن دين الإسلام دين مساواة، بل الإسلام

^{(&#}x27;) أبي القاسم الحسين الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان واودي، الدار الشامية، دمشق، ط١، ص١٧٩.

دين العدل، وهو الجمع بين المتساوين والتفريق بين المتفرقين ولم يأت حرف واحد في القرآن يأمر بالمساواة إنما يأمر بالعدل"(').

ومبدأ المساواة في الشريعة الإسلامية يرتكز على أسس أربعة لا بد من تحقيقها وهي ('):

- المساواة في القيمة الإنسانية، فجميع الناس سواء من حيث المنشأ
 لأن أصلهم واحد .
- ٢- المساواة في التكاليف الدينية، أي الامتثال لما فرضه الله من عبادات كالصلاة والزكاة .. الخ.
- المساواة في المسؤولية والجزاء ويقصد بها استقلال كل إنسان في تحمله للمسؤولية قال تعالى: {وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} (سورة الأنعام، آية ١٦٤).
- المساواة في الحقوق والواجبات العامة كالحق في الحياة والحرية والتملك والتعليم والعمل والأمن والقضاء.

وفي هذا المبحث سأتناول مبدأ المساواة أو تكافؤ الفرص في الانتخابات من خلال مطلبين أحدهما يتعلق بالمساواة في التصويت والترشيح والآخر بتكافؤ الفرص بين المرشحين وذلك على النحو التالي:

^{(&#}x27;) محمد ابن صالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطية، دار ابن الجوزي، الرياض، ط٦، المجلد الأول، ص ٢٢٩.

⁽٢) رشاد حسن خليل، نظرية المساواة في الشريعة الإسلامية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ص١٩.

المطلب الأول: المساواة في التصويت والترشيح:

الفرع الأول: المساواة في التصويت:

نصب المادة الثامنة من لائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية (الدورة الثانية) على أنه يحق لكل مواطن المشاركة في العملية الانتخابية وحددت عدد من الشروط الواجب توفرها في من يرغب المشاركة في العملية الانتخابية... والمنظم بذلك يسير في نفس الاتجاه الذي سبق أن أقره في النظام الأساسى للحكم وذلك في ما يتعلق بتقرير مبدأ المساواة بين كافة شرائح المجتمع في الحقوق ومنها الحق في المشاركة الانتخابية حيث ورد في النظام الأساسي للحكم ما يشير إلى هذا المبدأ... وسأتحدث عن ذلك في القادم من الصفحات ولكن هناك عدة إشكالات تتعلق بالمادة التي وردت في اللائحة أعلاه تتعلق بالشروط الواردة فيها حيث قد يفهم منها أنها تأتى مضادة لمبدأ المساواة لاستثنائها عدة فئات في المجتمع من المشاركة في العملية الانتخابية، وأرى بأن هذه الشروط بشكل عام ولا أعنى تحديداً الواردة في اللائحة أعلاه هي من باب الشروط التنظيمية فتحرير العملية الانتحابية من كل قيد سيؤدي حتماً إلى مشاركة من لا أهلية له وبهذا لا يتحقق الهدف المنشود من الانتخابات، ولهذا ذهبت معظم الأنظمة العالمية إلى وضع شروط معينة لا تتنافى مع مبدأ المساواة، وفيما يلى سأعلق على الشروط الواردة في اللائحة أعلاه وذلك على النحو التالي:

أولاً: الجنسية: نصت المادة أعلاه على أنه يحق لكل مواطن المشاركة في الانتخاب وهذا يعنى اشتراط تمتع الناخب بالجنسية السعودية عند التسجيل في قيد الناخبين... وتعرّف الجنسية بأنها "رابطة قانونية بين الفرد ودولة معينة " فهى رابطة انتماء وولاء بين الفرد والدولة(') والمنظم هنا لم يفرق بين الجنسية الأصلية والمكتسبة وجعلها في نفس القوة وذلك خلافاً لبعض الدول فعلى سبيل المثال حرم الدستور الفرنسي الحاصلين على الجنسية الفرنسية بالتجنس من الحق الانتخابي إلا بعد مضي خمس سنوات (١) وعلى نهجه سار الدستور المصري، وأرى بأن عدم تمييز المنظم السعودي من الجنسية الأصلية والمكتسبة مطلقاً يعد أمراً سلبياً لا بد من معالجته بحيث ينص على حق صاحب الجنسية المكتسبة في المشاركة الانتخابية بعد مضى فترة زمنية كافية يثبت من خلالها ولاء ذلك المتجنس للبلد وحسن سلوكه وهذا سيعطى العملية الانتخابية ضمانة إضافية لتحقيق نزاهتها.

كما أن صياغة المادة أعلاه كانت عامة حيث ذكر المنظم أنه يحق لكل مواطن الانتخاب حيث جاءت كلمة المواطن عامة فشملت الرجال والنساء وفي الدورتين الانتخابيتين السابقة لم يسمح بمشاركة النساء فيها دون إيضاح للمستند النظامي الذي بنت عليه الجهات المشرفة على العملية الانتخابية قرارها بحرمان المرأة من المشاركة ولاحقاً صدر توجيه خادم

⁽١) فوائد عبد المنعم رياض، الجنسية في التشريعات العربية المقارنة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة القاهرة، ط١، ص٤٦.

⁽٢) داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ط١ ، ص٢٢.

الحرمين الشريفين القاضي (') بالسماح لها بالمشاركة بدءاً من الانتخابات القادمة وذلك وفقاً للضوابط الشرعية.

وعند البحث في مسألة الانتخابات والمرأة من الناحية الفقهية فإنه لا بد من التفريق بين جواز التصويت (الاقتراع) وجواز الترشح وكذلك موضوع الانتخابات، وفي هذا الفرع سيكون الحديث عن مسألة جواز مشاركة المرأة في انتخابات أعضاء المجالس البلدية كناخبة، فالفقهاء المعاصرون اختلفوا فيها على قولين.

القول الأول: جواز مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة وعليه جمهور الفقهاء المعاصرون(٢).

أدلتهم:

⁽١) كلمة خادم الحرمين الشريفين أثناء رعايته اللقاء السنوي للسنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى بتاريخ ٢٧/١٠/٢١هـ.

⁽٢) مصطفى السباعي ، المرأة بين الفقه والقانون ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٦ ، ص١٠٦، ومنير اليباتي الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي ، دار النفائس، عمان، ط١، ص ٤٧٦، وعبد الحميد الشواربي، الحقوق السياسية للمرأة، دار المعارف، الاسكندرية، ط١، ص ٩٩، وسعد خليل ، تولية رئيس الدولة في الفكر السياسي الإسلامي الحديث، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط١، ص ٢٦٢.

يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَعْضِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَجِيمٌ) (سورة الممتحنة آية ١٢)(').

- Y الانتخاب شهادة Y ووكالة Y من الناخب للمرشح والمرأة ليست ممنوعة Y من الشهادة ولا من الوكالة .
- ٣- المرأة يجوز لها أن تكون مجتهدة ومفتية والانتخاب يعتبر من قبيل الاجتهاد(²).
- المرأة أهل للاختيار ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: (يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) (سورة القصص، آية ٢٦)(°).

القول الثاني: عدم جواز مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة وبه قالت لجنة الفتوى الأزهرية(١).

⁽١) مجيد أو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ص٤٣٩، وماجد النعواشي، المرأة ناخبة ومنتخبة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية، الأردن، ص٣٣٨.

⁽٢) مصطفى السباعي ، المرأة بين الفقه والقانون، المرجع السابق، ص ١٥٥.

⁽٣) عبد الكريم زيدان، الديمقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات، مجلية المجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، العدد ٢٠، ص ٦٤.

⁽٤) عبد الكريم زيدان، المرجع السابق، ص ٦٤.

⁽٥) مجيد أبو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، المرجع السابق، ص ٤٥٤.

⁽٦) حافظ محمد أنور، ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، دار بلنسية، الرباط، ط١، ص٤٥٨، وعبد الله الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض، ط٢، ص١٦٥. ومحمد عرفة ، حقوق المرأة في الإسلام، دار الفكر ، دمشق، ط١، ص١٦٣.

أدلتهم:

- القوامة للرجل وليست للمرأة وفي الانتخاب شيء من القوامة التي أثبتها الله سبحانه للرجل قال تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّـلَ اللهُ بَعْضَـهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ أَمْوَالِهِمْ) (سورة النساء آية (۲۸)(۱)).
- ۲- واستدلوا بعموم حدیث الرسول صلی الله علیه وسلم: (لن یفلح قوماً ولو أمرهم امرأة)(۲) والانتخابات من الولایات العامة(۳).
- ٣- الانتخاب يجعل الناخب مهياً للترشيح نظاماً وذلك منصوص عليه في الأنظمة المعاصرة إذا ترشحت من الممكن أن تشارك في الولايات العامة(٤).
- 3- مشاركة المرأة في الانتخابات يجر إلى مفاسد متعددة منها الاختلاط والتبرج(°).

الترجيح: باستعراض أدلة الفريقين أقول والله تعالى أحكم وأعلم بأن الراجح هو القول الأول القاضي بجواز مشاركة المرأة كناخبة بشرط أن يكون ذلك وفق الضوابط الشرعية، على أن تكون الضوابط الشرعية محددة ومنصوص

⁽١) مجيد أبو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام المرجع السابق، ص ٤٤٧، وماجد النعواشي، المرأة ناخبة ومنتخبة، المرجع السابق، ص٣٣٥.

⁽٢) رواه البخاري في الصحيح، رقم الحديث: ٧٠٩٩.

⁽٣) مجيد أبو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، المرجع السابق، ص٤٤٨، وعبدالله الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، ص١٦٤.

⁽٤) مجيد أبو حجير، والحقوق السياسية في الإسلام، المرجع السابق، ص ٤٤٨.

⁽٥) حافظ أنور، ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص٤٤٩.

عليها في النظام بلغة واضحة ومفهومة لسد الباب أمام تفريط المفرط أو تشديد المشدد.

ثانياً: العمر:

نصت لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية في دورتها الثانية على أن لا يقل عمر الناخب في موعد الاقتراع عن إحدى وعشرين سنة هجرية... ولم أجد مستنداً نظامياً لمثل هكذا شرط ويبدوا أن الجهة التي أصدرت اللائحة خلطت بين سن الرشد "الشرعي" المعتبر في المملكة وبين سن الرشد (السياسي) متناسية بأن الانتخابات البلدية ذات طابع مدني خدمي بعيد عن التجاذبات السياسية وبذلك حرمت شريحة واسعة من الشباب من المشاركة في العملية الانتخابية في بلد نسبة الشباب فيه مرتفعة جداً، وهي بذلك خالفت ما نصت عليه المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم في المملكة بأن دستور الدولة هو الكتاب والسنة، وكذلك ما ورد في المادة السابعة والستون من نفس النظام والتي نصت على أن السلطة التنظيمية تختص بوضع اللوائح والأنظمة فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة، وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

حيث أن الرأي الشرعي في مسألة سن الرشد يقول أنه لا بد من توفر صفتين في الصغير حتى يفك عنه الحجر وهي البلوغ والرشد فقال تعالى: {وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُواْ النِكَاحَ فِإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ } (سورة النساء، آية ٦) فذكر سبحانه علامتين هما بلوغ سن النكاح

والرشد فعلق دفع المال لهم على ظهور هاتين العلامتين وقد قرن الشارع البلوغ بالرشد لأن الإنسان قد يبلغ وهو سفيه وكذلك قد يكون رشيداً ذكياً فطيناً وهو صبي صغير (').

وقد أجمع جمهور العلماء على أن هناك سناً معيناً إذا وصل إليه الصبي حكم ببلوغه وإن لم تظهر عليه علامات البلوغ وحددوه بخمس عشرة سنة واستدلوا في حديث ابن عمر رضي الله عنهما (عرضت على النبي "صلى الله عليه وسلم" يوم أحد وأن ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني -يعني للقتال وعرضت عليه يوم الخندق وأن ابن خمس عشرة سنة فأجازني)(') وقد ذهب المالكية إلى أن سن البلوغ عند عدم وجود باقي العلامات هو ثماني عشر عاماً(") ويرى أبو حنيفة بأن سن بلوغ الذكر ثماني عشرة وللأنثى سبع عشرة سنة (أ).

أما في النظام السعودي فقد سبق وأن أشرت إلى المواد الواردة في النظام الأساسي للحكم والتي جعلت الشريعة الإسلامية مصدراً وحيداً للأنظمة وقد جاء في المادة الأولى من لائحة دور الملاحظ الاجتماعية بأن دار الملاحظة الاجتماعية تهدف إلى رعاية الأطفال الذي لا تقل أعمارهم عن سبع سنوات ولا تتجاوز ثماني عشرة سنة (°) فاعتبرت سن الثامنة عشرة هو

⁽١) محمد بن صالح العثيمين ، الشرح الممتع على المستنقع ، دار ابن الجوزي ، الرياض، ط١ ، المجلد التاسع ، ص٢٩٦.

⁽٢) أبي بكر البيهقي، السنن الكبرى، تحيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، مجلد ٦، ط١، ص٩١٠.

⁽٣) خليل بن إسحاق المالكي، المحتضر في فقه الإمام مالك، المحقق الطاهر الراوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط٢، ص١٧٩.

⁽٤) أبي البركات عبد الله النسفي، كنز الدقائق في الفقه الحنفي، تحقيق سائد بكداش، دار النشر الإسلامية، بيروت، ط١، ص٥٧٣.

⁽٥) لائحة دور الملاحظة الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٦١١ في ٣٩٦/٥/١٣هـ.

سن الرجولة والخروج من مرحلة الطفولة والأمر ينطبق كذلك على أنظمة المرور في إصدار الرخص وكذلك لوائح ترخيص الأسلحة حيث حددت ذلك السن لاعتبار الأهلية.

ثالثاً: التمتع بالأهلية الشرعية:

اشترطت لائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية في المادة الثامنة أن يكون الناخب متمتعاً بالأهلية الشرعية (') وبناء على ما سبق من إيضاح ملخصه أنه جميع الأنظمة واللوائح في المملكة يجب أن تكون مستندة على ما ورد في الشرع المطهر لا بد من تسليط الضوء على مصطلح الأهلية الشرعية من الناحية الفقهية وذلك على النحو التالي:

أولاً: التعريف: لغة: تعني الصلاحية وهي مأخوذة من فلان أهل لكذا أي صالح ومستحق له.

اصطلاحاً: صلحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه أو لصدور الفعل منه على وجه معتبر شرعاً (٢).

ثانياً: الأقسام: قسمها الفقهاء إلى قسمين:

أ- أهلية وجوب وهي: صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه وهي مرتبطة بوجود الإنسان في الحياة لذا تثبت لكل إنسان منذ بداية

⁽١) لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٩٩٩ في ٤٣٢/٣/١١هـ.

⁽٢) حسين خلف الجبوري ، عوارض الأهلية عند الأصوليين، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ط١، ص٧٢.

خلقه جنيناً في بطن أمه وحتى وفاته ولا يلتفت فيها إلى العقل والبلوغ وخلافه.

وهي كذلك قسمت إلى أهلية وجوب كاملة وفيها تثبت للإنسان الحقوق والواجبات وتثبت لكل إنسان والقاصر (الصبي غير المميز) فينوب عنه وليه فيها والقسم الآخر هو أهلية الوجوب الناقصة: وفيها تثبت للإنسان الحقوق دون الواجبات كالإرث للجنين في بطن أمه (').

ب- أهلية أداء: وهي صلاحية الإنسان لأن تصدر منه أفعال يعتد بها شرعاً وهي مرتبطة بالتمييز فلا تثبت للطفل غير المميز ولا المجنون وهي مرادفة للمسئولية وهي كذلك مقسمة إلى قسمين أهلية أداء ناقصة وتعني صلاحية الإنسان لصدور بعض الأفعال منه دون بعض مثل حالات تصرفات الصبي المميز الذي لم يبلغ سن الرشد، والقسم الآخر أهلية الأداء الكاملة وهي تعني صلاحية الإنسان لصدور جميع الأفعال منه والاعتداد بها شرعاً وهي مرتبطة بالبلوغ مع العقل... وهي المقصودة في اللائحة ولذلك يتضح بأن هناك تداخل بين شرط الأهلية الشرعية وشرط تحديد عمر الناخب الذي سبقه ويؤخذ على اللائحة بأنها لم توضح هذا الالتباس حيث كان من الأولى أن تفصل في شرط الأهلية الشرعية بحيث تحدده بالأهلية العقلية والأدبية للمشاركة في الانتخابات ما دامت حددت السن في

⁽١) حسين خلف الجبوري ، عوارض الأهلية عند الأصوليين، المرجع السابق ص ٩٢.

الشرط الذي سبقه حيث أن الأهلية الشرعية تثبت لمن بلغ وهو رشيد وخالي من عوارض الأهلية كالجنون والعته وغيره.

وعطفاً على ما سبق تكون اللائحة قصدت بشرط الأهلية الشرعية ما يتعلق بالأهلية العقلية والأهلية الأدبية وبذلك حرمت اللائحة من كان لديه خلل في قواه العقلية كالمجنون ومن لديه أمراض عقلية مؤثرة على سلامة تفكيره من المشاركة في العملية الانتخابية حرمان مؤقت يزول بزوال السبب.

اشتراط الأهلية الشرعية بلا شك يزيد من نزاهة الانتخابات، ويؤكد على استقلالية رأي الناخب وعدم وقوعه تحت تأثيرات معينة عند إدلائه بصوته فالمجنون والمعتوه لا يمكن أن يستقل برأيه عن وليه ومحيطه وكذلك من أمتهن الأعمال المخلة بالشرف والأمانة ليس له استقلالية ومن السهولة التأثير عليه بالطرق غير مشروعة.

وقد نصت معظم النظم الانتخابية في العالم على اشتراط الأهلية ومن ذلك ما ورد في قانون الانتخاب الأردني حيث نص على "يحرم من ممارسة حق الانتخاب من كان محكوماً عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانوناً ومن كان محجوراً عليه لذاته، ولأي سبب آخر ولم يرفع الحجر عنه"(').

٠,

⁽۱) المادة (7 ج) من قانون انتخابات مجالس النواب الأردني (2 ث) لسنة 1 ، ، ، ، (المعدل)

رابعاً: أن لا يكون من العسكريين ممن هم على رأس العمل:

تصويت العسكريون في الانتخابات بشكل عام كان محل جدل بين رأيين متعارضين حيث يقول الرأي الأول بأن المصلحة تكمن في عدم اقحام العسكريين في المهاترات الانتخابية والتي قد تلقى بظلالها على عملهم الوطنى في حين يقول الرأي الثاني بأن ذلك مخالفة لمبدأ المساواة الذي تقررها كل دساتير العالم... وأرى بأن ذلك الاختلاف يكون مستساغاً في الانتخابات ذات الطابع السياسي كالانتخابات النيابية والانتخابات الرئاسية أما في حالة انتخابات مجالس البلدية فهي انتخابات بعيدة نسبياً عن الطابع السياسي، وتأخذ الطابع الخدمي الذي يشارك فيه الجميع، ويهمهم أمره، فالعسكريون يسيرون في نفس الطرق التي يسير فيها العامة، ويستخدمون نفس المرافق البلدية التي يستخدمها الآخرون، ويتضررون كما يتضرر الآخرون من سوء الخدمات البلدية، فلماذا يتم استثنائهم من اختيار من يمثلهم في ذلك المجلس الرقابي، كما أن هذا الاستثناء لم يستند على مستند دستوري واضح، بل أنه يعد مخالفة واضحة لنص المادة الثامنة من النظام الأساسى للحكم التي نصت على أن الحكم يقوم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشوري والمساواة وفق الشربعة الإسلامية" وهنا أتحدث عن حق التصويت في الانتخابات لا عن الترشيح، والذي أقرته جميع الدول المتقدمة في المجال الانتخابي واعتبرته حقاً من حقوق المواطنة ففي فرنساً مثلاً أقر قانون الانتخابات رقم ٦٦٢ الصادر في ١٣ يوليو ١٩٧٢م بأن للعسكريين حق التصويت وبنفس الشروط التي تسري على عامة المواطنين الفرنسيين والأمر كذلك ينطبق على إنجلترا وأمريكا وكندا وألمانيا واليابان ومؤخراً أقرت الأردن أحقية العسكريين في التصويت في الانتخابات البلدية(').

خامساً: الإقامة في نطاق الدائرة الانتخابية:

ارتبط شرط الإقامة بشرط القيد في الجداول الانتخابية، حيث لا يستطيع الشخص قيد اسمه إلا في الدائرة الانتخابية التي يقيم فيها، ويبني على كل ذلك بأنه لا بد للشخص لممارسة حقه الانتخابي بأن يكون في موطنه الانتخابي وهي الدائرة التي قيد اسمه في جداولها، فليس له الحق في ممارسة ذلك الحق في دائرة أخرى وهو بذلك ضمانة لنزاهة الانتخابات حيث يؤدي إلى عدم تكرار التصويت في أكثر من دائرة، وذهبت التشريعات الخاصة بالانتخابات في معظم الدول إلى اشتراط ذلك الشرط ومنها فرنسا ومصر والأردن وغيرها().

ومما يثير الانتباه أن المادة الثالثة عشرة من لائحة الانتخابات البلدية (الدورة الثانية) بينت بأنه يعتمد في إثبات مكان إقامة الناخب في دائرته الانتخابية على إقراره في النموذج لذلك وإرفاق صوراً للمستندات الإقامة وهذه الوسيلة في إثبات مكان الإقامة قاصرة وتقلل من نزاهة الانتخابات حيث أن المنظم بهذه الطريقة أتاح المجال لمن يريد العبث بالعملية

⁽١) مادة (أ-١٢) قانون البلدية الأردني الصادر عام ٢٠٠٧م.

⁽۲) المادة (۱۱) من قانون الانتخابات الفرنسي سنة ۱۹۷۶م، والمادة (۱۱) من قانون ممارسة الحقوق السياسية المصري رقم (۷۳) سنة ۱۹۰٦م، المادة (۱/۰) من قانون انتخابات مجلس النواب الأردني رقم (۳٤) عام ۲۰۰۱م.

الانتخابية، ويفتح المجال أمام بعض الظواهر التي ترافق الانتخابات (مثل النزعة القبيلية وحتى المال الانتخابي) ويفهم من نفس المادة (١٣) من النظام أعلاه بأن عبئ إثبات عدم صحة إقامة المطعون بأهلية أداءه للانتخابات يقع على الطاعن رغم أن المادة (٣٨) و (٣٩) من نفس اللائحة في الفصل الخاص بالطعون لم تحمل صراحة الطاعن عبئ الإثبات واكتفت بالإشارة إلى اشتراط تقديمه للأسباب طعنه وهذا من الصعوبة بمكان، لقصر المدة النظامية في الطعون، ومسألة الإثبات تحتاج إلى وقت كبير، وكان بالإمكان تلافى كل ذلك بالاعتماد على العنوان المحدد في بطاقة الهوية الوطنية الصادرة عن الأحوال المدنية، فالمواطن مسئول عن تحديث بياناته الموجود في سجله المدنى عند حدوث أي تغيير فيها، وكان من الأولى أن يكون هناك تناغم بين الأنظمة بحيث يكمل كل منها الآخر، حيث إن الاعتماد على بيانات الهوية الوطنية سيزبد من اهتمام المواطنين بتحديث بياناتهم بشكل دوري، ومع التطور الحاصل من ناحية الخدمات الإلكترونية والذي سايرته جميع الجهات التنفيذية في المملكة ومن منهما وزارة الداخلية أصبح موضوع تحديث المعلومات والبيانات أمراً سهلاً ويستطيع الراغب في ذلك القيام به من منزله وفق الضوابط النظامية المحددة لذلك.

الفرع الثاني: المساواة في الترشح:

نصت المادة (١١) من نظام البلديات الفرعي على ثمانية شروط لا بد من توفرها في عضو المجلس البلدي وهي بذلك تشمل العضو المعين والمنتخب كما أشار النظام في المادة (١٣) إلى شروط أخرى إضافية، والملفت أن لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية، أشارت في المادة (١٩) منها إلى شروط أخرى بصياغة عامة حيث جاء النص مطلقاً وهنا يثور تساؤل هل للائحة أن تضيف شروطاً غير موجودة أساساً في النظام خاصة أن لائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية ليست لائحة (تفويضية) حيث نص نظام البلديات والقرى أعلاه في المادة (٤٨) على حق وزير الشؤون البلدية والقروية على إصدار اللوائح والتعليمات التنفيذية للنظام وهذا ليس نصاً تغويضياً، ويعني كل ذلك بأن تقتصر اللائحة على بيان كيفية التنفيذ لما أجملته النصوص النظامية دون أن يتجاوز ذلك يوضع شروط أو بنود جديدة.

ومثل هذا يؤثر على نزاهة الانتخابات البلدية حيث أن الجهة التنفيذية لا يحق لها التدخل في مثل هكذا حالة، خاصة أن المجالس البلدية أنشئت للرقابة على أعمالها، مثل هذه الملاحظة بالتأكيد لا تنفي أهمية وإيجابية الشروط التي وضعتها اللائحة والتي كان من باب أولى أن ترد في النظام.. والشروط الواردة في النظام لا تصادم حق الترشح المكفول لجميع المواطنين المساير لمبدأ المساواة حيث أنها تحقق الموازنة بين حق الترشح كحق من

حقوق المواطنة وبين جسامة المسئولية الملقاة على عاتق عضو المجلس البلدي وارتباطها به بالخدمات التي تقدم للمواطنين، فهو يعتبر ممثلاً لهم في مواجهة الجهات التنفيذية فيما يتعلق بالجانب البلدي، وفيما يلي سأقدم سرداً للشروط الواردة في النظام(')، واللائحة معلقاً على ما يستحق التعليق في موضعه وذلك على النحو التالي:

أولاً: الشروط الواردة في نظام البلديات والقرى:

١. أن يكون سعودياً بالدم أو المولد أو متجنساً مضى على تجنسه عشر سنوات على الأقل، والمنظم هنا فرق بين السعودي بالدم والسعودي بالمولد وأضاف المتجنس، والجنسية كما هو معلوم إما أن تكون أصلية أو مكتسبة فكان من الأولى عدم التغريق بين السعودي بالدم والمولد، فإن كان السعودي بالمولد اكتسبها بسبب ميلاده فهو متجنس خاصة الجنسية السعودية لا تمنح بمجرد الميلاد على الأراضي السعودية، ومعظم دول العالم تمنح حق الترشح للحاصلين على جنسيتها بعد مضي فترة من الزمن وقد سار المنظم السعودي على هذا النهج، أما بعض الدول العربية ومنها مصر ألغت حق الترشح للحاصلين على جنسيته وحصرته على حاملى الجنسية الأصلية (١).

⁽١) نظام البلديات الذي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥/٢/ في ١٣٩٧/٢/٢١هـ.

⁽٢) المادة (٥) من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢م الخاص بمجلس الشعب المصري .

وفي هذا الشرطكان من الأفضل إضافة عدم أحقية من حمل جنسية أخرى مع الجنسية السعودية في الترشح حتى يتنازل عن تلك الجنسية.

وهنا يدور إشكال جواز مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية كمرشحة خاصة أن هذا الأمر من الناحية النظامية لا يوجد ما يمنعه بل أن خادم الحرمين الشريفين أصدر أمره القاضي(') بالسماح لها بالمشاركة كناخبة ومرشحة في الانتخابات البلدية (وفق الضوابط الشرعية) وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في ترشيح المرأة لعضوية المجالس النيابية والشورى والبلدية على قولين:

القول الأول: الجواز وبه قال جمهور الفقهاء المعاصرون(٢).

أدلتهم:

الإسلام ساوى بين المرأة والرجل في كثير من الحقوق والفروق
 بين الجنسين استثناء من ذلك ومنها كونها منتخبة وذلك مصداق

^{(&#}x27;) كلمة خادم الحرمين الشريفين أثناء رعايته اللقاء السنوي للسنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشوري بتاريخ ١٨٧/١٠/١٠/١٠ ه. (٢) محمود الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام، جامعة، القاهرة، ط١، ص١٨٧، وحمد الكبيسي، رأي الإسلام في إشراك المرأة في مؤسسات الشورى، بحث ضمن كتاب الشورى في الإسلام، المجمع الملكي لبحوث الحاضرة الإسلامية، الأردن، ص١٦٢، ماجد النعواشي، المرأة الناخبة ومنتخبة من منظور إسلامي، المرجع السابق، ص٣٤٣، وفؤاد عبد المنعم، مبدأ المساواة في الإسلام، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص٢٤٢، ورائف نعيم، الشورى أساسها التشريعي وبعدها الغائي، دار جهينة للنشر، الأردن، ص١٣١.

قوله تعالى: (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ)(') (سورة البقرة، آية ٢٢٨).

- ٢- قال الرسول صلى الله عليه وسلم أمره الله عز وجل بأن يبايع النساء وذلك في قول تعالى: (يَا أَيُهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ لَيُسَاءِ وذلك عَلَى أَن لا يُشْرِكْنَ بِاللهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَرْنِينَ وَلَا يُتْزِينَ وَلَا يَعْنَانَ أَوْلاَدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَهْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَ وَلَا يَغْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَغْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَغْضِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ الله) (الممتحنة، يَعْضِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ الله) (الممتحنة، آية ٢١).
- ٣- الرجال والنساء يعيشون في مجتمع واحد وهم شركاء فيه وشركاء فيه وشركاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢) والذي تدخل فيه الشورى والمجالس النيابية، قال تعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكرِ)
 رالتوبة، آية ١٢).

القول الثاني: عدم جواز ترشح المرأة لعضوية المجالس الشورية والنيابية (")

⁽١) مجيد أبو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، المرجع السابق، ص ٤٦٤.

⁽٢) عبد الحميد الأنصاري ، الشورى وأثرها في الديمقراطية، الدار السلفية، القاهرة، ط١، ص٢١٠.

⁽٣) عبد الله الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، المرجع السابق، ص ١٦٤، وسامي الدلال، المرأة المسلمة والولايات العامة، مركز المستشار الإعلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ص٩٣، ومصطفى السباعي المرأة بين الفقه والقانون، المرجع السابق، ص ١٠٧، وقحطان الدوري، الشورى بين النظرية والتصويت، دار الأمة، بغداد، ط١، ص٢٠٥.

أدلتهم:

- ١- أثبت الله القوامة للرجل وعضوية المرأة في المجالس الشورية تحول القوامة لها(') وهذا مخالف لقوله تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء) (النساء، آية ٣٤).
- ۲- هناك فروق بين الرجل والمرأة (۲) لقوله تعالى: (وليس الذكر كالأنثى) (سورة آل عمران، آية ٣٦١).
- ٣- الشرع المطهر أوجب على المرأة واجبات عليها القيام بها في منزل زوجها قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ مَنزل زوجها قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً) (سورة الروم، آية أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّودَّةً وَرَحْمَةً) (سورة الروم، آية 1) وترشح المرأة لعضوية مثل هكذا مجالس ستجعلها تخل بأمانتها في ما أوجبه الله عليها (").

الراجح:

الراجح والله أعلم وأحكم فيما يتعلق بترشيح المرأة لعضوية المجالس البلدية هو الجواز لقوة أدلة من قال بهذا القول بشرط وجود الضوابط الشرعية الواضحة والمحددة والمنصوص عليها في الأنظمة المرعية بحيث يمنع أي محظور شرعي قد يترتب على مشاركتها كعضوة في المجالس البلدية مع مراجعة مهام المجالس البلدية بما يتوافق مع كون المرأة عضوة فيها.

⁽١) مجيد أبو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، المرجع السابق، ص ٤٨٠.

⁽٢) مجيد أبو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، المرجع السابق، ص ٥٠٠.

⁽٣) مجيد أبو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، المرجع السابق، ص ٥٠٠.

ضوابط تصويت وترشح النساء:

أود قبل الحديث عن الضوابط الشرعية لمشاركة المرأة في الانتخابات البلدية كناخبة ومرشحة ان أقول أمراً أدين به الله -سبحانه وتعالى-وهو ان المرأة في الاسلام لها مكانة عظيمة وجعل الاصل مساواتها بالرجل والاستثناء نص عليه الشرع في موضعه، والتوجس من كل مشاركة للمرأة في الحياة العامة هو أمر لابد من اعادة النظر فيه، فالنساء المسلمات لا يظن فيهن الا كل خير والتعاليم الشرعية المعتبرة لابد ان يحترمها الجميع ولكن الخلط بينها وبين العادات والتقاليد اساس كل فهم سقيم ،وفي خروج المرأة للمشاركة في الانتخابات وخاصة البلدية منها لم اجد مبرراً لتمييزها عن أي عمل آخر فالمرأه الآن تعمل في المجال التعليمي والطبي بل والمصرفي دون ان ينكر عليها احد مادامت ملتزمة بالتعاليم الشرعية في خروجها وفي المواقف التي من الممكن ان تتعامل بها مع الرجال ،وابسط من ذلك كله خروجها للأسواق العامة والمنتزهات .. وفيما يلي بعض الضوابط التي أرى أهمية أخذها في الاعتبار عند مشاركة المرأة كناخبة او مرشحة ،اما ضوابط عملها في المجلس البلدي في حال فوزها او تعيينها فتنطبق عليها الضوابط المعمول بها في اي عمل حكومي آخر تعمل فيه المرأة وأقربها عملها في الأفرع النسائية في الأمانات والبلديات:

- 1. عمل الترتيبات اللازمة في مقار تسجيل الناخبين والمرشحين وكذلك مقار التصويت لاستقبال العنصر النسائي بحيث يراعى فصلها عن مقر تسجيل الناخبين والمرشحين الرجال .
- ٢. يراعى بأن تتاح الفرصة للمرشحين والمرشحات بأن يكون لهم في كل مقر انتخابي وكيل ووكيلة بحيث يحضر الوكيل اجراءات واقتراع الرجال والوكيلة اجراءات اقتراع النساء والأمر ينطبق ايضاً على حضور مرحلة الفرز وتقديم الدعاوى أمام لجنة الفصل في الطعون الانتخابية.
- 7. فيما يتعلق بالجانب الرقابي للمؤسسات المجتمع المدني يتم الاستعانة بالأقسام النسائية في تلك المؤسسات لمباشرة الرقابة على المقار النسائية الانتخابية في كافة مراحل التصويت .
- كل ما سبق لا يمنع من استخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة لنقل المشهد من المقار الرجالية للمرشحات ووكيلاتهن في المقار النسائية لزيادة التأكيد على شفافية ونزاهة الانتخابات.

بقي أن أؤكد ان على النساء الناخبات منهن والمرشحات والمراقبات ان يراعين التعليمات الدينية الواجب عليها اتباعها عند الاختلاط (المشروع) بالرجال.

٢. أن يكون متمماً للخامسة والعشرين من عمره:

جميع أنظمة ودساتير العالم تحدد سناً معيناً للترشح للانتخابات وهي السن التي ترى فيه أن المرشح بلغ مرحلة النضج الذي يمكنه من أداء المهام المطلوبة منه، إلا أن النص في النظام جاء مطلقاً فلم يحدد هل إتمامه للخامسة والعشرين عاماً شرطاً عند تقديمه لأوراق الترشح أم في يوم الاقتراع كما سكتت اللائحة عن تبيان ذلك وهو دور أساسي لها فكان عليها إيضاح هذه المسألة.

٣. أن يقيم إقامة دائمة في نطاق البلدية طوال مدة عضويته:

لم يشر النظام إلى اشتراط القيد في جداول الناخبين إلا أن اللائحة تداركت ذلك في المادة الثامنة عشرة منها حيث نصت على اشتراط القيد في جداول الناخبين، وبذلك لا يستطيع الشخص أن يترشح لعضوية المجلس البلدي إلا إذا كان أسمه مقيداً في جداول الناخبين في الدائرة التي يقيم فيها، وذلك لأن الشخص الذي يترشح في نفس الدائرة التي يقيم فيها ويكون على إطلاع بأحوال تلك الدائرة من الناحية البلدية ويكون أكثر حرصاً على الاهتمام بشؤونها، وقد خصصت اللائحة عمومية النص النظامي حيث أنه اشترط الإقامة في نطاق البلدية والذي يشمل في العادة على عدة دوائر انتخابية.

٤. أن لا يكون محكوما عليه بحد شرعي، أو بالسجن جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد مضى على تنفيذ الحد أو السجن خمس سنوات:

كان بإمكان المنظم دمج هذا الشرط مع شرط الأهلية حيث أن الأهلية كان بإمكان المنظم دمج هذا الشرعية والأهلية (الأدبية) والثانية يدخل فيها هذا الشرط، كما كان من الأولى عدم تحديد عدد السنوات بعد مضي تنفيذ الحكم والاكتفاء بالنص على رد الاعتبار والذي نظم أحكامه قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ في ١٢/١/١/١٨هـ المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٩ في ١٤١٦/٣/١٨هـ .

عير مفصول من الخدمة العامة لأسباب تأديبية ما لم يكن قد مضى على هذا الفصل خمس سنوات:

حالات إنهاء الخدمة حددت بموجب لائحة إنهاء الخدمة الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ١-٨١٣ في ١٤٢٣/٨/٢٠هـ وجميع الحالات مرتبطة بالقضايا التي تصدر فيها أحكام شرعية لذا كان من الأولى عدم إيراد هذا الشرط كشرط مستقل حيث يدخل في الشرط السابق وكلاهما يدخلان في شرط الأهلية ويقال فيه ما قيل في الشرط السابق من ناحية مناسبة اشتراط رد الاعتبار بدلاً من تحديد السنوات .

٦. مجيداً للقراءة والكتابة:

هذا الشرط غير كافي، فالمصلحة العامة تقتضي وجود مرشحين عى كفاءة عالية مرتبطة بحمل مؤهلات عالية تمكنهم من السير في طريق تحقيق تطلعات من انتخبوهم، وفي نفس الوقت لديهم القدرة على تفهم تطور العمل البلدي وعدم الوقوف في طريقه نتيجة ضعف تأهيلهم وباشتراط هذا القدر من التعليم "أي مجرد القراءة والكتابة" يكون المنظم قد بالغ كثيراً في تطبيق مبدأ المساواة بحيث فتح المجال أمام شريحة أكبر من المواطنين للمشاركة في العملية الانتخابية كمرشحين وهذا ما سارت عليه معظم دساتير وأنظمة الدول ولكن تلك الدول وخاصة المتقدمة لم تشترط المؤهل العلمي كونها قد وصلت مرحلة من التقدم يستحيل فيه أن يختار الناخب مرشحاً ليس لديه كفاءة علمية، وفي الفقه الإسلامي يشترط الاجتهاد فيمن يتولى الولايات وإن لم يكن مجتهداً فيتولى المقلد الأمثل(') وهو كذلك يؤكد على اختيار أكثر تأهيلا ومعيار التأهيل الأنسب في هذا الزمن هو الشهادة العلمية .

٧. متمعاً بالأهلية الشرعية:

سبق الحديث عن الأهلية الشرعية في الفرع السابق عند استعراضي للشروط الخاصة بالناخب.

⁽١) محمد بن أحمد بن محمد، من الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، ط١، الجزء الرابع، ص ٢٥٨.

٨. غير محكوم عليه بالإفلاس الاحتيالى:

الإفلاس لغة: مصدر أفلس وهو (لازم) يقال أفلس الرجل إذا صار ذا فلوس بعد إن كان ذا ذهب ورفضه أو صار إلى حال ليس له فلوس(').

واصطلاحاً: هو أن يكون الذي على الرجل أكثر من ماله، وسواءً أكان غير ذي مال أصلاً أم كان له مال إلا أنه أقل من دينه (١). وقد عرف النظام التجاري السعودي المفلس بأنه "من استغرقت الديون جميع أمواله فعجز عن تأديتها"(١). وقسم النظام الإفلاس إلى إفلاس حقيقي ومعنوي، واحتيالي (١)، ويرى بعض الشراح بأنه النوع الثالث (الاحتيالي) سمى افلاسا فقط لأنه توزع به الموجودات على الغرماء وإلا فإنه نوع من أنواع الاحتيال وإضاعة حقوق العباد من خلال الدسائس والغش في رأس المال وقيده أموالاً عليه لآخرين بصورة غير صحيحة، لذا عاقبه المنظم بعقوبة أشد حيث يعاقبه بالحبس لمدة تتراوح بين الثلاث والخمس سنوات (١٠).

وقد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: لماذا خصص المنظم السعودي الإفلاس الاحتيالي عن بقية القضايا التي يشترط في المرشح أن لا يكون مداناً فيها والمشار لها في الشرط الرابع أعلاه? وأستطيع الإجابة عل ذلك بأن الجرائم المشار لها في الشرط الرابع يحق للمحكوم فيها بأن يطلب رد

⁽١) جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط٢، المجلد ١٢، ص ٣١٥.

⁽٢) ابن رشد ، بداية المجتهد و بمقارنة المقتصد، تحقيق عبد الله العبادي، دار السلام، القاهرة، ط١ ، المجلد الثاني، ، ص ٢٨٤

⁽٣) المادة (١٠٣) من نظام المحكمة التجارية السعودي.

⁽٤) المادتين (١٠٤) و (١٠٧) من نظام المحكمة التجارية السعودي.

⁽٥) المادة (١٣٦) من نظام المحكمة التجارية السعودي.

اعتباره بعد مضي عدد من السنوات المحددة نظاماً أما المفلس الاحتيالي فقد نص النظام على عدم رد الاعتبار إليه(').

وبهذا قد انتهينا من استعراض الشروط الوارد في نص المادة (١١) من نظام البلديات والقرى وقد أضاف المنظم بعض الأوصاف التي يحرم على عضو المجلس البلدي أن يتصف بها وذلك في المادة (١٣) من نفس النظام والتي نستطيع القول أنها تضاف إلى الشروط في المادة السابقة ابتداءً فمثلاً لو ترشح للعضوية من يتصف بإحداها فإنه لا يقبل ترشيحه إن فاز يطعن في فوزه خاصة أن اللائحة الخاصة بالانتخابات ذكرت بعضها.

سأتطرق فيما يلي لتلك المحاذير حسب ما ورد في المادة (١٣) مشيراً إلى ما ورد في اللائحة وذلك على النحو التالي:

نصت المادة على أنه لا يجوز لعضو المجلس البلدي:

١. أن يجمع بين عضوية مجلسين بلديين:

هذا لا ينطبق على الأعضاء المنتخبين لأنه لا يتصور عقلاً مشاركة شخص يحمل رقم هوية وطنية واحد في الانتخابات البلدية ليفوز بعضوية مجلسين مختلفين واعتقد بأن ذلك فقط ينطبق على الأشخاص الذين يكتسبون العضوية من خلال التعيين.

⁽١) المادة (١٣٢) من نظام المحكمة التجارية السعودي.

٢. أن يكون موظفاً في البلدية ما لم يكن قد مضى على استقالته أو نقله من وظيفته سنة واحدة على الأقل:

هذا الاشتراط لا يتنافى مع مبدأ المساواة خاصة إذا ما علمنا بأن الدور الأساسي للمجالس البلدية هو الرقابة على الأعمال البلدية التي تنفذها البلديات ووجود موظف البلدية في المجلس يتنافي مع ذلك الدور حيث يجعلهم في دائرة الاتهام من خلال تعارض المصالح، وقد أكملت اللائحة النقص الحاصل في هذا النص النظامي حيث أضافت إلى موظفي البلدية موظفى وزارة الشئون البلدية والقروية، وذلك في المادة (١٩) من اللائحة، كما ألحقت نفس المادة المحافظين ورؤساء المراكز والعمد وشيخ القبيلة والنائب والمعرف الذي يحمل صفة رسمية بالإضافة إلى أعضاء أمناء مجلس الشورى والمنطقة والمجلس المحلى إلى قائمة المحرومين من الترشح، ولا أدري ما المستند النظامي الذي بنى عليه واضع اللائحة ذلك الحرمان، خاصة أنهم موظفين حكوميين كغيرهم من موظفى الدولة الذين لم يشملهم الحرمان وقد يكون ذلك ناتج عن تصور واضع اللائحة أن هناك احتمال لوجود عمليات تبادل مصالح قد تنتج بين مواقع عمل هذه الفئات المستثناة وبين أعمال المجالس البلدية، بالإضافة إلى أعضاء وأمناء مجلس الشوري والمنطقة والمجلس المحلى.

٣. أن يكون مقاولاً لأعمال أو أشغال أو لوازم البلدية سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة:

وهذا الشرط واضح، حيث أن الدافع لذلك هو تعارض مصلحة من يحمل تلك الصفة مع أعمال المجالس البلدية التي تتعلق بمراقبة أعمال البلدية ومشاريعها وقد أكدت اللائحة على هذا الشرط في المادة (١٩) منها وأضافت إليها المستثمرين والمستأجرين للعقارات البلدية عدا المستأجرين للنفع العام أو النشاط الخدمي، واعتقد أن في ذلك نقص حيث أن هناك من يرتبط بعلاقات تجارية مع البلدية في غير مجال المقاولات أو الاشغال أو تأمين اللوازم، ومثال ذلك من يقوم باستئجار بعض المواقع الاستثمارية المملوكة للبلديات، فبموجب الشرط أعلاه هذه الفئة غير داخلة في المنع.

٤. أن يكون رئيساً أو مديراً في شركة لها علاقة بأعمال البلدية أو عضو في مجلس إدارتها:

يقال في هذا الشرط ما قيل في سابقه وقد أكدت اللائحة عليه في المادة أعلاه وأضافت عليه كذلك المؤسسات التي لها عقود تخص مشاريع البلدية. ومن خلال ما تم استعراضه في هذا المطلب نستطيع القول بأن معظم الشروط والقيود التي وضعها المنظم السعودي في نظام البلديات والقرى ولائحته انتخاب أعضاء المجالس البلدية والتي تتعلق بالتصويت والترشح لا يتعارض مع مبدأ المساواة عدا ما أشير إليه في موضعه، خاصة أنها شروط عامة ولا تختص بفئة دون أخرى، كما أنها تدخل في نطاق الشروط

التنظيمية، فالقول بتحرير الانتخابات من كل قيد أو شرط يؤدي حتماً إلى الفوضى التي تتعارض مع الهدف الذي وضعت من أجله الانتخابات البلدية، وهو تمكين المواطنين من اختيار ممثليهم في تلك المجالس بإرادة سليمة.

المطلب الثاني: تكافؤ الفرص بين المرشحين:

مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين بشكل عام حق كفله النظام الأساسي للحكم، وذلك عندما نص في المادة الثامنة على "أساس الحكم في المملكة السعودية هو العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية"، واستناداً على ذلك فإن الدولة ملزمة بالتدخل لضمان ذلك، وفق إمكانياتها ولها اتخاذ كافة الإجراءات التي تحقق ذلك المبدأ، وفيما يخص المرشحين سأناقش مبدأ تكافؤ الفرص عند ترشيحهم أنفسهم للانتخابات من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: المساواة في الإجراءات والمدد:

تحدثت لائحة انتخابات المجالس البلدية (أ)، من المادة (٢٠) وحتى المادة (٢٧) عن الاجراءات المتعلقة بتسجيل المرشحين، وقد ذكرت المادة (٢٠) أن اللجان الانتخابية من مهامها التحقق من توافر الشروط النظامية، ولم توضح الآلية المتبعة في ذلك، خاصة أنها زادت الأمر إبهاماً عندما ذكرت بأن ذلك مرتبط بإمكانيات أجهزة الوزارة.. فهل يعنى ذلك أن للجان مخاطبة

⁽١) لائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية الدورة الثانية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٩٩٩ في ٢٣٢/٣/١١هـ.

الجهات الأمنية والإدارية المختلفة للتحقق من انطباق الشروط على المرشح في حال عدم وجود إمكانية لدى أجهزة الوزارة، وعادت في المادة التي تليها إلى التأكيد على دور اللجان في التحقق ولكن بطريقة مختلفة من خلال النص على الإجراء الواجب اتخاذه وهو إرسال الأسماء للجنة المحلية للانتخابات لتستكمل هي عملية التحقق من انطباق الشروط بل نصت على المخاطبات مع الأجهزة المعينة خلاف ما وردت في المادة التي سبقتها، وذلك يظهر أن هناك تكراراً غير مرغوب وكان يمكن الغاء المادة (٢٠) والاكتفاء بما ورد في المادة (٢١)، كما أن المادة (٢٤) تتعارض مع مبدأ النزاهة والمساواة حيث جاءت بشكل مبهم، فقد أعطت الحق للجنة الانتخاب - لم تحدد أهى لجان الانتخاب أم لجان الانتخاب المحلية المشار لها في المادة (٢١) أعلاه – بالشطب والإلغاء والتعديل على قوائم المرشحين وفقاً للنماذج المعتمدة وذلك بناء على طلب صاحب الشأن، والإبهام كان هنا فمن هو صاحب الشأن وهل يعلم المرشح به، خاصة أن تتمة المادة سارت بشكل طبيعي عندما أشارت إلى أن الإلغاء قد يكون بسبب فقد أحد الشروط أو قرار أو حكم من الجهة المختصة، وموطن تعارض الإبهام مع مبدأ النزاهة والمساواة في عبارة "صاحب الشأن" هو في الإلغاء والشطب حيث أن ذلك قد يكون مبنى على أسباب غير موضوعية، وقد يكون لدى أحد المرشحين القدرة على التواصل مع "صاحب الشأن" ويعجز بقية المرشحين عن ذلك، وريما قصدت من ذلك بناء على قرارات لجنة الفصل في الطعون الانتخابية حيث أن "صاحب الشأن" المتبادر إلى الذهن هو أحد المرشحين المتنافسين على المقاعد ولكن السبيل النظامي الوحيد هو التقدم بالطعن وبناء على قرار الطعن يتم التعديل أو الإلغاء، ثم لماذا يلغي ترشيح من انطبقت عليه الشروط التي يفترض أنها درست لتغطي كافة الثغرات و المحاذير الأمنية وخلافها. إذا لم يكن الإلغاء بناء على طعن من أحد المرشحين الآخرين.

وقد يقول قائل بأن للمرشح التقدم بالطعن في حال إلغاء ترشحه وفق ما ورد في المادة (٣٩) من اللائحة إلا أنه في اعتقادي لن تخرج لجنة الطعون عما ورد في مواد اللائحة ما دام قد نص عليها، حيث تستند في قراراتها على المواد الواردة بالنظام واللائحة.

وأود الإشارة إلى أن عملية انسحاب المرشحين حق مشروع لهم ولكن تنظيم ذلك يعد من الضوابط النظامية اللازمة لتأطير حرية المرشح في التنازل عن حقه لأن انعدام التنظيم يفتح الباب أمام التنازل (الانسحاب) الجماعي في وقت قد لا يتيح الفرصة أمام غيرهم للترشح، وإبقاءها بدون تنظيم يجعل أمر إساءة استخدام هذا الحق أمراً وارداً، وقد نظمت لائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية (الدورة الثانية) هذا الحق حيث ورد في المادة السادسة والعشرون منها تأكيداً لحق المرشحين في التنازل عن ترشحهم ولكن بشرط أن يقدم كتابة إلى لجنة الانتخاب خلال المدة التي تحدد لذلك في البرنامج الذي يعد للانتخابات ويعلمه الجميع ويكون قبل اليوم المحدد للاقتراع بفترة طوبلة.

الفرع الثاني: الإنفاق الانتخابي:

أي انتخابات نزيهة وحرة تستوجب بالضرورة تأسيس أعلى مستوى من تكافؤ الفرص، وذلك عبر ضمان معاملة كافة المرشحين بطريقة عادلة ومتساوية من دون تمييز تبعاً للأنظمة التي تحكم الحياة السياسية والاجتماعية في الدولة المعنية، ومع تزايد أهمية الانتخابات البلدية في المملكة وحرص أعداد كبيرة من المواطنين ومن مختلف طبقات المجتمع على الترشح والفوز بمقعد في المجلس البلدي أصبحت العملية الانتخابية مكلفة من الناحية المادية وأصبحت النفقات الانتخابية هاجساً كبيراً لدى المرشحين.

وقد عُرفت النفقات الانتخابية بأنها المبالغ النقدية أو الأشياء المادية التي تنفق بهدف التصويت لمرشح أو لكيان سياسي أثناء الحملة الانتخابية (') وقد أصبح التباين في النفقات الانتخابية بين المرشحين مجالاً للتمييز بينهم وهذا يخل بتكافؤ الفرص وينتهك مبدأ المساواة بين المرشحين(') ويتضح ذلك من خلال ربط الانفاق الانتخابي بالقدرة على الوصول للناخبين فيخلق فارقاً شاسعاً في تعريف المرشحين بأنفسهم فالمرشح صاحب النفقات الأعلى أو المدعوم مادياً سيصل إلى شريحة أكبر من الناخبين وبطريقة أفضل، هذا عدا إمكانية وصول أصحاب رؤوس الأموال إلى المرشحين ودعمهم مادياً في مقابل تحقيق مصالحهم في المستقبل بعد الفوز في الانتخابات... وقد حرصت كثير من الدول وخاصة الأوروبية على تنظيم

⁽١) داود البار، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، ط١، ص ٥٨٠.

⁽٢) منذر الشاوي، النظرية العامة في القانون الدستوري، ص١٣١ ، دار ورد للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ص ١٣١.

الانفاق الانتخابي ففي فرنسا مثلاً تتولى السلطة المحلية تخصيص الأماكن لتعليق اللوحات الدعائية للمرشحين وتمنح فُرصاً متساوية للمرشحين في الظهور التلفزيوني والإذاعي بالإضافة إلى تحديد حد أعلى للنفقات الانتخابية لا يمكن لأي مرشح تجاوزه وذلك في الانتخابات التشريعية وهو خمسمائة ألف فرنك فرنسي (') بل أن هناك دولاً أوروبية أخذت على عاتقها مسئولية تمويل النفقات الانتخابية للمرشحين كالسويد وكان ذلك في عام ١٩٦٦م وسارت على نهجها ألمانيا حيث بدأت في تمويل النفقات الانتخابية في عام ١٩٦٨م إلا أنها تراجعت عن ذلك في عام ١٩٩٢م حيث رأت أنه يحد من حرية الأحزاب السياسية التي باتت تعتمد على ذلك الدعم الحكومي وتركت المجال مفتوحاً امام التمويل الخاص مع تحديد سقف أعلى للإنفاق(٢). أما في الدولة العربية فقد حدد الشرع المصري مبلغ خمسة آلاف جنية مصري كحد أقصى لإنفاق كل مرشح مستقل وعشرون ألف جنيه كنفقات لمرشحين الأحزاب المشاركين في الانتخابات (").

وفي الإمارات أشارت المادة (٤٨) من قرار اللجنة الوطنية للانتخابات رقم (٢٠١١/٢/٢) الخاص بالتعليمات التنفيذية للانتخابات إلى أن السقف الأعلى للإنفاق الانتخابي يجب أن لا يتجاوز (٢) مليون درهم إماراتي مع

(۱) أمين مصطفى محمد، الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية دور القضاء في مواجهة الغش الانتخابي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ط١، ص٤٢.

⁽٢) الإنفاق الانتخابي من إصدارات الجمعية الجمعية اللبنانية من أجل الديمقراطية.

⁽٣) إكرام بدر الدين، تجاوزت انتخابات ١٩٩٥م، بحث منشور من كتاب " الانتخابات النيابية في دول الجنوب ، مركز دراسات الدول النامية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص٢٩٣.

إلزام المرشحين بالإفصاح عن مصادر التمويل وتقديم اللجنة خطة الدعاية الانتخابية وموازنتها قبل البدء فيها لاعتمادها.

أما المنظم السعودي فلم يتطرق إلى مسألة الانفاق الانتخابي بشكل مباشر، حيث لم يحدد ضوابط واضحة تحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين إلا أنه ألزم المرشح بتقديم بيان يشمل جميع مصادر تمويل حملته الانتخابية للجنة المحلية للانتخابات وكان ذلك في المادة (٢٣) من تعليمات الحملات الانتخابية، كما أن المنظم أقتصر على منع أي جهة حكومية أو مؤسسة عامة أو شركة تمتلك الدولة جزءاً من أسهمها من تقديم أي شكل من أشكال الدعم المادي والمعنوي أو تسهيلات أو موارد لأي مرشح (') مغفلاً الإشارة إلى الدعم المقدم من الشركات والمؤسسات الخاصة بشكل عام وتلك المرتبطة بعقود ومشاريع بلدية بشكل خاص حيث أن ترك المجال مفتوحاً أمام هذه الشركات والمؤسسات لتدعم هذا المرشح أو ذاك يفتح باب الشبهة فقد يكون ذلك الدعم بهدف كسب ولائهم عندما يتم نجاحهم في المنافسة الانتخابية... كما أن التعليمات أعلاه لم توضح بشكل مفصل آلية مراقبة النفقات الانتخابية، سوى ما أشرت إليه أعلاه عند الحديث عن المادة رقم (٢٣) من تلك التعليمات، وهي في نظري غير كافية بالنظر إلى عدم وضوح الإجراءات التي تتخذ من قبل اللجنة المحلية للانتخابات للتحقق من صحة ما ورد في ذلك البيان الذي اشترطه المنظم، وكذلك كان من الأولى إلزام المرشحين بنشر ذلك البيان بشكل يسمح لكافة المواطنين بالإطلاع

⁽١) المادة (١٠) من تعليمات الحملات الانتخابية الخاصة بانتخابات أعضاء المجالس البلدية (الدورة الثانية).

عليه من دون أي عقبات وهذا بلا شك سيؤدي إلى الحد من الإنفاق غير المشروع، كما أنني أرى في هذا السياق وحتى يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين وتكون الانتخابات أكثر نزاهة بأن يتم إعادة النظر في الإجراءات والقواعد النظامية المتعلقة بمسألة الإنفاق الانتخابي وتحديثها أسوة بباقي دول العالم في سبيل إتاحة الفرصة أمام المرشحين الأكفاء الذي تعوزهم الإمكانات المالية لخوض الانتخابات بشكل متكافئ مع المرشحين الأثرياء، وأقترح في سبيل تحقيق ذلك الآتى:

أولاً: أن تقوم اللجنة العامة للانتخابات بالتنسيق مع البنوك المحلية بحيث بمنح الهيئة كل مرشح رقماً تسلسلياً يقدمه للبنك والذي بدوره واستناداً على ذلك الرقم يقوم بفتح حساب بنكي غير خاضع للسرية البنكية المتعارف عليها في الحسابات الأخرى بحيث يتيح للجنة حرية وسرعة الإطلاع على الحركة المالية في ذلك الحساب.

ثانياً: يحدد السقف الأعلى للإنفاق من قبل اللجنة العامة للانتخابات وذلك بناء على دراسة مستفيضة ويكون ذلك السقف مقيداً بمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين.

ثالثاً: يتم العمل بما ورد في المادة (٢٣) المشار لها سابقاً ويضاف لها بأن يكون البيان المقدم من المرشح عن نفقاته الانتخابية متاحاً لعموم المواطنين ويحق للكل الإطلاع عليه من دون أي عقبات .

المبحث الثاني: مبدأ الحرية في الانتخابات:

سبق أن تم تعريف الحرية في البحث التمهيدي والذي توصلت من خلاله إلى أن الحرية لا تعنى الحرية المطلقة عن كل قيد بل أن وجود القيود لا يخل بمفهوم الحربة ما دامت تلك القيود مستقاة من المبادئ الأساسية التي تحكم المجتمع ولم تمس بما أقرته تلك المبادئ الأفراد المجتمع من حقوق... ولكى تتصف الانتخابات بالنزاهة فإنها لا بد أن يتوافر فيها ما أشرت إليه في المبحث السابق فيما يتعلق بشمولها لأكبر عدد ممكن من المواطنين وتحقيق مبدأ المساواة بين الناخبين والمرشحين، ويضاف إلى ذلك ضرورة اتصافها بالحرية فيكون الناخب مطلق الحرية في انتخاب من يراه مناسباً من المرشحين دون ممارسة أي ضغوط لتغير قراره الانتخابي، وكذلك يكون للمرشح حرية إدارته حملته الانتخابية بالصورة التي يراها مناسبة ما دامت ضمن الأطر النظامية... وسأتناول موضوع الحرية في الانتخابات من خلال مطلبين أولهما حرية الناخبين في العملية الانتخابية، وثانيهما حرية المرشح في تنظيم حملته الانتخابية، وسيكون تحت كل مطلب عد من الفروع بما يحقق الإحاطة بكل تفاصيل هذا المبدأ الهام وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: حرية الناخب في الاشتراك في العملية الانتخابية:

الحرية بالنسبة للناخب تتجاذبها عدد من المؤثرات التي تختلف من مجتمع لآخر وفقاً للثقافات السائدة في المجتمع الذي تعقد فيه الانتخابات ففي دول العالم الثالث يتصدر عامل الدين والقبلية قائمة المؤثرات على حرية الناخب في إعطاء صوته لمن يراه مستحقاً له فالائتلافات القائمة على الأساس المذهبي والقبلي منتشرة ومؤثرة بشكل كبير يعضدها ضعف المخزون الثقافي لدى المجتمع في المجال الانتخابي... ويكون أثر تلك المؤثرات متناسباً بشكل عكسي مع دقة المنظم وحرصه على مواجهتها عند وضع الأنظمة واللوائح الخاصة بالعملية الانتخابية فكلما زاد اهتمام المنظم وتنبه للثغرات التي يمكن من خلالها المساس بحرية الناخب باستخدام تلك المؤثرات قل أثرها والعكس صحيح.

وسأتناول في هذا المطلب حرية الناخب في العملية الانتخابية من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: حرية الناخب في المشاركة والاقتراع:

اختلف فقهاء الشرع المعاصرون وكذلك القانونيين في التكييف الشرعي والقانوني للاقتراع على أقوال وبكل تأكيد يختلف النظر في حرية الناخب في الإدلاء بصوته في الانتخابات وفقاً لكل تكييف، وسأتطرق بشكل موجز فيما يلي لآراء الفقهاء الشرعيين والقانونيين مع توضيح أثر ذلك على حرية الناخب في المشاركة والتصويت في العملية الانتخابية وذلك على النحو التالى:

أولاً: التكييف الشرعي (الفقهي):

اختلف الفقهاء المعاصرون في تكييفها على أقوال:

القول الأول: يرون بأن صوت الناخب هو من باب التزكية والشهادة وهو قول أكثر الفقهاء المعاصرين وممن قال بذلك الشيخ عطية صقر (') ويوسف القرضاوي (')، والقائلين بهذا القول يرون بأن الناخب شاهد والتصويت لا يتعدى كونه شهادة بصلاحية شخص أو عدم صلاحيته ومن ثم فإنه يجب على الناخب إذا دعي للمشاركة في الانتخابات أن يحضر ويدلي بصوته وعدم حضوره ومشاركته هو كتمان للشهادة قال تعالى: {وَلا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا} (سورة البقرة، آية ٢٨٢) وقال سبحانه: {وَمَنْ يُكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَالْبُهُ} (سورة البقرة، آية ٢٨٢).

القول الثاني: قال بعض الفقهاء المعاصرين بأن صوت الناخب وكالة حيث أنه بمثابة التوكيل منه للمرشح لينوب عنه ومن قال بذلك الدكتور مصطفى السباعي حيث يرى الدكتور السباعي بأن ذهاب الشخص لمركز الاقتراع للإدلاء بصوته هو توكيل لذلك المرشح لينوب عنه (") فيتكلم باسمه ويدافع عن حقوقه.

⁽۱) عطيه صقر، أحد علماء الأزهر ولد عام ١٣٣٣هـ، وشغل منصب رئيس لجنة الإفتاء بالأزهر وعضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وله العديد من المؤلفات منها الحجاب وعمل المرأة، والعمل والعمال في نظر الإسلام توفي عام ٤٢٧هـ.

⁽٢) داود الباز ، الشورى والديمقراطية النيابية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، ص ١٥٦.

⁽٣) مصطفى السباعي، المرأة بين الشريعة والقانون، المكتب الإسلامي، بيروت ، ط ٦، ص١٥٥ .

وفي هذا التكييف يكون الناخب ملزماً بالحضور فلا حرية في المشاركة من عدمها وله أن يعطي صوته لمن يشاء من المرشحين ما دام مستحقاً للتزكية.

وفي هذا التكييف تظهر حرية الناخب في المشاركة والتصويت من عدمه حيث إنه عقد الوكالة من العقود الرضائية يشترط فيه الإيجاب والقبول.

القول الثالث: قال به أحد المعاصرين() وهو يرى التفريق بين الانتخاب حين يكون مقيداً مقصوراً على أهل الحل والعقد وعندما يكون عاماً يشارك فيه جميع الناس فيرى بأنه المقيد تزكية وشهادة أما العام فهو اختيار وإرادة من الناخب للمرشح الذي يريده .

وفي هذا القول عودة للخلاف الفقهي حول حكم الانتخابات وبما أن حديثنا عن الانتخابات العامة فهو يؤكد حرية الناخب في الاشتراك والتصويت من عدمها.

ثانياً: التكييف القانوني:

اختلف فقهاء القانون حول الطبيعة القانونية للانتخاب وذلك على أقوال على النحو التالي:

القول الأول: يرى أصحاب هذا القول بأن الانتخاب حق شخصي يثبت لكل شخص انطبقت عليه الشروط وتبعاً لهذا القول تكون المشاركة والتصويت

⁽۱) فهد بن صالح بن عبد العزيز العجلان، الانتخابات وإحكامها في الفقه الإسلامي، دار كنوز اشبيليا، للنشر والتوزيع، ط١، ص٤٥.

في الانتخابات أمراً اختيارياً فالمواطن حر أن اراد اشترك وصوت وأن اراد امتنع ولا يحث أن تفرض عليه أي عقوبات في حال عدم مشاركته(') كما أنه لا يحق أن تمنع السلطة أحداً من المشاركة لأنها حق شخصي أصيل له.

القول الثاني: يرى أصحاب هذا القول بأن الانتخاب وظيفة عامة ذات طابع اجتماعي(١) وتبعاً لذلك يكون الناخبون مجبرين على المشاركة والتصويت بالإضافة إلى إطلاق يد السلطة في وضع الشروط التي تراها مناسبة وتكون الانتخابات في هذه الحالة ذات طابع مقيد لا يدخل فيه إلا عدد محدد من المواطنين.

القول الثالث: أنه حق ووظيفة ([†]) وأصحاب هذا القول جمعوا بين القولين أعلاه، وفي قولهم تعارض حيث لا يمكن الجمع بين الحق والوظيفة إلا أن هناك من يرى مخرجاً لأصحاب هذا القول ([†]) بحمل قولهم على أن الانتخاب يكون حقاً عند طلب الناخب قيد اسمه في جداول الناخبين ثم يكون وظيفة بعد ذلك... وتبعاً لهذا القول يكون الناخب حراً في المشاركة من عدمها وعندما يقرر المشاركة ويقيد اسمه في الجداول الانتخابية يكون مجبراً على الاقتراع وللسلطة معاقبته إلا أن ارادت في حال عدم تصويته.

⁽١) إبراهيم عبد العزيز شيما، النظم السياسية والقانون الدستوري منشأة المعارف، الإسكندرية، ط١، ص٢٦٩.

⁽٢) نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ص ٢٧٦.

⁽٣) نعمان أحمد الخطيب ، المرجع السابق، ص ٢٧٨.

⁽٤) داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط١، ص ٧٢.

القول الرابع: حاول أصحاب هذا القول تلافي ثغرات الأقوال السابقة حيث قالو بأن الانتخاب سلطة قانونية يمنحها القانون لمن توافرت فيهم الشروط من أجل تحقيق المصلحة العامة(') وتبعاً لهذا القول يكون للناخب حرية المشاركة والاقتراع مع حق السلطة في تعديل الشروط الواجب توافرها في الناخبين وليس لهم الحق في الاعتراض على مثل تلك التعديلات.

وحرية الناخب في المشاركة والاقتراع تعني أن قرار المشاركة والاقتراع في العملية الانتخابية من عدمها في يد الناخب حتى وإن شارك فله الحرية إن يصوت لمن يراه مستحقاً لصوته وعلى المنظم أن يتخذ من التدابير ما يكفل له ذلك ، وقد سارت عدد من الدول المتقدمة في سبيل تحقيق ذلك الأمر ومن ذلك ما ورد في القانون الفرنسي عندما منع أي مداولات أو نقاش داخل لجان التصويت وأن التجمهر التهديدي بقصد الإخلال بأعمال الناخبين من اعتداء على حريتهم في التصويت() وفي هذا الاتجاه ذهب القانون المصري حيث فرض عقوبة على كل من يخل بحرية

أما المنظم السعودي فلم يتطرق لمبدأ حرية الناخب في المشاركة والتصويت سلباً أو إيجاباً، واكتفى بعبارة عامة في لائحة أعضاء المجالس البلدية()

⁽١) عبد الغني بسيوني، النظم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، ط١ ، ث ٢٢٧.

⁽٢) (المادة ٤٨) من لائحة قانون الانتخاب الفرنسي

⁽٣) (المادة ٤٨) الفقرة أولاً من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم (٧١٧) لعام ١٩٥٦م.

⁽٤) من لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية الصادرة بالقرار الوزاري ١١٩٩٩ في ٢٣٢/٣/١١هـ.

عندما استخدم مصطلح (يختار) الناخبون وفيه إشارة إلى الحرية في الاقتراع.

وقد أشارت اللائحة في المادة (٤٣) إلى حظر الإخلال بالنظام العام وتقاليد المجتمع وإثارة الفتنة أو أي نزاع طائفي أو قبلي أو إقليمي أو الإساءة، إلى أي من الناخبين ولم توضح المقصود من الإساءة وبذلك لا بد من تحديث المواد النظامية، ووضع المواد الكفيلة بتحقيق حرية الناخب في المشاركة والتصويت، كون ذلك من الضمانات الرئيسية لاعتبار الانتخابات حرةً ونزيهةً.

الفرع الثاني: سرية التصويت:

سرية التصويت من أهم الضمانات التي تحقق مبدأ حرية الناخب في التصويت فهو يجعله في معزل تام عن الضغوط التي من الممكن أن تمارس عليه، ويقصد به أن يقوم الناخب بالإدلاء بصوته دون أن يشعر أحد بموقفه الذي اتخذه في التصويت وذلك من خلال التأشير على بطاقة التصويت وإيداعها في الصندوق بطريقة لا تسمح للآخرين بالاطلاع عليها (')، وعندما يكون الناخب حراً تصبح الانتخابات أقرب إلى النزاهة ولتحقيق مبدأ السرية في التصويت لا بد من توفر وسائل فنية في مركز الانتخاب تساهم في بقاء صوت الناخب الذي أدلى به طي الكتمان.. وتكاد تجمع كل قوانين وأنظمة الانتخابات في العالم على هذا المبدأ وبناء على

⁽١) سعاد الشرقاوي و عبد الله ناصيف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٢، ص ٦٤.

ذلك تضمنت نصوصاً تؤمن تطبيقه ولم تخرج عنه إلا في حالات نادرة ومحددةٌ منها كون الناخب أمياً لا يقرأ ولا يكتب أو لديه موانع صحية تمنعه من الكتابة في ورقة التصويت.. وأن لاقت بعض هذه الاستثناءات جدلاً، كون البعض يعتبرها خرقاً لمبدأ سربة التصوبت خاصة ما يتعلق بتصوبت "الأمي" الذي لا يقرأ ولا يكتب وابلاغ رأيه لأعضاء لجنة الانتخابات ليتولى أحدهم نيابة عنه التأشير على ورقة التصويت... وجدير بالذكر أن هناك اتجاه مؤيد للتصويت العلنى حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه بأنه يجعل الناخبين يتحملون مسئولية أصواتهم ويظهروا شجاعة أكثر في المجال السياسي (') وكذلك حتى يقتدي المصوت الجاهل أو العامى بالمصوت المثقف الذي يبني رأيه الانتخابي وفقاً لمعطيات سليمة... إلا أن الإيجابيات التي ساقها أصحاب هذا الاتجاه إذا وضعناها في الميزان مع إيجابيات التصويت السري لفاقتها إيجابيات الأخير. خاصة إذا ما علمنا بأن التصويت العلني قد يفتح المجال أم مظاهر الفساد الانتخابي بالإضافة إلى ابتعاد شريحة من المواطنين عن التصويت خوفاً من الاصطدام بالغير وتجنباً للضرر أو حتى منعاً للإحراج.

وقد أخذ النظام الفرنسي بسرية التصويت وجعل من مهام المجلس الدستوري مراقبة مدى توافر هذه الضمانة(٢) وسار على خطاه المنظم المصري

⁽١) سعاد الشرقاوي وعبد الله نصيب ، المرجع السابق، ص ٦٦.

⁽٢) (المادة (٥٨) من قانون الانتخاب الفرنسي).

عندما أكد الدستوري المصري على هذا المبدأ(') وفيما يخص المملكة نصت لائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية على سرية التصويت وذلك في المادة (٢٨) الفقرة (٢) وذكرت في المادة (٢٩) استثناءً من هذا المبدأ حيث أجازت لمن لا يستطيع التصويت بنفسه في ورقة الاقتراع أن يبدي رأيه شفهياً لأعضاء اللجنة واشترطت بأن يكونوا وحدهم، وأوجبت عليهم إثبات رأي الناخب في الورقة ووضعها في الصندوق، ولم توضح المادة أعلاه من هم الذين لا يستطيعون إثبات رأيهم بأنفسهم وهل كل من أدعى عدم قدرته يؤخذ بقوله؟ وما هي الإجراءات التي على اللجنة اتخاذها لتثبت من صحة ذلك الإدعاء؟ وكان من الواجب إلزام من يدعى الأمية بأن يقسم اليمين على ذك أمام أعضاء اللجنة قبل الإعلان عن رأيه(١) كما هو معمول به في القانون الاردني، كما إن المنظم السعودي لم يضع عقوبات لكل من يثبت خرقه لمبدأ سرية التصويت أسوة بغيره من الأنظمة، كما لم يوضح بشكل مانع للاجتهاد المواصفات الفنية لحاجز التصوبت الذي يعزل المصوت لحظة إدلائه بصوته عن الحضور من المرشحين أو وكلائهم، وبلا شك أن كل ذلك قد يضعف من تحقيق مبدأ سربة التصوبت مما يؤثر سلباً على نزاهة الانتخابات وحربتها.

⁽١) (المادة (٨٧) من الدستور المصري).

⁽٢) المادة (٤٠) قانون الانتخاب الأردني لعام ٢٠١٢م.

الفرع الثالث: الحضور الشخصى للناخب:

ويعني ذلك حضور الناخب شخصياً للتصويت فلا يسمح لغيره أن يقوم بهذه المهمة ويجب أن يضع بيده ورقة التصويت في الصندوق المخصص لذلك، ولكن الناخب قد يتعرض لظروف قاهرة تمنعه من الحضور في الموعد المحدد للتصويت وفي هذه الحالة حددت بعض التشريعات بدائل يتم من خلالها تمكين الناخب من ممارسة حقه الانتخابي، وقد تفاوتت التشريعات في هذه المسألة بين موسع ومضيق، وكانت تلك البدائل متغيرة وقابلة للتحديث، فعلى سبيل المثال سمح المنظم الفرنسي بالتصويت بالمراسلة البريدية والتوكيل، ثم عاد وألغى المراسلة بعد وجود ثغرات قانونية فيها، ثم لاحقاً وضع ضوابط لممارسة التصويت بالتوكيل حيث حصرها في بعض الطوائف كالموظفين الذي يعملون في خارج دوائرهم الانتخابية (').

وهناك دول لم توضح موقفها من هكذا بدائل فوضعت نصوصاً قانونية يفهم منها عدم السماح باستخدامها ومن تلك الدول مصر حيث نصت المادة (١) من قانون مباشرة الحقوق السياسية على أن على كل مصري ومصرية بلغ ثماني عشرة سنة ميلادية أنه يباشر بنفسه الحقوق السياسية (١).

⁽١) داوود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، المرجع السابق، ص٦٤٣.

⁽٢) المادة (١) من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم (٧٣) لعام ١٩٥٦م.

وقد أخذ المنظم السعودي موقفاً وسطاً بين الموقفين حيث نصت المادة الثلاثون من لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية على أن يباشر الناخب حقه الانتخابي بنفسه مع جواز الإنابة لمن تنطبق عليه ضوابط التفويض في مرحلة قيد الناخبين، ومعنى ذلك أنه يراعى الناخبين الذي لديهم إعاقات بدنية دون سواهم، وذلك استناداً على ما ورد في المادة (١١) والتي لم تحيل عليها المادة (٣٠) صراحة إلا أنها ذكرت التفويض في قيد الناخبين وهو الأمر الذي نظمته المادة (١١)، والمنظم السعودي كذلك راعى فئة محددة فقط ولم يفتح المجال لبقية الفئات كما فعل المنظم الفرنسي.

إلا أنه يلاحظ على المنظم السعودي أنه عاد في المادة الثانية عشر من اللائحة ليدخل فئات أخرى من ضمن الفئات المستثانة عند القيد في جداول الناخبين، ولكن هذا الإدخال كان باستخدام صياغة مبهمة ومطاطة حيث أجاز لكل من لا يستطيع الحضور بسبب مانع شرعي أو نظامي، والمفترض بأنه بالنظر إلى كونها لائحة كان من الأولى بأن تكون أكثر وضوحاً ودقة بحيث يمنع اللبس في هكذا مواد وإن كان يغلب على الظن بأنه مصطلح المانع الشرعي ويقصد به الأحكام الشرعية كمن يقضون محكومياتهم في السجون في قضايا لا تمس بالشرف والأمانة، والمانع النظامي الإيقاف المبني على قرار لا على حكم شرعي، وقد أشير إلى ذلك في موقع الانتخابات البلدية الإلكتروني في خانة الأسئلة الشائعة حيث ذكر سؤال عن ماهيته فأجب عليه بأنه " القرار " دون توضيح ماهية هذا القرار.

واعتمد المنظم السعودي على إثبات هوية الناخب على الهوية الوطنية واعتبرها الوثيقة الوحيدة التي يعتمد عليها للاستيثاق من هوية الناخب(').

وعند الحديث عن مبدأي سرية التصويت والحضور الشخصي يتبادر إلى الذهن مدى تعارضها مع استخدام التقنية في التصويت ومن ذلك التصويت الإلكتروني والذي يعتبر وسيلة ميسرة للحصول على أصوات الناخبين إلكترونيا، وهناك العديد من أنواع أنظمة التصويت الإلكترونية المستخدمة في عدد من الدول ومنها بلجيكا والبرازيل والهند والولايات المتحدة.

والاتجاه نحو استخدام التصويت الإلكتروني متزايد حيث إنه يساعد في تبسيط وتسريع عملية التصويت وعد الأصوات وجدولتها ويوفر خيارات أكثر أمام المواطنين الراغبين في المشاركة في العملية الانتخابية مما يجعل إقبالهم عليها أكبر، والسبب الآخر لتزايد الاتجاه الدولي نحو استخدامها هو التطور التكنولوجي الهائل والذي من الممكن تطويعه وتحديد المعايير المناسبة للتعامل به في المجال الانتخابي، مثل أجهزة البصمة والماسحات الضوئية، وفي المملكة هناك دعم حكومي كبير للتوجه تحو الحكومة الإلكترونية والتي بموجبها ستكون جميع التعاملات الحكومية معتمدة بشكل أساسي على التقنية، كما أن المواطن في المملكة بات يعتمد وبشكل أساسي على الأنظمة الإلكترونية في أغلب تعاملاته ومن أهمها التعاملات البنكية حيث تتسابق البنوك السعودية حالياً لتقديم المزيد من الخدمات

⁽١)المادة العاشرة من لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية (الدورة الثانية) الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٩٩٩ في ١٢٣٢/٣/١١هـ.

الإلكترونية لعملائها، وفي نفس السياق اتجهت الشركات المساهمة في المملكة إلى أن تكون جميع عمليات تصويت مساهميها على قرارات جمعيات العمومية من خلال التصويت الإلكتروني، وكل ذلك يجعل الثقافة الإلكترونية متوفرة لدى شريحة كبيرة من المواطنين مما يجعل تطبيق نظم التصوبت الإلكترونية أكثر سهولة، يضاف إلى ذلك بأن المملكة مؤخراً سعت إلى تطوير بطاقة الهوية الوطنية حيث أصبحت تحمل شرائح إلكترونية مرتبطة بأنظمة متكاملة تحوي معلومات عن عموم المواطنين مما يسهل عملية ربطها مع الأنظمة الإلكترونية المرشحة للاستخدام في العملية الانتخابية، والمملكة بما لديها من إمكانيات مالية وفنية وبنية تحتية إلكترونية قادرة على تطبيق التصويت الإلكتروني بشكل يضمن حرية ونزاهة الانتخابات، وهناك دول عربية تدرس تطبيق هذه الآلية الإلكترونية وكانت أولى الدول المطبقة لها سلطنة عمان وذلك في الانتخابات البلدية الأخيرة عام (٢٠١٢م) وقد سبق لها استخدام نظام إلكتروني للفرز في انتخابات عام ۱۰۱۰م(۱).

وإن كان لاستخدام التصويت الالكتروني مزايا فإن له عيوب وسأوجز فيما يلى مزاياه وعيوبه على شكل نقاط:

⁽١)(وكالة الأنباء العمانية ، الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٢م.

أولاً: المزايا:

- ۲ يوفر الراحة للناخبين مما يشجعهم على المشاركة في الانتخابات
 وبفاعلية .
- ٣- يجعل عملية التصويت والفرز وإعلان النتائج أكثر يسراً وسهولة وفي نفس الوقت أكثر دقة ونزاهة.
- ٤- يوفر التكاليف المالية للعملية الانتخابية من خلال توفير الورق
 وتقليص أعداد الموظفين.
- ومن الفرصة لجميع فئات المجتمع ذوي الأعذار (المعاقين ومن يتواجد خارج البلاد) لمباشرة حقوقهم الانتخابية بأنفسهم.
- 7- تقليل نسبة الخطأ، فمثلاً عملية الفرز اليدوي وعلى الرغم من اتسامها بالدقة في كثير من الأحيان إلا أنها تظل عملاً بشرياً معرضاً للخطأ.
 - ٧- أكثر مرونة فبالإمكان تطويره حسب الحاجة والرغبة.

كل المزايا أعلاه تتوفر بفرض وجود قيود صارمة على عملية إعداد وتشغيل أجهزة التصويت والفرز الإلكترونية، وبما يتوافق مع مبدأ النزاهة والشفافية ويمنع عمليات الاختراق وكذلك تحديث الأنظمة واللوائح الحالية لتواكب طبيعة المرحلة.

ثانياً: العيوب:

- ١- إمكانية تعرض الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في الانتخابات للاختراق، ومن ثم معرفة بيانات الناخبين ولمن ذهبت أصواتهم بل وتعديل النتائج.
- ٢- إمكانية تعرض الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في التصويت لأي عطل مفاجئ.
- ٣- ضعف عملية المراقبة في ظل قيام الأجهزة التنفيذية بالإشراف
 على العملية الانتخابية وعدم وجود هيئة مستقلة للانتخابات.

ويمكن القول بأن ما ورد في العيوب هي أمور منطقية لكن وبالإمكان تلافيها في حال تم استخدام نظاماً مختلطاً، بحيث يتم الجمع بين التصويت الإلكتروني، ويكون الإلكتروني والمتابعة الورقية باعتبارها مكملة للتصويت الإلكتروني، ويكون ذلك من خلال طباعة نتيجة التصويت الإلكتروني على الورق... وهذا سيتيح للناخب التأكد من ذهاب صوته لمن أراده من المرشحين وبذلك نكون جمعنا بين سرعة التصويت الإلكترونية وموثوقية التصويت الورقي وكونه مرجعاً معتبراً في حال الاختلاف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التداخل بين نزاهة الانتخابات وحريتها وبين استخدام التكنولوجيا هو ظاهرة جديدة لم تكن موجودة في السابق حيث أن الدول المتقدمة التي استخدمتها في السابق لم تستخدمها لتحقيق النزاهة للعملية الانتخابية بقدر ما كان استخدامها لها من أجل تيسير وتنظيم

ضمانات نزاهة إنتخابات المجالس البلدية وحريتها

إجراءات تلك العملية بالإضافة إلى أن الثقافة الإلكترونية طاغية لدى أفراد مجتمعات تلك الدول، وسعي الدول ذات الديمقراطيات الحديثة إلى استخدام التكنولوجيا في إدارة العملية الانتخابية كان لبث الاطمئنان في نقس المطالبين بنزاهة الانتخابات، وذلك على افتراض ارتباط استخدام التكنولوجيا بإبعاد عبث الإنسان بنتائج الانتخابات لأن الإجراءات ستكون بشكل آلي، ولكن هذا القول تعترضه عدة ملاحظات أولها أن العملية الانتخابية ونزاهتها ليست مختزلة في اجراءات القيد والتصويت والفرز وإنما تسبقها مقدمات ضرورية مهمة لتحقيق نزاهتها مثل وجود التنظيمات في الملائمة والرقابة الانتخابية، والجو العام الذي تتم فيه، وثاني الملاحظات يتعلق بأن افتراض ارتباط النزاهة باستخدام التكنولوجيا مطلقاً لا يستقيم حيث أن التكنولوجيا مرتبطة بإرادة الإنسان المشغل بها ويستطيع التحكم فيها كيفما شاء.

المطلب الثاني: حرية المرشح في تنظيم حملته الانتخابية:

الحملة الانتخابية هي أحد أهم مراحل العملية الانتخابية التي تسبق مرحلة الاقتراع فهي الوسيلة الأساسية التي يستخدمها المرشح في الانتخابات للتواصل مع الناخبين، واكتسبت أهميتها من كونها حق يكفله النظام للمرشح وفي نفس الوقت هي حق للناخب من خلاله يتعرف على المرشحين وبرامجهم وخططهم وبذلك تكون عملية الاختيار أسهل وأكثر دقة، خاصة إذا كان لدى الناخب وعياً كاملاً بطبيعتها وقدرة على التمييز

بين مجموعة الوعود التي يطلقها المرشحون خلال تلك الحملات، ولكن على الرغم من أهميتها وكونها حقاً ثابتاً للمرشح فإن الحرية فيها ليست مطلقة دائماً وإنما لا بد من تنظيمها من خلال وضع الضوابط المبنية على الاعتبارات الدينية والاجتماعية والأمنية بما يحقق مصلحة المجتمع ولا يتنافى مع المبادئ العامة المقررة لنزاهة وحرية الانتخابات، وكذلك تكون تلك الضوابط حماية في المقام الأول للمجتمع وضماناً لتلك الحملات ببعدها عن العشوائية والفوضى، وقد عرفت اللائحة (ا) الحملات الانتخابية بأنها "النشاطات والأعمال الإعلانية والإعلامية التي يقوم بها المرشح أو مساعدوه بهدف تعريف الناخبين بالمرشح وبرنامجه الانتخابي للحصول على تأييدهم يوم الاقتراع للفوز بأحد مقاعد المجلس".

ومصطلح الحملة الانتخابية لا يختلف عن مصطلح الدعاية الانتخابية فمؤداهما واحد حيث أنه قائم على ترويج المرشح لنفسه حتى يكسب أصوات الناخبين، وسأتناول هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: التأصيل الشرعي للحملات الانتخابية:

لم يعرف المسلمون الحملات الانتخابية بمفهومها المعاصر إلا بعد ظهور ما يسمى بالديمقراطيات الحديثة لذا فهي من القضايا المستحدثة في الجانب الفقهي، بالبحث لم أعثر على فتاوى خاصة بها للفقهاء المعاصرون، أو في

⁽١) لائحة تعليمات الحملات الانتخابية لانتخابات أعضاء المجالس البلدية الدورة الثانية عام ١٤٣٢هـ.

قرارات المجامع الفقهية وإنما كانت هناك محاولات لبعض الدارسين الفقهين لتناولها وسأحاول تبيين حكمها على النحو التالى:

تحرير محل النزاع في حكم الحملات الانتخابية:

لا خلاف على حرمة الحملات الانتخابية إذا كانت لبرنامج محرم أو بوسيلة محرمة مثل استخدام الكذب والغش لأن للوسائل حكم المقاصد كما أنه لا خلاف على جوازها إذا كانت تزكية للغير بحق على أساس أن برنامجه إصلاحي، والخلاف وقع في كونها تابعة للانتخابات التي وقع الخلاف أصلاً في حكمها وكذلك كونها من باب مدح وتزكية النفس('). وسأوجز الآراء الفقهية حيالها وذلك على النحو التالى:

ثانياً: الاتجاهات الفقهية حيال حكمها:

الاتجاه الأول: يرى مشروعية الحملات الانتخابية إذا التزمت بالضوابط الشرعية والنظامية وكان مدح النفس في حدود التعريف بحاله للناخبين وبيان منهجه دون زيادة (٢).

الأدلة:

انها تابعة للعملية الانتخابية التي هي نظام بديل عن البيعة والشورى، وقد سبق الحديث عن حكم الانتخابات لذا فحكمها يتبع حكم الأصل.

⁽۱) علي عبد الله حميد، أحكام الانتخابات المعاصرة والدعاية لها ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون بالأزهر، القاهرة، ص

⁽٢) عبد الكريم زيدان، الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط٥، ص٥٥.

- 7- أن النهي عن مدح النفس يتعلق بفعل الخير والطاعة لا الصفات الحسنة في الشخص وأن تزكية البعض لنفسه إذا كانت هناك حاجة داعية لها كجلب أو كسب أو تعريف نفسه لمن يجهل حاله أو للتحقيق مصلحة جائزة أمر مباح(')، قال تعالى: (اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم) وقال ابن كثير في تفسير هذه الآية " هذا دليل على أنه يجوز عند الحاجة أن يخبر الرجل بما يعلم عن نفسه ما قد يجهله غيره)(').
- ٣- وجود المصلحة حيث أن الحملات الانتخابية تمكن الناس
 "الناخبين" من حسن اختيار المرشح الأفضل.

الاتجاه الثاني: يرى حرمة الحملات الانتخابية

الأدلة:

- انها تابعة للعملية الانتخابية التي يرون أصلاً حرمتها فالتابع في حكم الأصل.
- ۲- النهي الشرعي عن مدح النفس والحملات الانتخابية قائمة على مدح النفس.
- ٣- وجود مفاسد محققة في الحملات الانتخابية منها الإسراف والتنابز
 بالألقاب والقاعدة الشرعية تقول "درء المفاسد مقدم على جلب
 المصالح".

⁽١) محمد الظاهر ابن عاشور، لغير التحليل والتنوير، الدار التونسية للنشر، ج ٢٧، ص ١٢٥.

⁽٢) محمد أبو النور ، عصمة الأنبياء والرد على الشبهة الموجهة إليهم، دار الإمانة، القاهرة، ص ٣٢٦.

الراجح: أرى والله أعلم رجاحة الاتجاه الأول القائل بجوازها في حال التزمت بالضوابط الشرعية والنظامية وذلك لقوة أدلتهم.

الفرع الثاني: الضوابط الشرعية للحملات الانتخابية:

سبق الإشارة إلى أن حرية المرشح في تنظيم حملته الانتخابية ليست مطلقة وإنما محدودة بضوابط تحقق مصلحة المجتمع ولا تخالف التعاليم الشرعية ومن الضوابط الشرعية الواجب مراعاتها من قبل المرشح عند قيامه بحملته الانتخابية ما يلى:

- 1- البعد عن المبالغة في مدح النفس وتزكيتها والتزام المنهج الشرعي في ذلك بحيث لا يكون هناك تمجيد شخصي أو تزكية دينية وإنما تتحصر في تعريف الناس بحاله وبصورة واقعية.
- عندما يتحدث المرشح عن نفسه يجب أن يذكر الواقع كما هو ويحرم عليه ممارسة الكذب على الناخبين في سبيل التأثير على رأيهم قال صلى الله عليه وسلم: "أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من نفاق حتى يدعها: إذاً أؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر "(') وعندما يتحدث عنه الغير كذلك يجب إن يكون حديثهم عنه حقيقة لا تزويراً، لأن تزويرهم لحقيقة ذلك الشخص فيه غش وكذب على الناخبين وذلك في حكم شهادة

^{(&#}x27;) أحمد ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، مجلد ٥، ط١، ص١٠٧٠.

الزور قال تعالى في مدح المؤمنين {وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا} (الفرقان، آية ٧٢) وقال صلى الله عليه وسلم: (إلا أنبئكم بأكبر الكبائر (ثلاثاً) قالوا بلى يا رسول الله، قال: الإشراك بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئاً فقال: ألا وقول الزور قال فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت)(').

- ٣- البعد عن الإسراف والتبذير المحرم لقوله تعالى: {إِنَّ الْمُبَذِرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ} (سورة الإسراء، آية ٢٧) وذلك يشمل الإسراف في التجهيزات والولائم وكذلك الدعاية الانتخابية بمختلف وسائلها.
- إن لا يكون فيها إثارة "للنعرات القبلية " والتجريح للآخرين والانتقاص منهم بهدف جمع المؤيدين قال تعالى: {يا أَيُّهَا الَّذِينَ وَالانتقاص منهم بهدف جمع المؤيدين قال تعالى: {يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاء مِّن نِسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا مِّن نِسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الإسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَان} (سورة الحجرات، إلا لله الله المنهم الفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَان}
 آية ١١).
- و- إخلاص النية لله وأن الهدف من البحث عن هذا المنصب أو التمثيل هو السعى لصلاح المجتمع وتحقيق المصالح العامة.

^{(&#}x27;) أحمد ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، مجلد ١٠، ط١، ص ٥٠٥.

الفرع الثالث: الضوابط النظامية للحملات الانتخابية:

سبق الحديث عن أهمية الحملات الانتخابية ولاستشعار الجهة المشرفة على الانتخابات البلدية لذلك أصدرت تعليمات خاصة لضمان ضبط هذه المرحلة الهامة من العملية الانتخابية والتقليل من السلبيات المحتملة، والمرشحون خلال هذه المرحلة يستخدمون وسائل الدعاية للتأثير في قرارات الناخبين أثناء عملية التصويت ويجب أن تكون تلك الوسائل مشروعة ولأن المرشحين حريصين على مسألة التأثير في الناخبين فاحتمالية تجاوز تلك المشروعية أمر وارد ولذلك ورد في التعليمات أعلاه ما يمكن أن تسميته "ضمانات" تحكم الحملة الانتخابية وتحدد الوسائل المشروعة التي يجب أن يلتزم بها المتنافسون والتي تمكن من خلالها جعل العملية الانتخابية حرة ونزيهة "وسأستعرض تلك الضمانات بما يتوافق مع عنوان بحثي مبيناً موقعها في التعليمات وعلاقتهما بموضوع النزاهة والحرية ومقارناً مع بعض التشريعات الأخرى على النحو التالى:

١ - حيادية سلطات ومؤسسات الدولة:

الدولة تتمتع بإمكانات كبيرة فإذا انحازت لمرشح أو أكثر بكل تأكيد أنه سيكون صاحب فرصة أكبر للفوز من منافسيه، لذا حرصت الأنظمة واللوائح التي تنظم العملية الانتخابية بما فيها الحملات الانتخابية على توفير فرص متساوية لجميع الأطراف المتنافسة، وفي هذا السياق نظم قانون الانتخاب الفرنسي مبدأ حياد السلطة الإدارية فحظر على رجال

السلطة الإدارية توزيع الاستمارات الانتخابية أو أن يعلنوا ائتمانهم السياسي وأن لا يستخدم المحافظون إمكاناتهم تحق للتأثير على الناخبين(').

وفي مصر الزمت القرارات الإدارية الصادرة من وزارة الداخلية رجال الإدارة بالحياد التام بما في ذلك رجال الأمن(٢).

وفي المملكة منعت المادة التاسعة من تعليمات الحملات الانتخابية الموظف العام (بصفته الرسمية) من القيام بأي عمل من شأنه التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على الحملة، سواء كان لصالح المرشح أو ضده، وورد في المادة العاشرة من التعليمات أعلاه منعاً للجهات الحكومية والمؤسسات العامة أو الشركات التي للحكومة أسهم فيها من تقديم أي نوع من أنواع الدعم أو التصرف بشكل يدعم موقف مرشح أو يضعفه.

وكانت التعليمات أعلاه قد حظرت على أعضاء اللجان الانتخابية من زيارة مقرات المرشحين أو إظهار دعمهم لأي منهم بأي صورة كانت وذلك في المادة الثامنة منها، وبذلك تكون المملكة قد سارت على نهج الدول الأخرى في ترسيخ مبدأ الحياد كضمانة من ضمانات نزاهة الانتخابات، وبالإضافة إلى ذلك مثل هذه الضوابط تجعل المرشح متمتعاً بحرية أكبر في إدارة حملته الانتخابية دون ضغوط تمارس عليه من الجهات الرسمية أو الموظفين العموميين أو أعضاء اللجان لتحقيق مصالح مرشحين آخرين.

⁽۱) أمين مصطفى محمد، الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية دور القضاء في مواجهة الغش الانتخابي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص ٤٥.

⁽٢) محمد فر علي محمد علي ، نظم واجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٦٥٢.

٢ - الإطار الزمني للحملة الانتخابية:

تتميز الحملات الانتخابية عن غيرها من الحملات بأنها محدودة في إطار زمني معين يحدده المنظم فبدئها وانتهائها لا يتوقف على إرادة المرشح بل لا بد من الالتزام بالزمن المحدد نظاماً، وهذا التحديد يهدف من خلاله المنظم إلى إيجاد نوع من المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين فتركها بدون تحديد سيجعل بعض المرشحين الأكثر ثراءً قادرين على التميز عن غيرهم من المرشحين، وقد أخذت جميع دول العالم بهذا الاتجاه ففي فرنسا تبدأ الحملات الانتخابية قبل (٢٠) يوماً من التاريخ المحدد للتصويت وحتى اليوم السابق للتصويت(').

أما في مصر فحددت بدايتها من إعلان الكشوف النهائية للمرشحين وحتى اليوم السابق للتصويت(٢) وذهب المنظم السعودي إلى هذا الاتجاه حيث حددت المادة السابعة من التعليمات أعلاه موعد بدء الحملة الانتخابية للمرشحين من إعلان القائمة النهائية لأسماء المرشحين وحتى نهاية الدوام الرسمى في اليوم الذي يسبق الموعد المحدد للتصويت.

وفي نفس الإطار الزمني حددت المادة الثالثة من تعليمات الحملات الانتخابية المدة النظامية التي لا بد للمرشح أن يتقدم خلالها بطلب الترخيص لحملته الانتخابية وذلك بشهر واحد من تاريخ إعلان القائمة الأولية للمرشحين، كما الزمت المادة الرابعة من نفس التعليمات اللجنة

⁽١) المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الانتخاب الفرنسي.

⁽٢) المادة (7 / مكرر (6 /د) من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المصري.

المحلية للانتخابات بالوقت الذي يجب عليها إعلان موقفها من الترخيص للمرشح بإقامة حملته، وذلك قبل الإعلان النهائي لقائمة المرشحين بأسبوع على الأقل وفي تحديد مثل هذه التواريخ الملزمة للجميع تأصيلاً لمبدأ المساواة مما ينعكس إيجاباً على نزاهة الانتخابات.

٣- الإطار التنظيمي للوسائل المستخدمة في الحملات الانتخابية:

الأنظمة بمختلف مشاربها تهتم بوضع الضوابط التي تحكم الوسائل التي يستخدمها المرشحون في حملاتهم الانتخابية لأن إتاحة الحرية المطلقة لهم في استخدام ما يشاءون من وسائل قد يفتح المجال أمام استخدام وسائل غير مشروعة من حيث المبدأ أو وسائل تضر بنزاهة الانتخابات، والوسائل تتنوع وتتطور بشكل متناسب مع ما تشهده المجتمعات من نقلات متسارعة في المجال التقني والدعائي... وسأتحدث عن هذا الإطار من خلال الوسائل المنصوص عليها في التعليمات أعلاه وذلك على النحو لتالي:

أ. التجمعات والندوات الانتخابية:

هي من أقدم الوسائل في العملية الانتخابية وفيها يلتقي المرشح بناخبيه مباشرة، وهي مرتبطة بالنشاط الانتخابي، ولها مدة زمنية محددة، وبعض الدول أحالت تنظيمها وضوابطها لنصوص قوانينها المنظمة لحرية التجمع والتظاهر ومن ذلك ما فعله المشرع الفرنسي حيث أحال هذا الأمر إلى قانون حرية التجمع(') أما في مصر اشترط المشرع المصري تقديم طلب

⁽١) عمر أحمد حسبو، حربة الاجتماع (دراسة مقارنة) دار النهضة العربية - القاهرة ، ص ١١٣.

إلى مديرية الأمن قبل (٢٤) ساعة من عقد الاجتماع ومنح الحق لمديرية الأمن لمنع عقده إذا كان يؤدي إلى إخلال بالأمن (١).

أما في المملكة فقد أتاحت تعليمات الحملات الانتخابية للمرشح حربة تنظيم حملته بنفسه واقامة اللقاءات مع الناخبين وكذلك عقد الندوات التي تتعلق ببرنامجه الانتخابي في أماكن العرض والقاعات المخصصة للاحتفالات(أ) إلا أنها عادت ووضعت ضوابط لتلك الاجتماعات وهي ضوابط تنطبق عليها وعلى غيرها من الوسائل كعدم أثارتها للنعرات أو الإساءة للمرشحين الآخرين أو مخالفة الأعراف السائدة في المجتمع (") كما حظرت على المرشح بأن يستخدم تلك التجمعات في غير الغرض منها وذلك بإقامة الأمسيات الثقافية والمسابقات بمختلف أنواعها (١) ومنع المنظم المرشح من استخدام المساجد والمرافق العامة ودور العلم والجمعيات الخيرية والأندية الرباضية والثقافية ذات الطبيعة العامة لأغراض الحملة الانتخابية وذلك في ثنايا المادة (٢٥) من التعليمات أعلاه، وباستقراء المواد السابقة يتضح بأن المنظم جعل التجمعات والندوات الانتخابية مساحة حرة يلتقى فيها المرشح بالناخبين ليقنعهم فيها ببرنامجه الانتخابي وأنه الأنسب الذي يستحق أصواتهم.

⁽١) المرجع السابق ، ص ١١٥.

⁽٢) المادة (١٥) من تعليمات الحملات الانتخابية لانتخابات أعضاء المجالس البلدية "الدورة الثانية" لعام ١٤٣٢هـ.

⁽٣) في المواد (١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٠) من تعليمات الحملات الانتخابية لانتخابات أعضاء المجالس البلدية "الدورة الثانية" لعام ١٤٣٢هـ.

⁽٤) المادة (١٦) من تعليمات الحملات الانتخابية لانتخابات أعضاء المجالس البلدية "الدورة الثانية" لعام ١٤٣٢هـ.

ولكن يثور هذا أشكال يتعلق بالرقابة على تلك التجمعات والندوات في ظل عدم إلزام المنظم المرشحين بالإخطار عن موعد عقدها بوقت كافي حيث أوكلت التعليمات مهمة التحقق من التزام المرشحين لأعضاء اللجان الانتخابية(') والنين عليهم المرور على مقرات المرشحين لرصد الملاحظات على حملاتهم إن وجدت.. ومع كثرة أعداد المرشحين وتنوع نشاطاتهم وتزامنها تكون مهمة الرقابة أكثر صعوبة وإلزامهم بإخطار اللجنة بموعد الاجتماعات واللقاءات والندوات الانتخابية قبل وقت كافي تتيح المجال أمام مسئولي اللجنة لتنظيم عملية الرقابة بما يحقق المصلحة العامة.

ب.الوسائل الإعلانية:

الوسائل الإعلانية في العملية الانتخابية هي الوسائل التي تستخدم في الاتصال غير الشخصي للتعريف بالمرشح وتقديم نبذة عن أفكاره لمجموعة من الناس لإقناعهم بها، وترك مثل هذه الوسائل بدون تنظيم قد يؤدي إلى الضرر بالآخرين وتشويه المنظر العام، كما أن ترك المجال للمرشحين بوضعها كيفما اتفق قد يؤدي إلى حرمان مجموعة منهم من بعض المواقع، وقد يثير الفوضى في اختيار أماكنها، وينتج عن ذلك كله منازعات وشكوك في نزاهة الانتخابات، لذلك سعت التشريعات والأنظمة المتعلقة بالانتخابات إلى تنظيم هذا الأمر، ففي فرنسا يقوم رئيس البلدية بتحديد مساحات

⁽١) المواد (٣٦ ، ٣٧) من تعليمات الحملات الانتخابية لانتخابات أعضاء المجالس البلدية "الدورة الثانية" لعام ١٤٣٢هـ.

متساوية لكل مرشح أو لكل لائحة مرشحين لتعليق لوحاتهم في أماكن مخصصة كما حدد عدد الإعلانات المسموح بها لكل مرشح وحجم كل إعلان (') أما في مصر فقد تولت مراكز وأقسام الشرطة تنظيم وضع الوسائل الإعلانية للمرشحين بحيث تقوم بتحديد الأماكن التي يجوز وضعها فيها ويحظر وضعها على السيارات ووسائل النقل المختلفة وإذا خالف المرشح التعليمات يلزم بإزالتها على نفقته الخاصة (١) كما منع المنظم المصري أي اعتداء على ملصقات المرشحين الآخرين موقعاً العقوبات اللازمة على المخالفين("). أما في المملكة فقد أناطت تعليمات الحملات الانتخابية في المادة الخامسة منها باللجنة المحلية للانتخابات مهمة التنسيق مع البلديات لوضع مواصفات الوسائل الإعلانية وضوابط استخدامها والمواقع الملائمة لها، وهنا مأخذ على هذه المادة من شأنه أن يخل بمبدأ المساواة، وذلك أن المنظم لم يوضح آلية توزيع تلك المواقع وكيف سيتم إطلاع المرشحين على الضوابط التي أشير إلى أنها ستقر بالتنسيق مع البلدية، خاصة أن المادة (السادسة) وضعت شروطاً للوسائل الإعلانية فهل هي الشروط (الضوابط) التي أشير إليها في المادة الخامسة أم أنها إضافية، وأرى أن في ذلك تكراراً لا مبرر له خاصة أن الشروط التي وردت في المادة السادسة يدخل أغلبها ضمن الشروط العامة للحملات الانتخابية... مثل عدم اشتمالها على صور أو رموز مخلة بالدين والأخلاق

⁽١) المادة (٥١) من قانون الانتخابات الفرنسي .

⁽٢) عفيفي كامل عطية، الانتخابات النيابية وضمانات دستوريتها (دراسة مقارنة) دار الجامعية ، القاهرة ، ط١، ص ٩٦٣.

⁽٣) قرارات اللجنة العليا للانتخابات بمصر بتاريخ ٢٩/١٠/١م.

وعدم خروجها عن مضمون الحملة الانتخابية، فكان من الواجب على المنظم في هذه الحالة إما إحالة وضع الضوابط وفقاً لما ورد في المادة الخامسة أو وضع شروطاً تفصيلية إضافية للمادة السادسة... كما أن المنظم استمر على نهجه في عدم توضيح العقوبات المترتبة على من يخالف ما ورد في اللوائح الانتخابية حيث لم ترد عقوبات واضحة على من يخالف تنظيمات الوسائل الإعلانية واكتفى برفع الملاحظات بشكل عام على الحملات إلى اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ورد في المادة الأربعون من التعليمات المشار لها إعلاه.

ج. استخدام التقنية ووسائل الإعلام:

١ – استخدام التقنية :

الثورة التقنية الحالية أثرت في كافة مناحي الحياة، وبات اعتماد أفراد المجتمع عليها كبيراً في عدد من أنشطتهم ومن ذلك استخدام المرشحون لها في حملاتهم الانتخابية، ومؤخراً ظهرت تقنيات جديدة خلاف ما كان موجوداً في السابق (الإنترنت – الهواتف الجوالة) مثل برامج التواصل الاجتماعية (تويتر – الفيس بوك – الواتس اب) وخلافه من برامج التواصل وهي وسائل تتميز بسرعة نقل المعلومات، بالإضافة إلى إمكانية تخفي المحرض الرئيسي لتداول ونقل تلك المعلومات، وأصبحت في بعض المجتمعات مصدراً فاعلاً من مصادر الأخبار بنوعيها الصادق والكاذب وتبعاً لذلك زادت صعوبة التحقق من المصداقية... والمنظم السعودي أشار

إلى استخدام التقنية في تعليمات الحملات الانتخابية وذلك في موضعين فأجاز للمرشح استخدام المواقع الإلكترونية في تنفيذ حملته الانتخابية وذلك في المادة السادسة عشر دون تحديد المقصود بالمواقع الإلكترونية فهل يقصد الإنترنت؟ وإذا كان يقصده فهل تدخل فيه وسائل التواصل الحديثة المذكورة أنفاً؟ وإذا كانت داخلة في المصطلح الذي استخدمه المنظم لماذا نص في المادة الثانية والثلاثون على منع استخدام الرسائل النصية والوسائط (SMS,MMS) رغم أن برامج التواصل الحديثة يمكن استخدامها على الهواتف الجوالة وهي قريبة جداً من تلك التي منعها المنظم من حيث الوظيفة!؟ ثم ما هي الحكمة التي قصدها المنظم من منع المرشح من استخدام الرسائل النصية والوسائط والسماح له باستخدام ما اسماه بالمواقع الإلكترونية، وبالبحث لم أجد تفسيراً لذلك سوى ما نشر في موقع الانتخابات البلدية الالكتروني بأمانة الرياض، على لسان رئيس إدارة المجالس البلدية بوزارة الشئون البلدية والقروية بأن سبب المنع هو الحفاظ على الذوق العام... وهي إجابة أكثر إبهاماً من النص النظامي في التعليمات فالمرشح قد يخدش الذوق العام من خلال المواقع الإلكترونية، وحتى من خلال التجمعات التي يقيمها، ثم أن التحايل على هذا الضابط أمر ليس بالصبعب وذلك من خلال إرسال رسائل من أرقام لا تعود للمرشح ومسألة إثبات مسئوليته عنها أمر يصعب تحقيقه، كما أنه وبمفهوم المخالفة قد تبث رسائل من أحد المنافسين باسم أحد المرشحين لتعريضه للمسائلة وهكذا...

وبناء على ما سبق بات من الضروري إعادة النظر في المواد الخاصة بهذا الموضوع وترشيدها تحقيقاً لنزاهة الانتخابات.

٢- استخدام وسائل الإعلام:

وسائل الإعلام المرئية والمسموعة من أكثر الوسائل وصولاً لأفراد المجتمع ولها تأثير كبير في تغيير قناعتهم، وقد نظمت كثير من الدول استخدام هذه الوسائل لأهميتها ففي فرنسا أوكلت إلى المجلس الأعلى للاتصالات السمعية والبصرية مهمة الإشراف على استخدام المرشحين لهذه الوسائل بحيث يحقق مبدأ المساواة للمرشحين وذلك يشمل وسائل الإعلام الخاصة ('). وفي مصر كلف المشرع مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون بإصدار قرار يقضي بتخصيص جزء من وقت الإرسال لمرشحي الأحزاب أثناء فترة الحملات الانتخابية (').

أما في المملكة فقد حظرت المادة الثانية والثلاثون من التعليمات أعلاه استخدام المرشحين للقنوات التلفزيونية والإذاعة الحكومية أو الخاصة داخل المملكة أو خارجها... مخالفة بذلك النهج العالمي الذي يسمح للمرشحين باستعمال تلك الوسائل ولم يتضح السبب الحقيقي لمثل هكذا منع وقد سبق وأن أشرت إلى تصريح المسئول في وزارة الشئون البلدية والقروية عند حديثي عن منع الرسائل النصية والوسائط حيث ذكر بأن سبب منعها ومنع استخدام القنوات الفضائية والإذاعية المحافظة على الذوق العام.

⁽١) المادة (١٦٧) من قانون الانتخابات الفرنسي .

⁽٢) المادة (٧) من قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٩م .

ضمانات نزاهة إنتخابات المجالس البلدية وحريتها

وأرى بأن منع المرشحين من استخدام تلك الرسائل واستخدام القنوات ووسائل الإعلام فيه حد من حريتهم في إدارة حملتهم الانتخابية وكان من الأولى إتاحة المجال لهم لاستخدام مثل هكذا وسائل مع تطبيق الضوابط الأساسية الخاصة بالحملات مثل المحافظة على الثوابت وعدم الإساءة إلخ.. عليها، وبذلك يتم منح المرشح حرية مقننه تمنعه من البحث عن وسائل ملتوية للوصول إلى شريحة أكبر من الناخبين، وهنا لا بد من ربط حرية الناخب في استخدام هذه الوسائل وغيرها (ما دام ملتزماً بالضوابط العامة) بمسألة تحديد سقف الإنفاق الانتخابي والتي سبق أن أشرت لها عندما تحدثت عن تكافؤ الفرص بين المرشحين في المطلب السابق ووضع الضوابط اللازمة لذلك الانفاق.

الفصل الثاني:

الضمانات الإجرائية لنزاهة الانتخابات البلدية، وفيها مبحثان:

المبحث الأول: سلامة إجراءات قيد الناخبين والمرشحين

المطلب الأول: العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية

المطلب الثانى: إجراءات قيد ونشر قوائم الناخبين والمرشحين

المبحث الثاني: الرقابة على العملية الانتخابات

المطلب الأول: الرقابة على إجراءات الاقتراع والفرز

المطلب الثاني: الطعون الانتخابية

الفصل الثاني: الضمانات الإجرائية لنزاهة الانتخابات البلدية:

تتعدد الضمانات المتعلقة بنزاهة العملية الانتخابية فمنها ما يسبقها ومنها ما هو معاصر لها وفيما ما هو لاحق لها، والمرحلة التي تسبق يوم التصويت من أهم مراحل العملية الانتخابية ولها دور في تحديد ما إذا كانت تلك العملية حرة ونزيهة من عدمه، فبعض المخالفات أو التجاوزات التي تتنافى مع الحرية والنزاهة والتي ترتكب في تلك المرحلة تظهر نتائجها عند عملية التصويت أو عند إعلان النتائج، واللجان المشرفة على العملية الانتخابية لها دور بارز ورئيسي في توفير الضمانات اللازمة لتكتسب تلك العملية الونقة النزاهة، من خلال إعداد قوائم الناخبين والمرشحين بكل حياد ونزاهة ووفق اللوائح والأنظمة، وفي هذا الفصل سأتناول هذا الموضوع في مبحثين الأول سأتحدث فيه عن سلامة إجراءات قيد الناخبين والمرشحين والثاني سيكون الحديث فيه عن الرقابة على العملية الانتخابية بشكل عام.. وذلك على النحو التالى:

المبحث الأول: سلامة إجراءات قيد الناخبين والمرشحين:

المدخل الرئيسي لتوفير النزاهة في العملية الانتخابية هو توفير أقصى درجات النزاهة عند إعداد جداول قيد الناخبين والمرشحين كون هذا الجدول يجب أن يحوي على أسماء المواطنين الذين تنطبق عليهم شروط الانتخاب التي سبق الإشارة إليها في الفصل السابق والتي نصت عليها اللائحة، وكذلك يبني عليه قبول ترشيح المترشحون فمن لم يقيد اسمه في ذلك

الجدول لن يحق له الترشح، وكذلك وكلاء المرشحون يشترط أن تكون أسمائهم مقيدة في جداول الناخبين، كما أن لتقسيم الدوائر الانتخابية تأثير مباشر في نتائج الانتخابات، ومن هنا ظهرت أهميتها فهي تعطي الناخبين خياراً أكبر لاختيار من يمثلهم في دائرتهم التي ينتمون إليها بحيث يكون تمثيلاً حقيقاً، ولذلك ارتبطت عمليات قيد الناخبين والمرشحين بالدوائر الانتخابية وطرق تقسيمها وتقسيم المراكز الانتخابية فيها.. وسأتناول هذا المبحث من خلال مطلبين الأول أتحدث فيه عن العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية والثاني عن إجراءات تسجيل ونشر جداول الناخبين والمرشحين وذلك على النحو التالى:

المطلب الأول: العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية:

الدولة تبحث وبشكل جاد عن كل ما يساهم في توفر صفة النزاهة في الانتخابات التي تنظمها بمختلف أغراضها، وقد دفعها ذلك لتطبيق إجراءات مختلفة لتحقيق تلك الغاية، ومن ذلك اعتمادها تقسيم أراضيها إلى دوائر انتخابية كون ذلك يجعل الناخب أكثر اتصالاً وقرباً بالمرشح في حدود دائرته، وسيتيح له بناء رأيه الانتخابي على وقائع ملموسة، إلا أن اعتماد هذا التقسيم بحد ذاته لا يكون كافياً إن لم يواكبه عدالة في تقسيم الدوائر بحيث يكون وزن الأصوات متساوياً فلا تنقص أصوات الناخبين في أي منطقة سكانية نتيجة لذلك التقسيم، والدوائر الانتخابية هي النطاق المكاني للذي يسمح فيها المنظم للأفراد أو المقيدين بجدولها الانتخابي انتحاب

ممثل أو أكثر لهم(') وقد عرفتها لائحة الانتخابات البلدية بأنها نطاق مكاني يحدد بقرار من الوزير يخصص له مقعد انتخابي أو أكثر يتنافس المرشحون لعضوية المجلس في ذلك النطاق على شغل تلك المقاعد... وسأتناول هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: حياد السلطة في تقسيم الدوائر الانتخابية:

المقصود بالسلطة في عنوان هذا الفرع هي السلطة التنفيذية وتكون محايدة من خلال التزامها بما تنص عليه الأنظمة حيث تقوم بأداء المطلوب منها وفقاً لتلك الأنظمة وقد اختلفت أنظمة العالم في تحديد الأسلوب الذيتم به تقسيم الدوائر الانتخابية على النحو التالي:

الأسلوب الأول: يقوم المنظم بتحديد عدد الأعضاء المراد انتخابهم وبناء عليه يتم تقسيم الدولة إلى دوائر بنفس عدد الأعضاء وذلك إذا كان النظام الانتخابي يعتمد على القائمة الفردية(٢) ويتميز هذا الأسلوب بثبات الدوائر نظراً لثبات عدد الأعضاء ولا يتأثر بتغيير عدد السكان.

الأسلوب الثاني: يتم تحديد عدد الأعضاء تبعاً لعدد السكان فينص الدستور على تمثيل العضو الواحد لعدد محدد من السكان، ويرجع إلى التعداد السكاني ليقسم على العدد السكاني الذي يمثله العضو والناتج يكون عدد

⁽١) داود الباز حق المشاركة في الحياة السياسية، المرجع السابق، ص ٤٨٦.

⁽٢) لقمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان، ط١، ص٣٠٥.

الدوائر الانتخابية (') وهنا تتغير الدوائر تبعاً لتغير عدد السكان زيادةً ونقصاً.

الأسلوب الثالث: يعتمد على الجمع بين الطريقتين حيث يحدد عدد الأعضاء بناء على عدد السكان وفي نفس الوقت يضع حداً أقصى لعدد الأعضاء (٢).

الأسلوب الرابع: أن تكون الدولة عبارة عن دائرة انتخابية واحدة.

وحتى تكون السلطة التنفيذية محايدة في العملية الانتخابية وفي مرحلة تقسيم الدوائر تحديداً يجب أن لا يكون لها أي دور في هذه المرحلة لأن قيامها بهذه المهمة في ظل اختصاصات المجالس البلدية الرقابية على أعمالها يجعلها في دائرة الشبهة والشك في سعيها لتحقيق أهدافها، وبعض الدول ذهبت إلى تشكيل لجنة منفصلة عن الجهة القائمة على الانتخابات لتقوم بمهمة تقسيم الدوائر، إلا أن غالبية الدول أسندت هذه المهمة للسلطات التشريعية فيها من خلال النص عليها في الأنظمة مثل المواضيع الهامة والمؤثرة ففي فرنسا تحدد القوانين الدوائر الانتخابية بالنص عليها وبناء على عدد السكان لكل منطقة على حده (").

⁽١) محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ص ٢٠٧.

⁽٢) محمد أنس قاسم جعفر، النظام السياسية والقانون الدستوري، المرجع السابق، ص٢٠٨.

⁽٣) المادة (١٢٥) من قانون الانتخاب الفرنسي الصادر ١٩٧٤ المعدل.

وفي مصر جعل الدستور مهمة التقسيم بيد السلطة التشريعية فيصدر التقسيم بموجب قانون(').

أما في المملكة فقد خلا نظام البلديات والقرى من هكذا تقسيم وأنيطت هذه المهمة بوزير الشئون البلدية والقروية بموجب ما ورد في المادة الرابعة من لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية لعام ١٤٣٢هـ، وبذلك تكون السلطة التنفيذية هي الممسكة بزمام الأمور في عملية التقسيم، ولا أرى وجود ما يمنع من النص عليها في نظام البلديات والقرى خاصة إذا ما علمنا بأن الوزير قرر تقسيم الدوائر بطريقة متمايزة دون إيضاح الأساس الذي اعتمد عليه في التقسيم، فقد نص قرار التقسيم على أن تكون سبع دوائر الأمانات (الرياض - العاصمة المقدسة ، جدة ، المدينة المنورة، المنطقة الشرقية) وست دوائر الأمانات (الطائف والإحساء) وما عداها من الأمانات والبلديات فدائرة انتخابية واحدة، مع العلم بأن ذلك التقسيم لم يؤثر في عدد المقاعد لمجالس لتلك الأمانات والبلديات فمثلاً أمانة منطقة الجوف لها دائرة انتخابية واحدة لانتخاب ستة أعضاء وأمانة الطائف لها ست دوائر لانتخاب نفس العدد من الأعضاء لأمانة الجوف، ومثل هكذا تقسيم يثير تساؤلات حول عدالة توزيع مقاعد المجالس البلدية فمثلاً العضو البلدي الواحدة في أمانة منطقة الرياض يخدم عدد أكبر بكثير من العضو البلدي الذي انتخب لمجلس أمانة الجوف.

⁽١) المادة (٨٧٨) من الدستور المصري لسنة ١٩٧١م.

ضمانات نزاهة إنتخابات المجالس البلدية وحريتها

وبذلك يتضح أن تقسيم الدوائر كان بهدف تنظيمي إداري بحت لأنه في الأصل هناك إشكال في توزيع مقاعد المجالس البلدية.

وعند الحديث عن الدوائر الانتخابية لا بد من تسليط الضوء على مراكز الاقتراع التي تستحدث في كل دائرة ليقوم الناخبين بالإدلاء بأصواتهم فيها يوم الاقتراع، وهي ضرورية للغاية لإتمام العملية الانتخابية بكل يسر وسهولة فيجب أن تقسم الدوائر الانتخابية كمنطقة جغرافية، إلى أجزاء يكون لكل جزء مركز انتخابي ويراعى في مواقعها بأن تكون واضحة ويسهل وصول الناخبين لها بدون أي عوائق، وتأثيرها أقل من تأثير الدوائر الانتخابية على نتائج الانتخابات لأن الهدف منها تنظيمي، وهذا لا ينفي وجود فائدة عملية لها في ضمان نزاهة الانتخابات وذلك من خلال تفعيل الرقابة على المصوتين والتأكد من عدم تكرار الأصوات، وتحديد مراكز الانتخاب في الغالب يترك أمره للجان المحلية للانتخابات، ولكن معظم الدول تلزم تلك اللجان بإتباع المعايير التالية عند التقسيم:

- ١ التعداد السكاني.
- ٢- حدود الدوائر الانتخابية .
- ٣- اعتبارات لها علاقة بسهولة وصول الناخبين لها.
- ٤- توفر البنية التحتية من الناحية الفنية لإدارة العملية الانتخابية.

ضمانات نزاهة إنتخابات المجالس البلدية وحريتها

وتقوم اللجان الإشرافية المحلية للانتخابات في المملكة بتقسيم الدوائر إلى مراكز انتخابية راعت فيها المعايير أعلاه(') بالإضافة إلى ما يلى:

- ١- أن يكون المركز من المباني الحكومية ولائقاً لاستقبال المواطنين.
- ٢- توفير المساحات الكافية مع وجود غرفة لحفظ مستلزمات ومستندات مراكز الانتخاب.
 - ٣- وجود مواقف كافية للسيارات.

ولكل مركز طاقة استيعابية من الناخبين وقد حددت اللجان المحلية للانتخابات البلدية عدد (٣٢٠٠) ناخباً لكل مركز انتخابي، وفي حال اكتمال العدد يتم فتح مركز انتخابي آخر في نفس المنطقة الجغرافية وذلك في حال اكتمال الأعداد في المراكز الأخرى في نفس الدائرة وعدم قدرتها على استيعاب أي أعداد إضافية.

الفرع الثاني: الرقابة على تقسيم الدوائر الانتخابية:

في الدول التي أناطت تقسيم الدوائر الانتخابية بالسلطة التشريعية جعلت الرقابة على أعمالها في يد السلطة القضائية للتحقق من مراعاتها لمبدأ المساواة وعدم الانحراف لمصلحة أي طرف مشارك في العملية الانتخابية أو حتى لمصلحة الدولة ، إلا أنها اختلفت في نوع القضاء المشرف عليها

⁽١) الموسوعة الشاملة للانتخابات البلدية لأمانة مدينة الرياض للدورة الأولى.

ففي بريطانيا مثلاً تمارس الرقابة من قبل القضاء العادي(')، وفي فرنسا وبعض الدول العربية المتأثرة بالقوانين الفرنسية كالبنان فيشكل قضاء متخصص يسمى (قاضي الانتخابات)(') وبعض الدول تنأ بقضاءها عن الرقابة على تقسيم الدوائر باعتبارها مسألة سياسية(') وقد أسس المجلس الدستوري الفرنسي وهو يمارس صلاحيته في مراقبة عملية تقسيم الدوائر الانتخابية قاعدتين مهمتين أوجب على المشرع الفرنسي مراعاتها عند التقسيم وهما('):

- ۱- قاعدة التوازن الإحصائي: وتعني أن يكون هناك تناسب بين عدد الدوائر وحجمها مع عدد السكان بحيث يمثل كل دائرة عدد معين من الممثلين يتناسب مع عدد سكانها .
- ٢- قاعدة المراجعة الدورية: ومعنى ذلك أن التعداد السكاني متغير وتبعاً لذلك لا بد من المراجعة الدورية لتقسيم الدوائر وعدد الممثلين للسكان تبعاً لتلك المتغيرات.

أما الوضع في المملكة فمختلف كلياً وذلك يعود لطبيعة العملية الانتخابية فيه ولكون التقسيم كما تحدثنا في الفرع السابق هو من الصلاحيات المنولة لوزير الشئون البلدية والقروية وتصدر تقسيمات الدوائر بقرار إداري منه، ولذلك أرى بأنه في حال وجد متضرر منها سواء كان ناخباً أو مرشحاً فإن

⁽١) عفيفي كامل عفيفي ، مبدأ الإشراف القضائي على الانتخابات النيابية ، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط١، ص٧٨٠.

⁽٢) داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية، المرجع السابق، ص ٧١.

⁽٣) هشام محمد فوزي، رقابة الدستورية القوانين بين أمريكا ومصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ص٦١٤.

⁽٤) عفيفي كامل عفيفي ، المرجع السابق ، ص ٧٨٤.

له إن يتقدم لديوان المظالم بطلب إلغاء قرار الوزير وذلك استناداً على الجراءات التقاضي لدى ديوان المظالم كون ابطال القرارات الإدارية تحت ولاية القضاء الإداري في المملكة، ولم أجد أي سوابق قضائية في مثل هكذا موضوع، واعتقد أنه في حال حدوثها سيكون هناك أشكالات عديدة ستواجه الديوان عند نظرها لعدم وجود نظام واضح يخضع له تقسيم الدوائر الانتخابية.

المطلب الثاني: إجراءات قيد ونشر جداول الناخبين والمرشحين:

أغلب الفقهاء القانونيين يرون بأن قيد الناخبين في جداول الانتخاب يمثل حجر الزاوية في أي انتخابات سليمة (') فهي لا بد أن تعبر عن حقيقة هيئة الناخبين، فكلما كانت تلك الجداول سليمة ودقيقة كانت الانتخابات نزيهة، وهي من أصعب مراحل العملية الانتخابية وأكثرها تعقيداً لوجود صعوبات إدارية وفنية تواجهها حتى في الظروف المثالية، والجداول الخاصة بالناخبين تشتمل على أسماء المواطنين الذين يحق لهم الإدلاء بآرائهم في اليوم المحدد للتصويت وذلك لانطباق شروط التمتع بذلك الحق عليهم، وهي على الرغم من وصفها أعلاه إلا أنها تعتبر القيد فيها شرطاً رئيسياً لممارسة الانتحاب، فمن لم يدخل اسمه ضمن تلك الجداول لا يحق لله التصويت أو حتى الترشح بأي حال من الأحوال ، وسأتناول هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

⁽١)جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١، ص١٤١.

الفرع الأول: أهمية جداول قيد الناخبين وخصائصها:

عُرفت جداول قيد الناخبين بأنها عبارة عن كشوفات تتضمن أسماء من لهم حق الانتخاب (')، وهي من أهم إجراءات العملية الانتخابية حيث أنه على الجهة المشرفة على العملية الانتخابية التأكد من انطباق الشروط على جميع الناخبين يوم التصويت، وعملية القيد تجري وفقاً لتنظيمات محددة وفي فترة معينة، كما أن جميع الأنظمة الانتخابية تنص على نشرها بحيث يتمكن الكل من الاطلاع عليها بل والاعتراض عليها خلال مدد محددة سلفاً، كما أنها تستخدم لضمان عدم تصويت الناخب في أكثر من مركز انتخابي ولجداول قيد الناخبين مجموعة من الخصائص تجعلها صالحة للاستخدام في أكثر من عملية انتخابية (بلدية ، برلمانية ... إلخ) ومنها:

Y - الدوام والعمومية: تلك الجداول تعد على سبيل الاستمرار والدوام ويمكن استخدامها متى ما دعت الحاجة إليها.. فوجود اسم الناخب فيها قرينة على أهليته للمشاركة في العملية الانتخابية إلا بإثبات اعتقاده لأحد شروط الناخب التي يحددها النظام.. وهذه الخاصية لا تعني عدم قبولها للتعديل والمراجعة على ضوء ما يستجد من بيانات (٢).

٢- الثبات: جداول قيد الناخبين لا تقبل التعديل والحذف والإضافة إلا في أوقات زمنية محددة (٣).

⁽١) محسن خليل، القانون الدستوري، والنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ص١٦٣.

⁽٢) محمد أنس جعفر قاسم ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ص٢٠٤.

⁽٣) موسى حبيب، الانتخابات والأحزاب السياسية عندنا وعند غيرنا، مطبعة النجاح، بغداد، ط٢، ص٧٦.

7- العلانية: الجهة المشرفة على الانتخابات ملزمة نظاماً بنشر تلك الجداول وتمكين الجميع من الإطلاع عليها وتفحص محتواها، وفي بعض الدول كفرنسا تسمح بالحصول على نسخة منها بشرط عدم استعمالها تجارياً، ومع تطور وسائل التقنية الحديثة أصبحت تنشر على المواقع الإلكترونية الخاصة باللجان المشرفة على الانتخابات، وبإمكان الجميع طباعة نسخة منها.

والخصائص أعلاه اكسبت هذا الإجراء (قيد الناخبين) أهمية وفاعلية كبيرة في إتمام العملية الانتخابية وفق قواعد النزاهة وذلك من الناحية الإجرائية .

واهتمت أغلب تشريعات دول العالم بوضع الضوابط المنظمة له وبشكل تفصيلي ففي فرنسا تتولى لجنة إدارية مشكلة من العمدة أو من يمثله ورجل إدارة يعينه محافظ الإقليم، ومندوب يعينه رئيس المحكمة الابتدائية إعداد جداول قيد الناخبين ولم يكتفي المشرع الفرنسي بهذا الإجراء بل زاد عليه بأن أوكل مهمة المراجعة السنوية لجداول قيد الناخبي للجنة أخرى، وتجري عملية المراجعة بشكل سنوي (').

وفي مصر تشكل لجان لإعداد جداول قيد الناخبين، وتقوم لجنة القيد بمراجعة الأسماء التي لا تنطبق عليها شروط الناخب(٢).

⁽١) داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، المرجع السابق، ص٢٢٨.

⁽٢) داود الباز، المرجع السابق، ص ٢٣٣.

أما في المملكة فقد نصت لائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية (') في المادة السابعة منها على أن رؤساء اللجان المحلية للانتخابات يتولون إصدار قرارات تشكيل اللجان الانتخابية التي من ضمن مهامها اجراءات قيد الناخبين وفقاً لأحكام اللائحة، واشترطت في تشكيلها أن تكون من أربعة أعضاء أحدهم متخصص في الشريعة أو الأنظمة.

الفرع الثاني: إجراءات القيد في جداول الناخبين وتعديلها:

سبقت الإشارة في الفرع الأول إلى أن الدول واستشعاراً منها لأهمية هذه الجداول اعتنت بالتشريعات الخاصة بها، وأوكلت انشاءها للجان متخصصة، وذلك لضمان سلامة ودقة ما يقيد منها، لأن لها انعكاساً مباشراً على نزاهة العملية الانتخابية بشكل عام، وفي المملكة المستند الوحيد الذي يعتمد به للتحقق من شخصية طالب القيد هو الهوية الوطنية ونصت اللائحة على ذلك في المادة التاسعة منها، ولم توضح اللائحة كيفية التعامل مع من فقد بطاقته من الناخبين ويرغب في تسجيل اسمه وهو أمر وارد، وعدم إيجاد آلية واضحة لمثل هذه الحالات قد يحرم عدد من المواطنين من حقهم الانتخابي، والملغت بأن دليل قيد الناخبين لم يعالج قصور اللائحة في هذا الأمر بل ونص على رفض طلب من لم يحضر هويته الوطنية، وفي خانة الأسئلة الشائعة في موقع انتخابات أعضاء المجالس البلدية وفي معرض إجابتهم عن سؤال عن فقدان الهوية أجابوا

⁽١) لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية الصادرة بالقرار الوزاري ، رقم ١١٩٩٩ في ٢/١/٤٣٤ هـ

بأن عليه التقدم للمركز الانتخابي للتسجيل ومعه نموذج من الأحوال المدنية مثبت عليه صورة طالب القيد ومختوم عليها وعلى النموذج بختم الأحوال المدنية، وأرى بأن عدم إيضاح اللائحة لمثل هكذا إجراء هو قصور يتنافى مع طبيعتها كلائحة والتي يحب أن تكون شديدة الوضوح وتغطى كافة النقاط المثيرة للتساؤل، وقد اشترطت اللائحة حضور الناخب شخصياً إلى المركز المخصص لقيد الناخبين ولا يجوز التوكيل إلا في حالة الإعاقة أو بسبب مانع شرعى أو نظامي ولا يحق للوكيل إلا التوكل عن شخص واحد فقط (المادتين ١١ و ١٢ من اللائحة) وهكذا اجراء قد يحول بين طائفة من المواطنين المؤهلين لممارسة الحق الانتخابي وبين المشاركة في العملية الانتخابية لعدة اعتبارات بعضها يتعلق بالبعد عن مركز أو التسجيل أو وجود ظروف عملية أو صحية (دون الإعاقة الجسدية المستثناة نظاماً) تجعل حضورهم للمركز أمراً صعباً، وكان من الأولى إيجاد حلول عملية ومتوافقة مع معايير النزاهة لتسهيل هذا الإجراء خاصة إذا ما علمنا بأن الثقافة الانتخابية في المجتمع لا تزال في مرحلة التبلور وأي عائق ولو كان يسيراً قد يثنى المواطن عن قرار المشاركة، وبعض الدول اعتمدت على أساليب مختلفة لإتمام عملة تسجيل الناخبين منها البريد ومواقع الإنترنت وذلك وفق معايير صارمة للحد من الغش والتحايل كون مثل هذه الوسائل من السهل ممارسة مثل هكذا تصرفات من خلالها ومن هذه الدول الولايات المتحدة وبربطانيا.

ومن المهام الأساسية للجان الخاصة بالقيد التأكد من تمتع الشخص الراغب في قيد اسمه بالشروط المنصوص عليها نظاماً وذلك من خلال المستندات التي لا بد من إحضارها معه عند التسجيل والتي تتعلق بإثبات هويته ومقر إقامته وعلى موظف التسجيل التحقق من بقية الشروط المتعلقة بالسن والوظيفة فلا يقيد اسم إلا من انطبقت عليه الشروط، وفي حال عدم انطباقها يتم تعبئة نموذج معد لهذه الحالة يسلم أساسه للمواطن ونسخة تحفظ في سجلات المركز الانتخابي، وفي حالة انطباقها يعبأ النموذج المعد لذلك، ويكون لقيد كل ناخب رقم متسلسل وترتب النماذج تسلسلياً بعد ختمها وتحفظ في ملفات خاصة حتى تكون مرجعاً للجنة قيد الناخبين، ويقوم مركز المعلومات البلدية بتسجيل الأسماء بالحاسب الآلى واعداد جداول الناخبين وإرسال نسخة منها للجنة التي أرسلت النماذج السابقة، ومهمة مركز المعلومات البلدية تتمحور في التدقيق في الأسماء وتحديد المتكرر منها واعداد بيان بها يرسل للمركز الذي وردت منه تلك الأسماء المكررة، ومن ثم تقوم لجان القيد بمراجعة البيانات والنماذج الواردة من مركز المعلومات البلدية، ومقارنتها مع النسخة الموجودة لديهم، بعد التأكد من عدم وجود ملاحظات يتم تحرير محضراً بانتهاء عملية القيد يوقع عليه أعضاء اللجنة وترفق به صوراً من جداول القيد ثم يرسل للجنة الإشرافية المحلية التي بدورها تجمع ما يرد على مستوى المنطقة وتعد محضراً خاصاً بكل دائرة انتخابية على مستوى الأمانات والبلديات والمجمعات القروية وترفع مرفقة بها صورة من الجداول إلى اللجنة العامة للانتخابات بوزارة الشئون البلدية والقروية والتي بدروها ترسل نسخة من تلك الجداول لوزارة الداخلية (') وعند التسجيل يتم منح من يصل اسمه بطاقة " ناخب " تشتمل على معلومات كافية عن الناخب بالإضافة إلى صورته الشخصية وهي تثبت بأن حاملها قد قدم طلباً لتسجيل اسمه في سجلات الناخبين وعلى الناخب أبرازها عند التصويت ولأهميتها ولكونها وسيلة احترازية لضمان نزاهة الانتخابات يجب أن يكون لها مواصفات أمنية خاصة تمنع التلاعب بها وذلك من خلال استخدام ورق خاص بها أو وضع علامات أمنية يصعب تقليدها أو حتى استخدام القارئ الإلكتروني "الباركورد".

ولأن جداول قيد الناخبين من ضمن خصائصها الدوام والعمومية فإن ذلك يعني قابليتها للتعديل بالحذف أو تعديلها أو الإضافة أو تعديل الموطن الانتخابي، وعملية تحديث الجداول قد تتم بصورة تلقائية حيث يتم بالتنسيق مع الدوائر الحكومية المعنية كما هو الحال في مصر (١) وبعض الدول تشرك مواطنيها في عملية التحديث من خلال تعبئة استمارات خاصة تقارن بالجداول الموجود سلفاً، وفي فرنسا يتحمل الناخب عبء التحديث من خلال تقدمه بطلب رسمى للجهة المشرفة على الانتخابات الإدراج اسمه.

أما في المملكة فإنه لا يشترط تحديث جداول قيد الناخبين، ومكنت اللجنة المشرفة على الانتخابات كل ناخب من التأكد من حالة قيده السابق من خلال الموقع الإلكتروني لانتخابات أعضاء المجالس البلدية وذلك باستخدام

⁽١) الموسوعة الشاملة لانتخابات المجلس البلدي في مدينة الرياض الصادر عن أمانة مدينة الرياض.

⁽٢) سعاد الشرقاوي وعبد الله ناصيف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ص٢٨٦.

رقم هويته الوطنية، إما إذا تغير موطنه الانتخابي فإنها تلزمه بالحضور لأحد المراكز الواقعة في حدود دائرته الجديدة ليقيد فيها اسمه من جديد.

أما إذا رغب الناخب تعديل بياناته الشخصية نتيجة خطأ اكتشفه فإنه أن كان ذلك في نفس يوم التسجيل وقبل إرسال النماذج فيتم إتلاف نموذج التسجيل السابق الخاص به وتعبئة نموذج جديد أما إذا كان طلبه بعد إرسال النماذج فإنه يقوم بتعبئة نموذج مخصص للتعديل ومن ثم يقوم الموظف المختص بالتحقق من بياناته ويرسل إلى لجنة الانتخابات المحلية لتعديل بياناته، وقد استثنى دليل قيد الناخبين(') التعديل في أرقام الهواتف حيث أتاح للناخب تعديله عبر الموقع الإلكتروني للانتخابات أعضاء المجالس البلدية.

ولكن السؤال هذا ما هو الإجراء المناسب في حال فقدان الأهلية الشرعية لأحد الناخبين المسجلين من السابق؟ أو في حال ارتكابه جريمة تفقده الحق الانتخابي ؟ فالمنظم لم يتطرق إلى الكيفية التي تعالج بها هذه الحالات، وقد يكون تركها لمسألة الطعون على القيد وعند نشرها، وكان من الأولى إيجاد طريقة مناسبة للتحقق من استمرار توافر الشروط في الناخبين المقيدة أسمائهم من السابق، وذلك يعود لأهمية الجداول الانتخابية الخاصة بالناخبين فهي بمثابة الدليل على ثبوت حق الناخب في الانتخاب بالإضافة إلى كونها ركيزة مهمة ومؤثرة في نزاهة الانتخابات ونفى التهم بالغش

⁽١) دليل قيد الناخبين الصادر عن اللجنة العامة للانتخابات البلدية والقروية.

والتلاعب في العملية الانتخابية، وقد وضعت اللائحة ضمانات لمن رفضت اللجنة قيد اسمه حيث ورد في المادة التاسعة منها إثبات حق المرفوض قيد اسمه في التقدم بطعن في قرار اللجنة إلى لجنة لفصل في الطعون الانتخابية خلال ثلاثة أيام من تاريخ قرار اللجنة.

الفرع الثالث: إجراءات تسجيل المرشحين:

الحق في الترشيح متاح لكل مواطن متى ما توفرت فيه الشروط الموضوعية المحددة نظاماً والتي سبق التطرق لها والحديث عن مدى موائمتها للمبادئ التي تحكم نزاهة وحرية الانتخابات، وحق الترشح والانتخاب هما حقان متكاملان لا تقوم العملية الانتخابية النزيهة إلا بهما معاً، ويضاف إلى الشروط الموضوعية أعلاه شروطاً شكلية على من يرغب الترشح الالتزام بها واستبقاؤها وهي:

أ. أن يكون اسمه مقيداً في جداول الانتخاب: وهذا شرط أساسي لقبول الترشيحات وهو من الشروط التي تكاد أن تجمع عليها التشريعات الانتخابية في العالم ففي فرنسا يشترط القانون الانتخابي فيها أن تنطبق شروط الناخب في المرشح، وأن يكون مقيداً في الجداول الانتخابية (') وفي المملكة نصت المادة الثامنة عشر من لائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية على هذا الشرط.

⁽۱) عبد الناصر محمد وهبة، الحريات السياسية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط۱، ص٣٣٢.

ب. تقديم طلب الترشيح للجنة الانتخاب:

نصت لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية على هذا الشرط في المادة الثامنة عشرة منها حيث الزمت من يرغب في الترشح ابداء رغبته هذه للجنة الانتخاب كتابة وتقديم الطلب الترشح في المدة المحددة نظاماً.

كما الزمت نفس المادة أعلاه من يرغب في الترشح بأن يقدم طلبه خلال المدة المحددة في البرنامج الزمني لتسجيل المرشحين والذي يعلن بشكل واسع بحيث تتاح للناخبين بكل فئاتهم فرصة الإطلاع عليه .

ج. الإقامة:

يرتبط هذا الشرط بشرط القيد في الجداول الانتخابية حيث لا يستطيع المرشح أن يرشح نفسه في أكثر من دائرة، وهذا ما نصت عليه اللائحة في المادة الثامنة عشرة، ولكن هل يعني ذلك عدم اشتراط ترشحه في نفس الدائرة التي قيد اسمه كناخب فيها، أو تلك التي يقيم فيها، وبعض الدول تترك الحرية للمرشح بأن يختار الدائرة التي يرغب الترشح فيها فلا تقيده بدائرة الإقامة، ولكن بالنظر إلى طبيعة عمل المجالس البلدية والتي يكون فيها عضو المجلس نائباً عن أهل دائرته في متابعة ومراقبة أعمال البلديات والعضو إذا كان مقيماً في النطاق الجغرافي للدائرة فإنه بلا شك سيكون أكثر اطلاعاً على حاجاتها وأكثر اهتماماً بشئونها.

د. شرط الحضور الشخصي وتعبئة النماذج:

لم تنص لائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية على هذا الشرط بشكل واضح إلا أنه يفهم من صياغة المادة الثامنة عشرة منها أنه لا بد من حضور المرشح، حيث أشارت إلى أنه يقدم طلبه كتابة إلى لجنة الانتخاب وفقاً للنموذج المعتمد وقد نص دليل تسجيل المرشحين في الانتخابات المجالس البلدية الصادر عن اللجنة العامة للانتخابات عندما تحدث عن اجراءات التسجيل على حضور المرشح شخصياً وتعبئة النموذج المخصص بخط يده وقراءة الإقرار المحدد في النموذج بصوت مسموع، ولم تنظم اللائحة أو الدليل مسألة التوكيل في تقديم طلب الترشيح مما يعنى عدم وجود استثناء لهذا الشرط... وهذا أمر ملفت للانتباه خاصة بأنه يوجد من بين المسجلين في قوائم الانتحاب (وهم جميعهم لهم حق الترشح) من تنطبق عليه الشروط الموضوعية والشكلية المنصوص عليها إلا أنه لا يستطيع الحضور لتقديم طلب الترشيح إما لإعاقة أو لأي مانع شرعى آخر، وكان من الأولى أن توضع استثناءات لهذا الشرط مثل ما تم عندما استثنى المنظم المعاقين وذوي الموانع الشرعية والنظامية من الحضور لقيد أسمائهم في سجلات الناخبين .

وبعد التأكد من استيفاء طالب الترشح لجميع الشرو الموضوعية النظامية تحرر اللجنات المعنية باستقبال طلبات المرشحين محاضراً بذلك ترفع للجان المحلية التي تتبع لها ويرفق مع تلك المحاضر أصل نماذج طلبات

التسجيل وصورة من هويات طالبي الترشح وصورة من سجل المرشحين والتي بدروها ترفعهما ومن ثم تحرر محضراً بذلك وترسله للجنة العامة للانتخابات وتصدر اللجان المحلية قوائم أولية بالمرشحين وتنشرها في المراكز الانتخابية حسب المواعيد المحددة لـذلك(') ليـتمكن الناخب والمرشحون من الإطلاع عليها والطعن ضد أي مرشح خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلان القوائم .

وفيما يخص التعديل والشطب والإلغاء فقد نصت اللائحة في المادة الرابعة والعشرون منها على أن ذلك يتم بناء على طلب صاحب الشأن (طالب الترشح) أو نتيجة لفقدان أي من الشروط النظامية ، أو لحكم أو قرار من الجهة المختصة، وهذه المادة واضحة عدا ما يخص ما وصفته بـ (قرار من الجهة المختصة) فهي عبارة مبهمة ولم يتضح المقصود منها ومن هي تلك الجهة المختصة؟ ومثل هذه العبارات المبهمة بلا شك علامة سلبية في تشريعات العملية الانتخابية والتي تمثل جزءاً هاماً من معايير نزاهة الانتخابات لأنه قد تستغل كثغرات للتأثير على العمليات الانتخابية وبالتالي التأثير على نزاهتها، وبعد تجاوز طلب المرشح كل هذه المراحل تقوم اللجنة المحلية للانتخابات بإصدار القوائم النهائية في الموعد المحددة في البرنامج الزمني وتنشر في مقرات المراكز الانتخابية في الدائرة المعنية وبعد إصداره، تصدر لمرشح ووكلائه الذين تقدم المرشحون بطلبات للجنة الانتخابات لتوكيلهم والذين يجب أن لا يتجاوز عددهم عدد المراكز

⁽١)المادة (٢٣) لائحة انتخاب أعضاء، المجالس البلدية (الدورة الثانية) لعام ١٤٣٢هـ.

الانتخابية في الدائرة بالإضافة إلى اشتراط كونهم مقيدين في جداول الناخبين تصدر لهم بطاقات تعريفية تسهل دخولهم للمراكز الانتخابية وهذا الإجراء (التوكيل) بلا شك أمر إيجابي جداً يجعل المرشح قادراً على متابعة سير العملية الانتخابية في دائرته والتقدم بملاحظاته للجنة، الانتخابية حفظاً لحقوقه وهي من الضمانات المهمة لنزاهة الانتخابات وحريتها .

المبحث الثاني: الرقابة على العملية الانتخابية:

العملية الانتخابية تتسم بالتعقيد كونها تحتاج إلى مشاركة وتعاون المتنافسون والمعنيين بإدارتها، ففيها رابحون وخاسرون، لذا فدرجات الاهتمام بها على الصعيد المجتمعي عالية وفي نفس الوقت الإغراءات كثيرة، فالكل يحاول الفوز بها على حساب الآخر والبعض لا يتورع عن استخدام وسائل غير شرعية أو نظامية لتحقيق ذلك الهدف، النظم الانتخابية الجيدة هي التي تشمل على وسائل لتحقيق نزاهة الانتخابات وتعتبر الرقابة من الوسائل الهامة في هذا الإطار فهي تسهم في كشف وتفادي بعض الثغرات التي قد تؤثر على نزاهة الانتخابات بل وتضمن إخضاع العاملين على إدارة العملية الانتخابية لمبدأ المحاسبة والرقابة الفاعلية لابد أن تشمل جميع مراحل العملية الانتخابية وبالذات مرحلتي الاقتراع والفرز، ويجب أن تقوم بها جهة محايدة وقادرة على تفعيلها بالشكل الذي يتناسب مع تأثيرها على نزاهة الانتخابات وسأتناول هذا المبحث من

خلال مطلبين الأول يتعلق بالرقابة على إجراءات الاقتراع والفرز والثاني سأتحدث فيه عن كل ما يتعلق بالطعون الانتخابية وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الرقابة على إجراءات الاقتراع والفرز:

الرقابة الانتخابية تعني عملية جمع وحصر المعلومات عن العملية الانتخابية بكافة مراحلها والتي تستخدم لاحقاً في إصدار تقييم للعملية الانتخابية يفترض أن يكون موضوعياً ومحايداً ونزيهاً، والرقابة تبدأ مع بداية العملية الانتخابية وتستمر معها في كافة مراحلها... وقد خصصت هذا المطلب للرقابة على مرحلة الاقتراع والفرز لأهميتها كونها الركن الأساسي التي يبنى عليها تقييم العملية الانتخابية من ناحية تمتعها بصفة النزاهة من عدمه وسأتناول هذا المطلب من خلال الأفرع التالية:

الفرع الأول: معايير نزاهة اجراءات الاقتراع والفرز:

من المعايير الهامة والتي يجب توفرها لتحقيق نزاهة اجراءات الاقتراع والفرز، حياد الإدارة، والإدارة هي الجهة المعنية فعلياً بالتحضير للانتخابات وتأثيرها بالغ ومباشر على العملية الانتخابية لذا يجب على جميع المشاركين في لجان الانتخابات ومنها لجان الاقتراع والفرز أن يتمتعوا بأقصى درجات الحياد عند أدائهم لواجباتهم، وذلك بالنظر إلى أهمية العمل المنوط بهم واحتكاكهم المباشر بالناخبين عند المرحلة الحاسمة لاتخاذ القرار النهائي.

وقد سبق الحديث عن مميزات التصويت الإلكتروني واستخدام التقنية بشكل عام في العملية الانتخابية وأنها توفر ضمانة إضافية لنزاهة الانتخابية في حال تمت بتخطيط ودراسة جيدة تسد الثغرات في استخدام مثل تلك الوسائل، ومن المعايير الهامة والمؤثرة في نزاهة الانتخابات أن يتم إعلان موعد الاقتراع ومدته بشكل يصل معه الموعد لكل ناخب بحيث يكون هناك علم كامل بالموعد، والأمر نفسه ينطبق على مراكز الاقتراع فيجب أن تكون قريبة من التجمعات السكانية ويسهل الوصول إليها وأن يكون هناك تنظيم لتدفق الناخبين وتوفير سبل الراحة لهم ففي حال كان هناك سوء تنظيم فقد يغادر أعداد كبيرة من الناخبين دون أن يصوتوا وبالتالي تكون هناك شريحة من المواطنين لم تشارك في الاقتراع نتيجة سوء تنظيم الإدارة .

أما ما يتعلق بلجان الاقتراع فهي المسئولة عن إدارة عملية الاقتراع داخل المراكز المعدة لذلك، وفي فرنسا تشكل لجان الانتخاب بقرار إداري من المحافظ حيث تتكون كل لجنة انتخاب من رئيس وأربعة أعضاء مساعدين يتم اختيارهم بالقرعة من بين عدد من ناخبي المحافظة الذين تم اختيارهم من قبل المرشحين، وسكرتير تختاره اللجنة من ناخبي المحافظة(') أما في مصر فيصدر قرار تشكيل اللجان في انتخابات مجلس الشعب والشوري من رئيس معين من أعضاء الهيئات

⁽١) عبد الإله شحاته الشقاني، مبدأ الإشراف القضائي على الاقتراع العام، دار المعارف، الإسكندرية، ط١، ص١٥٨.

القضائية وعدد من الأعضاء لا يقل عدد عن اثنين وأمين اللجنة يكون من العاملين في الدولة "القطاع العام" أو قطاع الأعمال(').

أما في المملكة فإن تشكيل لجان الانتخاب في المراكز الانتخابية منوط برؤساء اللجان المحلية للانتخابات وهذا ما نصت عليه المادة السابعة من لائحة انتخابات المجالس البلدية لعام ١٤٣٢هـ وقد اشترطت اللائحة ألا يقل عدد أعضائها عن أربعة يكون أحدهم من المختصين في الشربعة أو الأنظمة ويتولى أمانة سرها شخص من غير أعضائها وادارة عملية التصويت جزء من مهامها... ولكن السؤال هل العدد المنصوص عليه في اللائحة كافي الإدارة عملية التصويت بشكل دقيق؟.. وفيما يتعلق بإجراءات التصويت فإن نزاهتها تبدأ من تصميم المركز المخصص للاقتراع بحيث يراعى المبادئ التي أشرنا لها في الفصل السابق ومنها سرية الاقتراع وعدم التأثر على الناخب بأي صورة كانت وأن تتوفر في تلك المراكز كل عوامل الأمن والطمأنينة... وبعدها تبدأ عملية الاقتراع عند الساعة الثامنة صباحاً وحتى الخامسة عصراً وفي حال عدم انتهاء بعض الناخبين من الإدلاء بأصواتهم يستمر العمل لحين إدلائهم بأصواتهم ويعد محضراً يتضمن إثبات وقت بدء الاقتراع وانتهاءه، ويعلن رئيس اللجنة انتهاء عملية الاقتراع أمام الحاضرين.

⁽١) المادة (٢٤) من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المصري رقم (٧٣) لعام ١٩٥٦م .

وقد نصت اللائحة في المادة الحادية والثلاثون منها على قيام رئيس اللجنة قبل بدء الاقتراع بفتح صناديق الاقتراع وعرضها على المتواجدين في مركز الاقتراع لتأكيد خلوها ومن ثم قفلها وختمها بحضور المرشحين أو وكلائهم ويوقع عليها هو وأعضاء لجنته، وهذا الإجراء يبعث الطمأنينة في نفوس المرشحين ووكلائهم ويقطع سبيل الشك والتهمة التي قد يتعرض لها رئيس وأعضاء اللجنة.

وعند فتح أبواب المركز للناخبين يقوم العضو (أو الأعضاء) المسئول عن تدقيق بيانات الناخبين بالتحقق من المستندات التي يحملها الناخب وصحة بياناته الانتخابية ويطلب من كل ناخب التوقيع أو "البصم" أمام اسمه في جدول قيد الناخبين لإثبات حضوره للاقتراع ثم يوجهه إلى مسئول تسليم أوراق الاقتراع حيث يسلمه ورقة الاقتراع مختومة بختم اللجنة وبعدها يتجه الناخب إلى الساتر المخصص للاقتراع لاختيار مرشحه ثم يضع الورقة بعد طيها في الصندوق... وفي حال حدوث خطأ أثناء تأشير الناخب على ورقة الاقتراع جديدة بعد أن يقوم بإلغاء الورقة السابقة بكتابة عبارة (مستبدلة) خلفها وتوضع في الظرف الخاص بها.

وفيما يتعلق بفرز الأصوات فإن للدول منهجين في ذلك فبعضها يعتمد على ما على لجان الاقتراع لتتولى عملية الفرز، والبعض الآخر يعتمد على ما يسمى بالفرز المركزي حيث تنقل الصناديق لمركز الفرز، والمملكة أخذت بالمنهج الأول حيث أن من ضمن مهام لجان الانتخاب مهمة فرز

الأصوات حيث تقوم بعد انتهاء عملية التصويت وخروج جميع الناخبين بإقفال أبواب المركز الانتخابي بحيث لا يتواجد فيه إلا المرشحين أو كلائهم والأشخاص المصرح لهم بالإضافة إلى أعضاء اللجنة وتبدأ اللجنة بفرز الأوراق واستبعاد أوراق الاقتراع الغير مطابقة كالتي عُلقت على شرط أو صوت فيها الناخب لأكثر من مرشح، وبعد الانتهاء من عملية الفرز تحرر محضراً بذلك وتدون فيه أسماء المرشحين والأصوات التي حصل عليها كل منهم، ويوقع عليه الرئيس وباقى أعضاء اللجنة ويرسل مع أوراق الاقتراع إلى اللجنة المحلية للانتخابات، التي تقوم بتحديد الترتيب النهائي للمرشحين وفقاً لعدد الأصوات وفي حالة تساوي الأصوات بين مرشحين أو أكثر وكان لا بد من الاختيار بينهم فإن اللجنة المحلية للانتخابات هي المختصة بإجراء القرعة بحضور المرشحين أو وكلائهم وتكون نتيجة القرعة هي المعيار المحدد للفائز وذلك ما نصت عليه اللائحة في ثنايا المادة السادسة والثلاثون، وكثير من الدول تقوم بإعلان النتائج داخل مراكز ولجان الاقتراع تطبيقاً لمبدأ العلانية وحتى تعزز الثقة بنزاهة الانتخابات ومن ثم ترسل النتائج إلى اللجان أو الجهات المسئولة عن الانتخابات لتوحيد الإعلان النهائي عنها، ففي فرنسا لم يحدد المشرع الفرنسي الجهة المسئولة عن إعلان النتائج على وجهة الدقة عدا ما يتعلق بانتخابات الجمعية الوطنية حيث يتم الإعلان لنتائج الجمعية بواسطة لجنة خاصة (') أما في مصر فإن النتائج تعلن من قبل رئيس اللجنة العامة للانتخابات (').

(١) عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية، المرجع السابق، ص٥٦٥.

الفرع الثاني: رقابة الجهات التنفيذية والقضائية على اجراءات الاقتراع والفرز:

للوصول إلى انتخابات نزيهة وعادلة فإن ذلك يتوقف على نزاهة وعدالة السلطة المسئولة عن إجراءات العملية الانتخابية وسبق الحديث عن أهمية حياد الإدارة أثناء إدارتها لتلك العملية... والإدارة فضلا عن قيامها بإدارة العملية الانتخابية في المملكة فإنها تمارس دوراً رقابياً عليها من خلال عدة صورة منها توفير الحماية للجان الانتخابية التي هي في الأساس مشكلة بموجب قرارات إدارية، وحفظ الأمن واشاعة جو من الطمأنينة قبل وأثناء وبعد عملية الاقتراع وإعلان النتائج وحتى أثناء القيام بالحملات الانتخابية، وفيما يتعلق بتلك الصور المتعلقة بحفظ الأمن وتنظيم الجموع عند بدء إجراءات الاقتراع فإن أغلب تشريعات الدول توكلها إلى الإدارة ففي فرنسا يتولى الجيش والشرطة مسئولية حفظ الأمن وتلبية طلب رئيس لجنة الانتخاب عند استدعائهم لدخول مركز الاقتراع عند الحاجة ولرئيس الشرطة أن يقرر توزيع الناخبين على عدة لجان إذا تتطلب ذلك انتظام سير عملية التصويت $(^{'})$.

⁽١) المادة (٣٦) من قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٦م.

⁽٢) عفيفي كامل عفيفي ، المرجع السابق ، ص٥٣٩.

أما في مصر وزير الداخلية يكون من اختصاصه تحديد عدد اللجان الانتخابية وتحديد مقراتها والزم القانون جميع أجهزة الدولة بمساعدة اللجان الانتخابية بكل ما تحتاجه لانتظام العملية الانتخابية (').

أما في المملكة فقد سكت نظام البلديات والقرى ولائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية لعام ١٤٣٢هـ عن تحديد طبيعة وحجم المهام التي نقوم بها الأجهزة المساندة للجهة الإدارية المشرفة على العملية الانتخابية وتركت ذلك للتنسيق المباشر مع تلك الجهات في حال استدعى الأمر ذلك، حيث يراعي الوزير عند إصداره قرار تشكيل اللجان المحلية واختيار أعضاء ها بأن يكون هناك أعضاء من الجهات التي يعتبر تواجدها محورياً لنجاح العملية الانتخابية كإمارة المنطقة والشرطة، وقد ضم قرار تشكيل اللجنة المحلية للانتخابات البلدية بمنطقة الرياض مندوب من الإمارة والشرطة ونص القرار على اختصاص تلك اللجنة بوضع الخطة الأمنية للانتخابات بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ولكن إطلاق يد الإدارة في الإشراف والتخطيط للعملية الانتخابية والرقابة عليها هو بلا شك أمر مخل بنزاهة تلك العملية خاصة إذا ما علمنا بأنه في المملكة يشرف ويدير وينظم العملية الانتخابية برمتها وزير الشئون البلدية والقروية فهو رئيس اللجنة العليا لانتخابات المجالس البلدية والذي يرأس في نفس الوقت هرم الوزارة التابعة لها الأمانات والبلديات والتي

⁽۱) المادة (۲٤) و (γ د) من قانون مباشرة الحقوق السياسية المصري رقم (γ 0) لعام ١٩٥٦م.

أنشئت المجالس البلدية لمراقبتها ورصد الملاحظات على أدائها هذا في حال أقرينا بحق الإدارة في الرقابة على العملية الانتخابية وعدم تعارض ذلك مع مبادئ نزاهة الانتخابات وحريتها، وهذا يجعلنا أمام مفارقة غريبة شيئاً ما خاصة إذا ما علمنا بأن النظام منح وزير الشئون البلدية والقروية صلاحية حل المجلس البلدي المنتخب وكان بالإمكان اسناد تلك المهمة (إدارة العملية الانتخابية) لجهة تنفيذية أخرى كوزارة الداخلية (۱).

أغلب دول العالم تهيمن على انتخاباتها السلطة التنفيذية وذلك بدءاً من الأعمال التمهيدية للانتخابات حتى إعلان النتائج، إلا أن معظم تلك الدول تجعل للسلطة القضائية إشرافاً على العملية الانتخابية من بدايتها وحتى الفصل في الطعون المقدمة على أي مرحلة من مراحلها، وذلك لما للإشراف القضائي من ضمانة رقابية تؤمن نزاهة العملية الانتخابية، ففي فرنسا يتم تعيين مراقبين يختارهم المجلس الدستوري ويكونون من رجال القضاء بالإضافة إلى أن الرؤساء أغلب اللجان من القضاة(١) أما في مصر فإن الدستور المصري نص على أن يكون الاقتراع تحت إشراف قضائي(١).

⁽١) المادة (١٣/هـ) من نظام البلديات والقرى .

⁽٢) مصطفى محمود عفيفي ، المسئولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية للناخبين المرشحين ورجال الإدارة دراسة مقارنة بين النظام الفرنسي والمصري، دار النهضة العربية، القهار، القاهرة، ط١، ص٣٥٥.

⁽٣) المادة (٨٨) من الدستور المصري لسنة (١٩٧١م).

أما في المملكة فلا يوجد أي نوع من أنواع الرقابة أو الإشراف القضائي حتى في مرحلة الفصل في الطعون الانتخابية فإنها تنظر من لجان إدارية تقوم بإصدار قراراتها، فيما يعرض عليها من تظلمات والتي تكون نهائية.

وكان من الأولى إشراك السلطة القضائية في كل مراحل العملية الانتخابية كما هو معمول به في الأنظمة المقارنة لإعطاء تلك العملية ضمانات إضافية في سبيل تحقيق نزاهتهما. وجدير بالذكر بأن نظام البلديات والقرى ولائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية لعام ١٤٣٢ه خلت من تحديد ما يدخل في نطاق الجرائم الانتخابية وكذلك لم تنص على أي عقوبات تتعلق بمخالفات الناخبين أو المرشحين أو حتى العاملين على إدارة العملية الانتخابية عدا ما أشير إليه في تعليمات الطعون الانتخابية المادة (٦)، وهذا بلا شك يؤثر على نزاهة العملية الانتخابية ويزيد من أهمية تعديل نظام البلديات والقرى بإضافة فصل خاص بإنتخابات أعضاء المجالس نظام البلديات والقرى بإضافة فصل خاص بإنتخابات أعضاء المجالس البلدية تتلافى فيه جميع أوجه القصور.

الفرع الثالث: رقابة هيئات المجتمع المدني:

هيئات المجتمع المدني هي عبارة عن مجموعة المؤسسات الغير حكومية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمجتمع المدني هو شرعية تقليص أجزاء من سلطة الحكومة وتعويضها بمؤسسات وسطية تقوم على التطوعية الاجتماعية(') وتدخل في منظومة هيئات المجتمع المدني كل منظمة

⁽١) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق، ط١، ، ص٨٨.

مجتمعية مؤسسة لتحقيق هدف عام أو مهنة أو عمل تطوعى دون الروابط الأخرى، ومن أهمها النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والغرف التجارسة والمنظمات غير الحكومية كهيئات حقوق الإنسان ومراكز الدراسات والبحوث، ومشاركة هيئات المجتمع المدنى في الرقابة على العملية الانتخابية يعتبر من الضمانات الهامة لتحقيق نزاهتها وتبرز أهمية مراقبتها وفاعليتها في مرحلة الاقتراع والفرز، من خلال قيام المراقب برصد الملاحظات على عملية الاقتراع أو الفرز أو الأجواء المحيطة بالناخبين داخل مراكز الاقتراع والتي تؤثر على حريتهم في ممارسة حقهم الانتخابي دون أي تأثير، وأغلب الدول تفتح المجال أمام مثل هذه المؤسسات لممارسة دورها في الرقابة على العملية الانتخابية، ففي فرنسا نص الدستور على حق تلك المؤسسات في الرقابة على العملية الانتخابية(') أما في مصر طالبت هيئات المجتمع المدنى فيها بالمشاركة في الرقابة على الانتخابات مع القضاء وحكمت لها محكمة القضاء الإداري المصري بذلك(٢).

وفي المملكة شاركت هيئات المجتمع المدني في المراقبة على انتخابات أعضاء المجالس البلدية منذ الدورة الانتخابية الأولى حيث شكلت عدة هيئات ومؤسسات مدنية مجلساً تنسيقياً لمراقبة الانتخابات، وشاركت سبع جمعيات لمراقبة الانتخابات في الرياض وهي جمعية حقوق الإنسان

(١) نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودروها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة، القاهرة، ط١،ص ٧٨.

⁽٢) السيد أحمد محمد مرجان دور القضاء والمجتمع المدني في الإشراف على العملية الانتخابية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ط١ ص ١٦٢.

والجمعية السعودية للإعلام والاتصال وهيئة الصحفيين السعوديين والجمعية السعودية السعودية اللإدارة وجمعية الاقتصاد السعودي والجمعية الجغرافية السعودية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونين(').

وقد أحجم عدد كبير من هيئات ومؤسسات المجتمع المدني عن المشاركة في مراقبة انتخابات المجالس البلدية في دورتها الثانية حيث لم يشارك سوى اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف السعودية والهيئة السعودية للمهندسين... والتقارير في الدورتين رفعت لوزير الشئون البلدية والقروية وهذا يقلل بشكل كبيرة من فاعلية مثل هكذا مراقبة لعدة اعتبارات منها بأن الوزير هو نفسه من يشرف على العملية الانتخابية وأيضاً هو نفسه من يرأس الجهاز التنفيذي الذي شكلت المجالس البلدية لمراقبته فلا يوجد في قيام تلك الهيئات الجمعيات بمراقبة الانتخابات ما يعزز جانب النزاهة فيها ما دامت لم ترفع تقاريرها لجهة مستقلة ومحايدة.

وإشراف مثل هذه الهيئات والجمعيات سواء في الدورة الأولى أو الثانية لم أعثر له على أي ضوابط تنظيمية حيث خلا نظام البلديات واللائحة الخاصة بانتخابات أعضاء المجالس البلدية لعام ١٤٣٢هـ من أي إشارة لمثل هكذا مراقبة.

⁽١) الموسوعة الشاملة لانتخابات المجلس البلدي لمدينة الرياض ص ٣٢١.

المطلب الثاني: الطعون الانتخابية:

الطعون الانتخابية تمثل إحدى أهم الضمانات التي تكفل نزاهة الانتخابات، وهي حق لكل ذي مصلحة سواءً كان مرشحاً أو ناخباً. وفي أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، فالعمل البشري معرض للخطأ والخلل ولتلافي ذلك الخطأ والخلل المتعمد إن حدث وجدت، الطعون، ولأهمية الطعون ومدى تأثيرها فإنها تعتبر من الحقوق العامة، فمتى ما تقدم صاحب الطعن فليس له الحق في سحب دعواه وإن تراجع عن الاستمرار فيها فإن على الجهة التي تلقتها مواصلة الإجراءات النظامية لحين التحقق من وجود المخالفة أو عدمها وتصحيح الخطأ إن وجد، واهتمت التشريعات في جميع الدول بمعالجة الطعون الانتخابية ولكنها اختلفت في تحديد الجهات التي يمكن تقديم الطعون لها والإجراءات الواجب اتخاذها حيالها، وسأتناول هذا المطلب من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: مفهوم الطعون الانتخابية:

الطعون الانتخابية بمفهومها الواسع تتعلق بجميع مراحل العملية الانتخابية ويشمل جميع عناصرها، وبمفهومها الضيق تتعلق بمرحلة الاقتراع وما بعدها من فرز وإعلان للنتائج، وهذا يعني بأن مهمتها الفصل في الدعاوى المتعلقة بصحة تعبير الناخب عن إرادته الحقيقية من دون أي مؤثر عليها (') ويتضح أثر هذين المفهومين عندما تأخذ بأحدهما الدولة التي تقام

⁽١) عفيفي كامل عفيفي ، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية، دار الجامعية ، الإسكندرية، ط١، ص١١٤.

فيها العملية الانتخابية فلو أخذت بالمفهوم الضيق فإن ذلك سيؤدي إلى خروج عدد كبير من الطعون المتعلقة بمراحل العملية الانتخابية التي تقع قبل مرحلة الاقتراع... ومما سبق يتضح بأن المفهوم الواسع للطعون الانتخابية هو الضمانة الحقيقة الشاملة لنزاهة الانتخابات وحريتها فهو يتعامل مع العملية الانتخابية كعملية مركبة فأي خلل في أي عنصر من عناصرها يؤثر فيها بشكل كامل.

ومن المفاهيم القريبة من مفهوم الطعن الانتخابي إسقاط العضوية والذي يتصور البعض دخول مفهوم الطعن فيها، ولكن هناك اختلاف بين المفهومين ومن أهم الفروق بين المفهومين أن الطعن الانتخابي يكون قبل اكتساب عضو المجلس عضويته فهو يتعلق بصحة العملية الانتخابية ومن ضمنها انطباق شروط الترشح على العضو عندما كان مرشحاً وقبل أن يفوز بالعضوية، أما إسقاط العضوية فيكون بعد إعلان النتائج واعتماد عضوية العضو ويكون سببه وجود مخالفات من ذلك العضو تتعلق بعمله في المجلس أو أن يكون قد فقد أحد شروط العضوية (').

الفرع الثاني: الجهات المختصة بالفصل في الطعون الانتخابية:

سبق الإشارة إلى اهتمام الدول بهذا الموضوع واختلافهم في تحديد الجهات المسئولة عن الفصل في الطعون الانتخابية، حيث اختلفوا على ثلاث اتجاهات بيانها على النحو التالى:

⁽۱) صبري محمد السنوسي، الاخصاص بالفصل في صحة العضوية البرلمانية وحدود أخصاص مجلس الشعب، دار النهضة العربية، القاهرة، ط۱، ص۲۱.

الاتجاه الأول: بعض الدول وحتى تضيفي على الانتخابات ضمانات إضافية لتكون حرة ونزيهة أوكلت تلك المهمة للقضاء فتتولى المحاكم مسئوليتها كأي طعن أو دعوى عادية ونفس هذه الدول اختلفت في تحديد نوع المحكمة التي تفصل فيها فبعضها جعلتها للمحاكم العادية والبعض الآخر أوكلت المهمة للقضاء الإداري وأخرى جعلت ذلك من اختصاص المحكمة الدستورية(').

الاتجاه الثاني: هناك دول أوكلت هذه المهمة للجهات التنفيذية فيها ذلك من خلال تشكيل لجان ترتبط بالجهة الإدارية المشرفة على العمليات الانتخابية وقد اختلفت تلك الدول في طبيعة قرارات اللجان فالبعض منها جعل تلك القرارات قطعية غير قابلة للطعن وبعضها جعلها قابلة للطعن أمام القضاء.

الاتجاه الثالث: بعض الدول أخذت باتجاه حديث نسبياً وهو تكليف هيئة عليا مستقلة عن السلطات الثلاث في الدولة (التشريعية القضائية التنفيذية) حيث تكون محايدة وتكون من عناصر قضائية تختار من السلطة القضائية(٢).

والمملكة أخذت بالاتجاه الثاني حيث أوكلت مهمة الفصل في الطعون الانتخابية للجنة محلية للانتخابات

⁽١) داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، المرجع السابق، ص ٢٩١.

⁽٢) عفيفي كامل عفيفي ، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية، المرجع السابق ص ٩٢٠.

وتشكل بقرار وزاري من وزير الشئون البلدية والقروية وتكون من ثلاثة أعضاء برئاسة مستشار شرعى أو نظامي(').

والملفت أن لائحة انتخابات أعضاء المجالس البلدية تنص على أن تشكيل هذه اللجان يكون قبل بداية قيد الناخبين(١) وهذا يفهم منه بأن المراحل السابقة لمرحلة قيد الناخبين لا توجد لها جهة يمكن الطعن أمامها مثل مرحلة تقسيم الدوائر وتوزيع المراكز الانتخابية... وكذلك أشارت اللائحة إلى أن قرارات تلك اللجان تكون نهائية (") وهذا بلا شك يؤثر في نزاهة العملية الانتخابية بل إن ديوان المظالم سار خلافاً لهذه المادة حيث قبل خمس دعاوى يعترض فيها مقدموها على قرارات لجان الفصل في الطعون الانتخابية وذلك في انتخابات الدورة الثانية وأصدر فيها أحكاماً متنوعة (١)، (مرفق حكمين للديوان بهذا الخصوص) وقد نص الديوان في ثنايا أحد الأحكام (المرفقة) بعدم صحة احتجاج اللجنة باللائحة وان قراراتها نهائية حيث اعتبرها لجنة إدارية وقرارتها خاضعة لدعاوى الإلغاء أسوة بأي قرارات إدارية أخرى. وأرى صواب إجراء ديوان المظالم حيث أن تلك اللجان ليست لجان قضائية مستقلة بل هي لجان إدارية ومشكلة بقرار إداري وجميع القرارات الإدارية خاضعة لدعاوى الإلغاء أمام ديوان المظالم عدا ما يتعلق بالقرارات الداخلة في أعمال السيادة.

⁽۱) المادة (۳۷) لاتحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ۱۱۹۹۹ في ۱۲۳۲/۳/۱۱هـ.

⁽٢) المادة (٣٧) لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١١٩٩٩ في ٢١٤٣٢/٣/١١هـ.

⁽٣) المادة (٣٧) المرجع السابق.

⁽٤) بيان رسمي من ديوان المظالم مرسل باسم المتحدث الرسمي له (بندر الفالح) نشر جريدة عكاظ في عددها رقم (٣٨١١) الصادر يوم الإربعاء ٢٤٣٢/١٢/٢٧هـ.

الخاتمة

الحمدلله نحمده ونستعينه ونستغفره وأصلي وأسلم على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ثم أما بعد:

فقد استعرضت في هذا البحث ضمانات نزاهة انتخابات المجالس البلدية وحريتها ، متطرقاً إلى التعريفات اللغوية والاصطلاحية لمفردات البحث، ومبيناً حكم الانتخابات شرعاً وأقرب الصور لها في التاريخ الإسلامي ثم أخضعت التجربة السعودية الحديثة نسبياً في الانتخابات البلدية لمعيار التقييم مبيناً مدى توافقها مع المعايير الدولية المعتمدة حتى تكون الانتخابات حرةً نزيهة، وذلك من خلال دراسة مدى الحريات الممنوحة للناخبين والمرشحين، وهل تعارضت الضوابط الموضوعة لتلك الحريات مع نزاهة الانتخابات ثم تحدثت عن الاجراءات العملية التي تعتمدها الإدارة المشرفة على العملية الانتخابية ومدى توافقها مع الهدف المنشود من الانتخابات وهل لها تأثير على نزاهتها وحريتها، وبعد كل ذلك توصلت إلى نتائج وتوصيات استعرضها فيما يلى :

أولاً: النتائج:

- ١- الانتخاب من أفضل الوسائل المعاصرة التي من خلالها يتمكن المواطن من المشاركة في صنع مستقبل المجتمع وتطويره.
 - ٢- صوت المواطن في الانتخابات أمانة يجب أن يؤديها لمن يستحقها.

- ٣- الأخذ بمبدأ الاقتراع العام لا يتعارض مع وضع بعض الضوابط
 الهامة التي تسير بالانتخابات لتحقيق الهدف المنشود منها .
- التوسع في وضع الضوابط بحيث تؤثر على حق المواطن في المشاركة في العملية الانتخابية أمر سلبي ويتعارض مع نزاهة الانتخابات.
- ٥- مشاركة المرأة على الرأي الراجح كناخبة ومرشحة في الانتخابات البلدية لا يتعارض مع التعاليم الشرعية بشرط أن يكون وفقاً للضوابط الشرعية التي يجب أن تكون واضحة ومحددة وغير قابلة للاحتهاد .
- توزيع عدد المقاعد في المجالس البلدية يجب أن يكون مبنياً على
 معايير واضحة تعتمد على الأعداد السكانية التي يخدمها الأعضاء
 وبذلك يبني عليه تقسيم الدوائر الانتخابية .
- الجداول المخصصة لقيد الناخبين من أهم اجراءات العملية الانتخابية
 ولها تأثير قوي ومباشر على نزاهتها .
- ٨- لا بد من وجود ضمانات كافية في مرحلتي التصويت والفرز حتى تتحقق النتائج المرجوة من تشكيل المجالس البلدية عن طريق الانتخاب، فإذا كان هناك شك أو عدم ثقة في عملية التصويت والفرز كان هناك تنافر بين المواطن ومن يمثله في المجلس، وذلك يتمثل في عدم قناعة المواطن في نزاهة ذلك العضو.

- 9- إشراف الجهة التنفيذية على العملية الانتخابية أمر مخل بنزاهتها خاصة إذا كانت تلك الجهة أنشئت المجالس البلدية لمراقبة أعمالها.
- ١- أهمية تحديث الأنظمة واللوائح الخاصة بالانتخابات البلدية لتلافي السلبيات والثغرات التي تخل بمبدأ نزاهة وحرية الانتخابات .
- 11- أهمية اشراك السلطة القضائية في أعمال اللجان الانتخابية وكذلك قيامها بدور رقابي فاعل في العملية الانتخابية .
- 11- إعادة النظر في إجراءات الفصل في الطعون الانتخابية من حيث الجهة المكلفة بنظرها ومدى قابلية قراراتها للاستئناف.

ثانياً: التوصيات:

- 1- المسارعة في إصدار نظام خاص بالانتخابات البلدية يجمع جميع اللوائح المتفرقة حالياً ويحدثها ويتلافى سلبياتها القائمة أو على أقل تقدير إضافة فصل خاصة بالانتخابات في نظام البلديات والقرى.
- ٢- دراسة إنشاء هيئة عليا للانتخابات يناط بها الإشراف على العلمية الانتخابية، ويكون من أولى مهامها دراسة الأنظمة واللوائح المتعلقة بالعملية الانتخابية ورفع التوصيات والملاحظات عليها لصاحب القرار، وتتزايد أهمية إنشاء تلك الهيئة إذا ما علمنا بأن الاتجاه العام يتزايد نحو وجود انتخابات لأعضاء مجالس الشورى بالإضافة إلى ما هو قائم من انتخابات لأعضاء المجالس البلدية، وبالإمكان جعل تلك الهيئة تشرف على جميع الانتخابات في المملكة كانتخابات تلك الهيئة تشرف على جميع الانتخابات في المملكة كانتخابات

- الغرف التجارية وغيرها التي يحصل في كثير من الأحيان لغط كبير حيال نتائجها .
- 7- أوصى بالعمل على إضافة فصل جديد في نظام البلديات والقرى يخصص لانتخابات أعضاء المجالس البلدية بحيث يضم فيه كل تعليمات تلك الانتخابات، بحيث يكون دور اللائحة إيضاح الإجراءات التفصيلية .
- ٤- لا بد من تحديد مفهوم الضوابط الشرعية الذي حددت كشرط لجواز
 دخول النساء في العملية الانتخابية كناخبة ومرشحة .
- ضرورة رفع المؤهل التعليمي المطلوب فيما يخص المرشحين حيث إن مجرد معرفة القراءة والكتابة لا يحقق الهدف المنشود من تشكيل المجالس البلدية، ورفع المؤهل التعليمي مهم في مجتمع مثل المجتمع السعودي، عامل القبلية والتدين يؤثر فيه بشكل كبير بحيث يضغط مثل هذان العاملان على قرارات الناخب فقد يختار شخصاً غير مؤهل من الناحية العملية لمجرد أنه من قبيلته أو لمجرد كونه ملتزماً دينياً.. وهذا ليس تقليلاً من أهمية الالتزام الديني ولكن ليس شرطاً أن يكون كل ملتزم من الناحية الدينية مؤهلاً من الناحية العملية للقيام ببعض المهام.
- 7- أهمية وجود مواد نظامية واضحة تحدد العقوبات التي تطبق على كل من يخالف الأنظمة في العملية الانتخابية سواء كان ناخباً أو مرشحاً أو عاملاً في الجهة المشرفة على العملية الانتخابية.

- ٧- لا بد من إيضاح الطريقة النظامية الواجب اتخاذها في حال اكتشاف تلاعب أو تزوير في العملية الانتخابية ومن ذلك مثلاً النص على مادة لإعادة لانتخاب في حال ثبوت حالات الغش والتزوير.
- ٨- تعليمات الحملات الانتخابية لم تشمل على أي تنظيم لعملية الانفاق الانتخابي وأرى أهمية تحديد السقف الأعلى للأنفاق، مع إعادة النظر في كثير من التعليمات لتتوافق مع طبيعة المرحلة من الناحية التقنية.
- 9- إعادة النظر في المواد النظامية الخاصة بحل المجالس البلدية والتي جعلت صلاحية حلها لوزير الشئون البلدية والقروية وذلك يتنافى مع الفائدة المرجوة من ترشيح نصف الأعضاء بطريقة الانتخاب، فهؤلاء الأعضاء المنتخبون يمثلون شريحة واسعة من المواطنين وفي مثل هكذا إجراء مصادرة لرأي واختيار من انتخب الأعضاء من المواطنين.
- ١- أوصى بأهمية دراسة استخدام الوسائل التقنية (الإلكترونية) الحديثة في العملية الانتخابية بكافة مراحلها ومن ذلك مرحلة قيد الناخبين والتصويت والفرز، وفق ضوابط دقيقة.
- 11- إعادة النظر في اشتراط حضور المرشح الشخصي عند عملية تسجيل المرشحين وإتاحة مجال التوكيل في هذه المرحلة لذوي الأعذار الصحية أو الشرعية أو النظامية .

17- زيادة فعالية مشاركة هيئة المجتمع المدني في العملية الانتخابية من الناحية الرقابية وإصدار الأنظمة والتعليمات النظامية لتلك المشاركة، مع أهمية إعادة النظر في الجهة التي ترفع لها تلك الهيئات تقاريرها بحيث تكون خلاف ما هو معمول به حالياً حيث ترفع تقاريرها لوزير الشئون البلدية والقروية.

17- العمل على زيادة الوعي الانتخابي لدى كافة شرائح المجتمع بمشاركة جميع هيئات المجتمع مرافق تعليمية - مساجد - هيئات المجتمع المجتمع المدني، بحيث يتم تشكيل وعي انتخابي لدى كافة أفراد المجتمع يجعل الانتخابات وسيلة فاعلة لتحقيق الأهداف الشرعية وإرساء مبادئ العدالة ويسير بالمجتمع نحو آفاق التطور والتقدم.

ختاماً ما سبق جهد بشري معرض للخطأ والصواب واسئل المولى عز وجل أن يوفقنا لخير الأقوال والأعمال وما لا يدرك كله لا يترك جله، واسئل الله العزيز القدير أن يجعل أعمالنا خالصة لوجه وإن يجعلها شاهدةً لنا لا علينا إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الحكمة الإدامية بجلة الدائرة الثانية



المُلكَمْ العربيَّةِ الليفوديَّةِ ويوارِث المِلظام

الحكم رقم ١٤٣٢/٢/٢/٣٧هـ في القضية رقم ٢/٧١٥١ لعام ١٤٣٢هـ المقامة من / أحساب ضدا/ لجنة الطعون الانتخابية بمحافظة جدة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: ـ ففي هذا اليوم الأربعاء ١٤٣٢/١٢/٦هـ بمقر المحكمة الإدارية بجدة انعقدت الدائرة الثانية المشكلة

> القاضي/ حالياً عضواً القاضي/ حالياً عضواً القاضي/ نصالياً عضواً

وبحضور وبحضور المسلم المجالة الحالة الحالة المجالة المجالة الله المجالة المجالة الحالة المجالة الله المجالة ال الدائرة في ١٤٣٢/١٢/٣هـ، وفيها ترافع المدعى أصالة فيما ترافع عن المدعى عليها ممثلها عمر بن فتحي الحولي، كما حضر عن اللجنة المحلية للانتخابات بمحافظة جدة ممثلها عبدالعزيز بن محمد النهاري.

(الوقائع)

تتحصل وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها أنه بتاريخ ١٤٣٢/١٢/٣ هـ وردت لهذه الحكمة لائحة الدعوى المقدمة من المدعي والتي ذكر فيها أنه يتظلم من قرار لجنة الفصل في الطعون الانتخابية رقم (١١- ل/ط/ج د) وتاريخ ١٤٣٢/١١/٥ هـ المتضمن رد الطعن القدم منه ضد المرشح رقم الانتخابية رقم (١١- ل/ط/ج د) وتاريخ ١٤٣٢/١٢/٥ هـ المتضمن رد الطعن القدم منه ضد المرشح المداهن المنازة لمخالفته تعليمات الطعون الانتخابية ، الذي كان قد تقدم به ضد المرشح المدكور لارتكابه عددا من المخالفات والتجاوزات الكفيلة بشطبه من قائمة المرشحين حسب تعليمات الحملات الانتخابية ووفقا للمواد رقم (١٠) من تعليمات الطعون الانتخابية وأغفلت المادة (١١) من تعليمات الحملات الانتخابية بيدعواه طلب إلناء قرار وزارة المشئون البلدية والقروية رقم ١٣٢/١٢/٣ وتاريخ كما ألحق بدعواه طلب إلناء قرار وزارة المشئون البلدية وتوقف إجراءات تسعية أعضاء المجلس التي تقع في غلق أنه في حال صدور قرار من لجنة الطعون الانتخابية فتوقف إجراءات تسعية أعضاء المجلس التي تقع في نطاقه تلك الدائرة ، كما أرفق طلباً بالاعتراض على الحكم الصادر من الدائرة الثانية بهذه المحكمة المتضمن إلغاء قرار اللجنة بإعادة الإفتراع ، فسجلت قضية إدارية ، وأحيلت لهذه الدائرة الثانية بهذه المعلمة الصادر برفض حلية قرار اللجنة بإعادة الإفتراع ، فسجلت قضية إدارية ، وأحيلت لهذه الدائرة الطبات البلدية الصادر برفض ألطعن القلم منه وكذلك بعترض على قرار وزارة المشؤن المبلدية والقروية الصادر بتسمية أعضاء المجلس المنازة المنافقة من وكذلك بعترض على قرار وزارة المشؤن المبلدية والقروية الصادر بتسمية أعضاء المجلسة المبلدية الطعون القدوية الصادر بتسمية أعضاء المجلسة المبلدية والقروية الصادر بتسمية أعضاء المجلسة المبلدية المعادر برقض المبلدية المبلدية الصادر برقض المبلدية الطعون المبلدية والقروية الصادر بتسمية أعضاء المجلسة المبلدية المبلدية الصادر برقض المبلدية المبلدية المبلدية الصادر برقض المبلدية المبلد

المحمة الإدامية بخلة العانئة الثانية



ويرارت المظام

البلدي، وكذلك يعترض على حكم المحكمة الإدارية الصادر بإلغاء قرار لجنة الطعون الانتخابية الصادر بإعادة الاقتراع في الدائرة الثالثة ، فأفهمته الدائرة أن يفصل كل طلب في دعوى مستقلة فحصر دعواه الماثلة في طلب إلغاء قرار لجنة الطعون المشار إليه، وبجلسة ١٤٣٢/١٢/٤ هـ ويتلاوة ما ورد في دعوى المدعي ذكر ممثل اللجنة أنه فيما يخص القرار فإن رده كان استناداً إلى نص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والمادة السادسة من تعليمات الطعون الانتخابية المتمثلة في عدم تقدمه للجنة المحلية للانتخابات البلدية الصادرة بالقرار موزاري رقم ١٥٧١١ وتاريخ ١٤٣٢/٤/٤هـ وأنه يتمسك بعدم اختصاص الحاكم الإدارية بالنظر في الطعون المقدمة ضد القرارات الصادرة من لجنة الطعون الانتخابية وكذلك انتهاء صفة اللجنة بإعلان تسمية أعضاء المجلس البلدي من الوزارة وفيق نبص الفقرة (٤) من القرار الوزاري رقم ٢٢٨٩٦ وتاريخ ١٤٣٢/٥/١٦هـ فأضاف المدعي أن المادة (٤١) من النظام تجيز له التقدم إلى لجنة الطعون دون اللجوء للجنة الانتخابية المحلية وعقب ممثل اللجنة أن النص النظامي يوجب اللجوء للجنة إضافة إلى أن نص المادة (٤١) لم يعد له محل لقيام اللجنة بإعادة الاقتراع في الدائرة وقرر الأطراف الاكتفاء، وبجلسة ١٤٣٢/١٢/٥هـ قدم ممثل اللجنة المحلية للانتخابات البلدية صورة من قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٥٤٥٥٢ في ١٤٣٢/١١/١٨ هـ المتضمن تشكيل الحجلس البلدي لأمانة محافظة جدة وأضاف المدعي أن لجنة الطعون ردت الطلب استناداً على المادة السادسة حيث لم يتظلم للجنة المحلية للانتخابات البلدية وأن المادة(٤١) تلزم لجنة الطعون بالنظر في موضوعه وقرر الأطراف أنه ليس لديهم ما يضيفونه والاكتفاء بما قدموه وعليه رفعت لجلسة للمداولة، ثم أصدرت الدائرة حكمها مؤسساً على ما يلي:

(الأسناب)

لما حصر المدعي دعواه في طلب إلغاء قرار لجنة الطعون الانتخابية بجدة رقم (٢٣- ل/ط/ج د) وتاريخ ١٤٣٢/١١/٦هـ؛ فإنه بالنسبة لما دفعت به المدعى عليها من عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بناءً على ما قررته لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية الصادرة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (١١٩٩٩) وتاريخ ١٤٣٢/٣/١١هـ فإن اللائحة المذكورة نصت في مادتها (٣٨) على أن اللجنة المدعى عليها ومثيلاتها من اللجان تختص "بالنظر في الطمون التي يقدمها ذوو الشأن ضد القرارات والإجراءات التي تتخذها اللجان الانتخابية... وتصدر قراراتها بالأغلبية وتكون مسببة ونهائية.."، كما نصت تعليمات الطعون الانتخابية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٧١١) وتاريخ ١٤٣٢/٤/٤هـ في مادتها (٦) على أن لذي الشأن "التقدم بالشكاوي المتعلقة بالمخالفات التي يرتكبها الناخبون أو المرشحون أو تلك التي يرتكبها موظفو اللجان الانتخابية إلى اللجنة الحلية، وفي حالة عدم القناعة بقرار اللجنة التقدم بالطعن ضده أمام لجنة" الطعون المختصة، والمستفاد من مجموع ذلك هو تبيين الطرق الإدارية لتقاديم النظلمات والطعون الانتخابية ونظرها والفصل فيهرا وأنالتم ارات التي تصدرها المدعى عليها نهائية لا

الحكمة الإدارية بجلة الدائرة الثانية



المكني العربيّة النيوريّة المكنيوريّة

معقب عليها من أي جهة إدارية ومؤدى هذه النهائية هو صلاحية قرارات المدعى عليها للتنفيذ دون افتقارها للتصديق أو الاعتماد من جهة أعلى أو احتياجها إلى إجراء لاحق، لكن دون أن يمتد هذا إلى المساس باختصاصات القضاء الإداري أو أن يؤدي ثبوت تلك النهائية إلى استثناء قرار صادر عن جهة إدارية من باختصاصات القضائية على جنسه من القرارات مما لا يقصده بل ولا يملكه واضع اللائحة التي أسس على عموم الرقابة القضائية على جنسه من القرارات مما لا يقصده بل ولا يملكه واضع اللائحة المتي أسس على أدكامها هذا اللدفع، وهو الأمر الذي فهمته المدعى عليها ونصت عليه صراحة في قرارها موضوع الدعوى لين ذيلته بأنه "قرار نهائي لا يجوز استئنافه ولا الطعن عليه إدارياً..."، بل إن اللائحة الملكورة وهي قد أوضعت الطريق الإداري للتظلم والطعن الانتخابي بإجراءاته ومواعيده وتدرجه سلمت باختصاص المحاكم الإدارية في بسط رقابتها على العملية الانتخابية حين نصت في مادتيها (١٦) و(٢٤) على أن "تجري لجنة الانتخاب إجراءات الشطب والإلغاء والتعديل على " جداول الناخبين.. وقوائم المرشحين.. "بناء على طلب الانتخاب إجراءات الشطب والإلغاء والتعديل على " جداول الناخبين.. وقوائم المرشحين.. "بناء على طلب عصاحب الشأن أو... أو نتيجة لحكم أو قرار من الجهة المختصة"؛ إذ إن الحكم في هذا السياق لا يراد به إلا ما يصدر عن مثل هذه الحكمة من أقضية قاطعة للخصومات، أما المدعى عليها فهي لا تصدر إلا قرارات وفق يصدر عن مثل هذه الحكمة من أقضية قاطعة للخصومات، أما المدعى عليها فهي لا تصدر إلا قرارات وفق بولاية الحاكم الإدارية طبق ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (١٣) من نظام ديوان المظالم الصادر في البند (الثاني) من محضر جلسته رقم (٤) وتاريخ في البند (الثاني) من محضر جلسته رقم (٤) وتاريخ في البند (الثاني) من محضر جلسته رقم (٤) وتاريخ في البند والنائية والمستعدد في المنائي النصل في الدعوى استناداً إلى ما قرره مجلس القضاء الإداري في البند (الثاني) من محضر جلسته رقم (٤) وتاريخ

ولما كانت الدعوى وسيلة موضوعة لحماية الحق كان لزاماً أن تثبت للمدعي أولاً مصلحة في ما يدعيه، ولما كانت من أجل ذلك المصلحة - وهي الفائدة التي يرجو المدعي من كسبه الدعوى تحصيلها بجلب منفعة أو دفع مضرة - شرطاً جوهرياً من شروط الدعوى بل وشرطاً في كل طلب ودفع فيها ؛ يقابل فقلاً منفعة أو دفع مضرة - شرطاً جوهرياً من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) عدم القبول ؛ كما قررت ذلك المادة (٤) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) وتاريخ ٢١/٥/٢٠/١ هي ما نصت عليه من أنه "لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة وتأدمة مشروعة" ؛ لما كان ذلك فإن من المحتم فحص هذا الشرط بالتثبت من قيام المصلحة ومشروعيتها، بحسبان ذلك أمراً متعلقاً بالنظام العام مما تتصدى له جهة القضاء ولو لم يُثر بشأنه دفع من الخصوم، ومن حيث إن القرار موضوع طلب الإلغاء صدر برد طعن المدعي على المرشح رقم (٨) في ما ينسبه المدعي إلى هذا المرشح أثناء حملته الانتخابية من مخالفات تمثلت في أنه استخدم أعمدة الإنارة لنشر لوحاته اللعائية واستخدم علم وشعار الدولة في صورته في كتيب الانتخابات على خلاف ما حظرته المادتان (٢٥) و(٢١) من تعليمات الحملات الانتخابية ، ومن حيث إنه بمطالعة بيان الأصوات التي حصل عليها المرشحون في من تعليمات الحملات الانتخابية ، ومن حيث إنه بمطالعة بيان الأصوات التي حصل عليها المرشحون في المتخابية الثالثة عن دورة الانتخابات البلاية لهلها العام ١٤٣٢هـ الصادر عن اللجنة الحلية

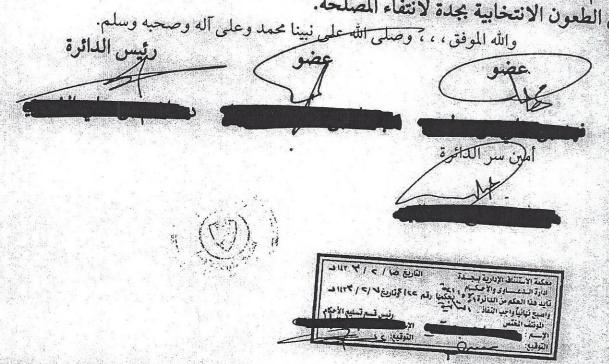
الحكمة الإدامية بجلة اللهائرة النائرة النائرة



الممكنة العربية النيواتية ويوارت الملظالم

للانتخابات بجدة فإن الثابت منه أن المدعي وهو المرشح رقم (٩) في الدائرة المذكورة حصل على (٣٣) صوتاً وأنه مسبوق بالمرشح رقم (١) الذي حصل على (١١٢) صوتاً فضلاً عن المرشح الفائز رقم (٨) الذي حصل على (٣٨١) صوتاً، وإذا كانت الفائدة التي سيجنيها المدعي من إلغاء القرار المطعون فيه هي أن تقوم اللجنة المدعى عليها بنظر طعنه والتحقق من مدى ثبوت المخالفات المنسوبة إلى المرشح رقم (٨) ثم إذا ما اللجنة المدعى عليها وقوع تلك المخالفات من هذا المرشح فإنها ستنتهي إلى إبطال فوزه أو استبعاده من أنه المداهمية المرشحين؛ وذلك هو أقصى نتيجة يمكن أن يحصلها المدعي من كسبه هذه المدعوى؛ إذا كان ذلك فلا ريب أنه بمجموعه ينا في المصلحة إذ ما دام المدعي مسبوقاً بمرشح - غير المرشح الذي طعن ضده أمام اللجنة وإنه لن يستفيد من الإلغاء في الفوز بعضوية المجلس البلدي بل سيجني ذلك غيره، واللازم لقبول طلب الإلغاء أن يتوفر لطالبه مصلحة ذاتية مشروعة تتأثر بوجود القرار وينتفع بمجرد إلغائه، لاسيما وقد انتهت هذه الحكم رقم (٣٩ ١٤٣ / ١٤٣ / ١٤٣ ١٤) إلى إلغاء قرار المدعى عليها المتضمن إعادة الاقتراع في الدائرة الانتخابية الثالثة ومؤداه عدم المساس بنتيجة الاقتراع في المدائرة الانتخابية المذكورة، متى كان ذلك وكان المتقرر فقها وقضاء أنه لا دعوى إلا بمصلحة فإن المدائرة تنتهي لأجل ما تقدم إلى عدم قبول المدعى وكان المتقرر فقها وقضاء أنه لا دعوى إلا بصلحة فإن المدائرة تنتهي لأجل ما تقدم إلى عدم قبول المدعى.

بعدم قبول الدعوى المقامة من أحمد بن عبدالمجيد بن علي أبو الحمائل ضد لجنة الفصل في الطعون الانتخابية بجدة لانتفاء المصلحة.



١



المنظم ال

حكمة الإستئناف الإدارية بجدة

حكم رقم ٢/٢٢ لعام ١٤٣٣ه. في القضية رقم ٧٩١ /ق لعام ١٤٣٣هـ

معامه من / صد / لجنة الفصل في الطعون الإنتخابية بمحافظة جدة

الصادرة بشأنها الحكم رقم ٣٧٣/ ٢/٢ لعام ٣٢ ١٤هـ عن الدائرة الإدارية الصادرة بشأنها الحكم رقم ٣٧٥ / ٢/ ق لعام ١٤٣٢هـ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه . وبعد :.

الإدارية بجدة المشكلة من:-

عضوا عضوا

قاضي الاستئناف قاضي الاستئناف قاضي الاستئناف وبحضور

وذلك النظرة في القصطيف القصطيف المذكورة أعسلاه والمحالة إلى هذه الدائرة بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٣٣ ١ هـ وقد اطلعت على أوراقها والحكم الصادر فيها وعلى الاعتراض المقدم من المدعي وبعد دراستها والمداولة فيها أصدرت الحكم الآتي :

الدائرة

لما كانت وقائع هذه القضية قد أوردها الحكم محل الاستئناف فإن الدائرة تحيل إليه منعاً لما كانت وقائع هذه القضية قد أوردها الحكم محل الاستئناف فإن الدائرة تحيل إليه منعاً للتكرار وتتلخص في طلب المدعي إلغاء قرار لجنة الفصل في الطعون الانتخابية بجدة رقم التكرار وتتلخص في طلب المدعي الغاء قرار المحتمد المرشح رقم (١١-ل/ط/ح د) وتاريخ ١٤٣٢/١١٥هـ المتضمن الطعن المقدم منه ضد المرشح رقم

(٨) فِي الدَّاتِينَ الثَّالِينَةِ الْأَنْتِخَانِيةِ





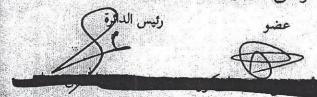
المانت المعرفية المنتبع المنتب

محكمة الإستئناف الإدارية بجدة

وبإحالتها إلى الدائرة الإدارية العاشرة بجدة نظرتما ثم أصدرت بشأنما الحكم محل الاستئناف الذي يقضي بعدم قبول الدعوي لانتفاء المصلحه لأن المدعى حصل على (٣٣) صوتاً والمرشح قبيل الذي أثناء الترشيح في حين أن المرشح رقم (١) حصل على (١١٢) صوتاً والمرشح الفايز الذي يطعن المدعى على فوزه حصل على (٣٨١) صوتاً ولو قبل طعنه على المرشح الفايز لن يستفيد هو بل المستفيد غيره لأنه مسبوق بالمرشح رقم (١)، وقد اعترض عليه المدعى وقدم لائحة بذلك، وبإحالة القضية إلى هذه الدائرة اطلعت على أوراقها والحكم الصادر فيها والاعتراض المقدم عليه ، فظهر أن الاعتراض قدم خلال الأجل المحدد لذلك نظاماً نما يتعين معه قبوله شكلاً أما عن الموضوع فقد استبان لها صحة النتيجة التي خلصت إليها الدائرة في قضائها وسلامة الأسباب التي أقامت عليها هذا القضاء وموافقة ذلك للقواعد المقررة في هذا الخصوص ولذلك فإن هذه المحكمة تصادق على ما انتهت إليه الدائرة في حكمها وتؤيده محمولاً على أسبابه ، مع الإشارة الى الخطأ المادي الوارد بالسطر الأول من أسباب حكم الدائرة إذ أن صحة رقم القرار الذي يتظلم منه المدعى هو (١١-ل/ط/ح

لذلك حكمت الدائرة

بتأييد الحكم رقم ٣٧٣ / ٢ / ٢ لعام ١٤٣٢ه الصادر في القضية رقم ٧١٥١ / ٢ /ق لعام ٣٢ ١٤ه فيما انتهى إليه من قضاء في الدعوى . والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .





الدائرة الإدارية الخامسة

حكم رقم ١١/د/إ/٥ لعام ١٤٢٦هـ في القضية رقم ٥٤٥/١/ق لعام ١٤٢٦هـ

المقامة من /

ضد / وزارة الشؤون البلدية والقروية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ٠٠٠ وبعد:-

ففي يوم الاثنين الموافق ٢٢٦/٣/٩هـ اجتمعت بمقر ديوان المظالم بالرياض الدائرة الإدارية الخامسة المكونة من :-

المستشار / رئيساً

المستشار / عضوا

المستشار / عضوا

وحضور / أميناً للدائرة

وذلك للنظر في القضية المبينة أعلاه والمحالة إلى الدائرة بتاريخ ٢٢/٢/٢٢ هـ وبعد سماع الدعوى والمداولة أصدرت الدائرة الحكم التالي:

تتلخص وقائع القضية بالقدر اللازم لإصدار هذا الحكم في أن المدعي سبق أن رشح نفسه لإنتخابات المجالس البلدية والقروية بمحافظة ... إلا أن اللجنة العامة للإنتخابات قررت استبعاده من قائمة المرشحين النهائية نظراً لأنه مستأجر من البلدية عدداً من قطع الأراضي في المنطقة الصناعية فتظلم المدعي من قرار استبعاده إلى لجنة الطعون والتظلمات الانتخابية بمنطقة ... التي أصدرت قرارها رقم ٧٢٧٤٧/ل ٠ طوتاريخ

١٤٢٥/١٢/٢٩ هـ قضت فيه برفض الطعن في قرار الاستبعاد وبنت اللجنة قرارها على الأسباب التالية:-

بالنظر إلى الطعن المشار إليه تبين أنه قدم خلال المدة المحددة وبالصيغة المقررة وبالتالي يكون مقبولا من حيث الشكل أما من حيث الموضوع فقد تبين أن الطعن المشار إليه يرتكز على تظلم مقدمه من استبعاده من القائمة النهائية للمرشحين وقد باشرت اللجنة النظر فيه في ضوء نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم م٥ في ١٣٩٧/٢/٢١هـ والذي ينص في المادة الثالثة عشرة منه الفقرة (ج) على أنه (لا يجوز لعضو المجلس البلدي أن يكون مقاولاً لأعمال أو لأشغال أو لوازم البلدية سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما نصت الفقرة (د) من تلك المادة على أنه (لا يجوز لعضو المجلس البلدي أن يكون رئيساً أو مديراً في شركة لها علاقة بأعمال البلدية أو عضواً في مجلس إدارة هذه الشركة) كما أن نظام التصرف في العقارات البلدية الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦٤ في ١٣٩٢/١١/١٥ هـ قد نص في المادة الثانية منه الفقرة (٢) على أنه (يجوز للبلديات في حدود هذا النظام ولوائحه التصرف بالأموال الخاصة التابعة لها بما يلى: ٢-بالإيجار) وقد حددت لائحة التصرف في العقارات البلدية الصادرة بالأمر السمى الكريم رقم ٣/ب/٣١٣ في ٢٤٢٣/٩/٢٤هـ العقارات البلدية التي يتم تأجيرها ومن ذلك العقارات المخصصة للنشاط الخدمي وهي الأراضي أو المباني المخصصة للورش (الصناعية ، الحرفية ، المهنية) وباستقراء مجمل ما ورد في النصوص النظامية المشار إليها يتضح أن النظام قد حرص على ألا يكون من بين أعضاء المجلس البلدي من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأنشطة البلدية وذلك لضمان حيادية المجلس وعدم التأثير في قراراته ولأن من مهام البلدية تخصيص الأراضي اللازمة للورش وتخطيطها و تأجير ها وفقاً لأحكام الأنظمة المشار إليها فإن المستأجر يعد طوال مدة تعاقده مع البلدية

وبتاريخ ١٤٢٦/١/٥ هـ تقدم المدعي إلى الديوان بصحيفة دعوى طالب فيها بإلغاء قرار لجنة الطعون والتظلمات الانتخابية رقم ٧٢٧٢٧/ل وتاريخ ٢٢٤/١٢/٢٩ هـ لأن اللجنة قاست المستأجرين على المقاولين الذين ينفذون مشروعات واشغال للبلدية وهذا غير صحيح لأن القاعدة الشرعية تنص على أنه (لا إجتهاد ولا قياس مع وجود النص) ولو كان النظام قصد حرمان المستأجرين من الترشيح لعضوية المجالس البلدية لحاء النص صريحا بذلك وانتهى في دعواه إلى المطالبة بإلغاء القرار وبعد أن تم قيد هذه الدعوى في سجلات الديوان قضية برقم ٥٤٥/١/ق لعام ٢٤٢١هـ أحيلت إلى هذه الدائرة بتاريخ

٤

الوزارة بتظلمه من هذا القرار بعد صدوره وقبل التقدم إلى الديوان بهذه الدعوى فقال بأنه تقدم إلى الديوان مباشرة دون أن يتظلم من هذا القرار لدى الوزارة ،

وحيث أن دعوى المدعي هي بالعطن في قرار لجنة الطعون والتظلمات الانتخابية بمنطقة الرياض في وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم ٧٤٢٧٤٧ل طوتاريخ ٢٢٥/١٢/٩ هـ فيكون الديوان مختصا بنظر الدعوى والفصل فيها طبقا للمادة ١٤/٨ب من نظامه التي تنص على اختصاص الديوان بالفصل في الدعاوى المقدمة من ذوي الشأن بالطعن في القرارات الإدارية متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة النظم واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ٢٠٠٠) وحيث أنه للنظر في مدى قبول الدعوى شكلاً فإن المادة الثالثة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٩٠ وتاريخ والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٩٠ وتاريخ عليها في الفقرة (ب) من المادة الثامنة من نظام ديوان المظالم أن يسبق رفعها إلى الديوان النظلم إلى الجهة الإدارية المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بهذا القرار ويتحقق العلم به بابلاغ ذوي الشأن به أو بنشره في الجريدة الرسمية أذا تعذر الإبلاغ وبالنسبة إلى القرارات الصادرة قبل نفاذ هذه اللائحة فتبدأ المدة المحددة

للتظلم فيها من تاريخ نفاذها •

وعلى الجهة الإدارية أن تبت في التظلم خلال تسعين يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبب، ويعتبر مضي تسعين يوما على تاريخ تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة صدور قرار برفضه،

وترفع الدعوى أن لم تكن متعلقه بشؤون الخدمة المدينة إلى الديوان خلال ستين يوما من تاريخ العلم بالقرار الصادر بالرفض أو مضي التسعين يوما المذكورة دون البت فيه،

أما أذا كانت الدعوى متعلقة بشؤون الخدمة المدنية فيتعين قبل رفعها إلى الديوان التظلم إلى الديوان التظلم الديوان العام للخدمة المدنية خلال ستين يوما من تاريخ العلم بالقرار الصادر برفض التظلم أو انقضاء مدة التسعين يوما المحددة للجهة الإدارية دون البت فيه ٠

وعلى الديوان العام للخدمة المدنية أن يبت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر قرار الديوان العام للخدمة المدنية برفض التظلم أو مضت المدة المحددة له دون البت فيه جاز رفع الدعوى إلى ديوان المظالم خلال تسعين يوما من تاريخ العلم بالقرار الصادر بالرفض أو انقضاء الستين يوما المذكورة دون البت في التظلم ويجب أن يكون قرار الديوان العام للخدمة المدنية برفض التظلم مسبباً ٠

وإذا صدر قرار الديوان العام للخدمة المدنية لصالح المتظلم ولم تقم الجهة الإدارية بتنفيذه خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه جاز رفع الدعوى إلى ديوان المظالم خلال الستين يوما التالية لهذه المدة •

وحيث أن الثابت أن المدعي لم يتقدم بالتظلم من القرار محل الطعن إلى الجهة الإدارية قبل إقامة دعواه أمام الديوان وحيث أن المادة الثالثة من قواعد المرافعات صريحة في وجوب التظلم من القرار قبل التقدم إلى الديوان لذلك فإن دعوى المدعي غير مقبولة شكلاً

فلهذه الأسباب وبعد المداولة :-

حكمت الدائرة بعدم قبول الدعوى شكلاً • وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين •

أمين السر عضو وئيس الدائرة

الفهارس

فهرس المراجع

فهرسالآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام

فهرس العناوين

فهرس المراجع

- 1- إبراهيم عبد العزيز شيما، النظم السياسية والقانون الدستوري منشأة المعارف، الإسكندرية، ط١.
- ۲- ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق، تحقيق سعيد القرفي، المكتب
 الإسلامي، بيروت، الجزء ٣.
- ۳- ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبدالله محمد الدرويش، دار يعرب،
 دمشق، المجلد ۱، ط۱.
- ٤- ابن رشد ، بدایة المجتهد و بمقارنة المقتصد، تحقیق عبد الله
 العبادي، دار السلام، القاهرة، المجلد ۲، ط۱.
- ابن هشام ، السيرة النبوية ، تحقيق همام سعيد ومحمد أبو صعيليك،
 دار المنار ، عمان ، ط۱.
- 7- أبو الأعلى المودودي ، تدوين الدستور الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طه.
- ٧- أبو الحسن المارودي، أدب الدنيا والدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- ٨- أبو الحسن المارودي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق
 سمير رباب، المكتبة العصرية، بيروت، ط١.
- 9- أبو زكريا النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، المجلد ٢.

- ١- أبي البركات عبد الله النسفي، كنز الدقائق في الفقه الحنفي، تحقيق سائد بكداش، دار النشر الإسلامية، بيروت، ط١.
- 11- أبي القاسم الحسين الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان واودي، الدار الشامية، دمشق، ط1.
- 17- أبي بكر البيهقي، السنن الكبرى، تحيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، مجلد 7، ط1.
- 1۳ أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، مجلد ١٣.
- ١٤ أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري،
 تحقيق: عبدالعزبز بن باز، دار المعرفة، بيروت، مجلد ٥.
- ۱۰ أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، مجلد ۱۰.
- ۱٦- أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، مجلد ٨.
- ۱۷ أحمد بن حنبل ، فضائل الصحابة، تحقيق وصبي الله بن محمد عباس، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، ط۱.
- 1A أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق أحمد شاكر، وحمزة الزيد، دار الحديث، بيروت، المجلد ٢، ط٢.
- 19 أحمد عليوي الطائي، الموازنة بين المصالح، دار النفائس، عمان، ط١.

- ٢- إكرام بدر الدين، تجاوزت انتخابات ١٩٩٥م، بحث منشور من كتاب "الانتخابات النيابية في دول الجنوب، مركز دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- 11- الأمين الحاج محمد احمد، الشورى المفترى عليها، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط1.
- ۲۲ أمين مصطفى محمد، الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية دور
 القضاء في مواجهة الغش الانتخابي، دار الجامعة الجديدة للنشر،
 الإسكندرية، ط١.
- ٢٣ الإنفاق الانتخابي من إصدارات الجمعية الجمعية اللبنانية من أجل الديمقراطية.
- ٢٤ بدر الدين ابن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام،
 تحقيق فؤاد عبدالمنعم احمد، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية،
 قطر، ط١.
- ٢٥ بدر الدين الزركشي، المنثور في القواعد، تحقيق تيسير فائق محمود،
 وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية،الكويت، ج٢، ط١.
- 77- بيان رسمي من ديوان المظالم مرسل باسم المتحدث الرسمي له (بندر الفالح) نشر جريدة عكاظ في عددها رقم (٣٨١١) الصادر يوم الأربعاء ١٤٣٢/١٢/٢٧هـ.
- ۲۷ تعلیمات الحملات الانتخابیة الخاصة بانتخابات أعضاء المجالس البلدیة (الدورة الثانیة).

- ٢٨ تقي الدين النبهاني، نظام الحكم في الاسلام، منشورات حزب
 التحرير الفلسطيني، ط١، ص٩٠.
- ٢٩ توفيق الشاوي ، فقه الشورى والاستشارة، دار الوفاء، المنصورة، ط١.
- ٣٠ توفيق الشاوي، أعلى مراتب الديموقراطية الشورى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١.
- ۳۱ جمال ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر احمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد ۱۰، ط۲.
- ۳۲ جمال ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر احمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد ١٦، ط٢.
- ۳۳ جمال ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر احمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد ۷، ط۲.
- ۳۶ جمال ابن منظور، لسان العرب، تحقیق عامر احمد حیدر، دار الکتب العلمیة، بیروت، المجلد ۸، ط۲.
- -۳۵ جمال ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر احمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد ٢، ط٢.
- ٣٦ جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد ١٤، ط٢.
- ۳۷ جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، المجلد ۱۲، ط۲.

- ٣٨- جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١.
- ٣٩- الحافظ محمد الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، المجلد ٢.
- ٤ الحافظ محمد الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، المجلد ٣.
- ٤١ حافظ محمد أنور، ولاية المرأة في الفقه الإسلامي، دار بلنسية، الرباط، ط١٠.
- ٤٢ حسن الريمي الحسني، الأدلة الشرعية لكشف التلبيسات الحزبية على المجتمعات الإسلامية، دار الامام احمد للنشر، القاهرة.
- ٤٣ حسين خلف الجبوري ، عوارض الأهلية عند الأصوليين، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ط١.
- 35- حمد الكبيسي، رأي الإسلام في إشراك المرأة في مؤسسات الشورى، بحث ضمن كتاب الشورى في الإسلام، المجمع الملكي لبحوث الحاضرة الإسلامية، الأردن.
- ٥٤- خليل بن إسحاق المالكي، المحتضر في فقه الإمام مالك، المحقق الطاهر الراوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط٢.
- 23 داود الباز ، الشورى والديمقراطية النيابية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط١.

- ٤٧ داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ط١.
 - ٤٨- الدستور المصري
- 9 ٤ الدكتور رحيل غرايبة، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١.
- ٥- الدكتور فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، دار الرسالة، بيروت، ط٢.
- ١٥ دليل قيد الناخبين الصادر عن اللجنة العامة للانتخابات البلدية والقروية.
- ٥٢ رائف نعيم، الشورى أساسها التشريعي وبعدها الغائي، دار جهينة للنشر، الأردن.
- ٥٣ رشاد حسن خليل، نظرية المساواة في الشريعة الإسلامية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١.
- ٥٥ الريمي الحسني ، الأدلة الشرعية لكشف التلبيسات الحزبية على
 المجتمعات الإسلامية.
- ٥٥- زهير أحمد عبد الغني قدورة، المشوري في الإسلام والأنظمة السياسية المعاصرة ، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.
- ٥٦ سامي الدلال، المرأة المسلمة والولايات العامة، مركز المستشار الإعلامي، الكويت، ط١.

- ٥٧- سعاد الشرقاوي و عبد الله ناصيف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٢.
- ٥٨ سعد خليل ، تولية رئيس الدولة في الفكر السياسي الإسلامي الحديث، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط ١.
- 9 السيد أحمد محمد مرجان دور القضاء والمجتمع المدني في الإشراف على العملية الانتخابية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ط١.
- ٦- الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، الشرح الممتع على زاد المستقنع، دار ابن الجوزي ، الرياض، المجلد ٩، ط١.
- 71- الشيخ محمد بن صالخ العثيمين ، لقاء الباب المفتوح ، الشريط الصوتى رقم (٢١١).
- 77- صبري محمد السنوسي، الاخصاص بالفصل في صحة العضوية البرلمانية وحدود أخصاص مجلس الشعب، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.
- 77- عبد الإله شحاته الشقاني، مبدأ الإشراف القضائي على الاقتراع العام، دار المعارف، الإسكندرية، ط١.
- 37- عبد الحميد الأنصاري، الشورى وأثرها في الديمقراطية، الدار السلفية، القاهرة، ط1.
- -70 عبد الحميد الأنصاري، العالم الإسلامي بين الشورى والديموقراطية، دار الفكر العربي القاهرة، ط١.

- 77- عبد الحميد الشواربي، الحقوق السياسية للمرأة، دار المعارف، الاسكندرية، ط١.
- 77- عبد الغني الرحال ، الإسلاميون وسراب الديمقراطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ج١، ط١.
- 7A عبد الغني بسيوني، النظم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ط1.
- 79 عبد الغني محمد بركة، الشورى في الاسلام، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ط١.
- ٧- عبد الكريم زيدان، الديمقراطية ومشاركة المسلم في الانتخابات، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، العدد ٠٠.
- ٧١ عبد الكريم زيدان، الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط٥.
- ٧٢- عبد الله الدميجي، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرباض، ط٢.
- ٧٣ عبد الله الطريقي، أهل الحل والعقد في الفقه الإسلامي، دار الفضيلة، القاهرة، ط١.
- ٧٤ عبد الناصر محمد وهبة، الحريات السياسية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.
- ٧٥- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط١.

- ٧٦ عفيفي كامل عفيفي ، الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية، دار الجامعية، الإسكندرية، ط١.
- ٧٧ عفيفي كامل عفيفي ، مبدأ الإشراف القضائي على الانتخابات النيابية ، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط١.
- ٧٨- علي ابن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، القاهرة، المجلد ٦، ط١.
- ٧٩ علي عبد الله حميد، أحكام الانتخابات المعاصرة والدعاية لها، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والقانون بالأزهر، القاهرة.
- ٨- علي محمد الجرجاني، التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
- ٨١- عمر أحمد حسبو، حرية الاجتماع (دراسة مقارنة) دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.
- ٨٢- فتحي الدريني، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، دار الرسالة، بيروت، ط٢.
- ٨٣ فهد بن صالح بن عبد العزيز العجلان، الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار كنوز اشبيليا، للنشر والتوزيع، ط١.
- ٨٤ فؤاد عبد المنعم، مبدأ المساواة في الإسلام، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- ٨٥- فؤاد محمد ، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون في الفقه الاسلامي، دار الكتاب الجامعي، الاسكندرية، ط١.

- ٨٦ فوائد عبد المنعم رياض، الجنسية في التشريعات العربية المقارنة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة القاهرة، ط١.
- ٨٧ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨.
- ٨٨ قاسم بن عبدالله القونوي، أنيس الفقهاء في تعريفات الالفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق احمد الكبيسي، دار الوفاء، جده، ط١.
 - ٨٩ قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٩م .
 - ٩٠- قانون الانتخاب الأردني لعام ٢٠١٢م.
 - ٩١- قانون الانتخابات الفرنسي سنة ١٩٧٤م.
 - ٩٢- قانون البلدية الأردني الصادر عام ٢٠٠٧م.
- ٩٣ قانون انتخابات مجالس النواب الأردني (٣٤) لسنة ٢٠٠١م (المعدل).
 - ٩٤ قانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢م الخاص بمجلس الشعب المصري .
 - ٩٥- قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم (٧١٧) لعام ١٩٥٦م.
 - ٩٦ قانون ممارسة الحقوق السياسية المصري رقم (٧٣) سنة ١٩٥٦م.
- 9۷- قحطان الدوري، الشورى بين النظرية والتصويت، دار الأمة، بغداد، ط۱.
 - ٩٨ قرارات اللجنة العليا للانتخابات بمصر بتاريخ ٢٩/١٠/١٦م.
- 99- لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٩- لائحة انتخاب أعضاء المجالس البلدية الصادرة بالقرار الوزاري رقم

- ١٠٠ لأئحة تعليمات الحمالات الانتخابية لانتخابات أعضاء المجالس البلدية الدورة الثانية عام ١٤٣٢هـ.
- ۱۰۱- لائحة دور الملاحظة الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ۲۱۱ في ۱۳۹۲/۵/۱۳هـ.
- 1.۲ لقمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان، ط١.
- 1.۳ لويس معلوف، المتحدث في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، ط٣.
- ١٠٤ لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،
 ط٥.
- -۱۰۰ ماجد الحلو، الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط۱.
- 1.7 ماجد النعواشي، المرأة ناخبة ومنتخبة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية، الأردن.
- 1 · ٧ المبارك الجرزي، جامع الاصول في احاديث الاصول، تحقيق محمد حامد الفقى، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط١.
- ١٠٨- المبارك الجرزي، جامع الاصول في احاديث الاصول، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية،القاهرة،ط١٦٢
 - ١٠٩ مجلة فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

- ١١- مجمع اللغة العربية في القاهرة ، المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١.
- 111- مجيد أو حجير، المرأة والحقوق السياسية في الإسلام، مكتبة الرشد، الرباض، ط1.
- 1 ١٢ محسن خليل، القانون الدستوري، والنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.
- 11۳ محمد ابن صالح العثيمين، شرح العقيدة الواسطية، دار ابن الجوزي، الرباض، المجلد ١، ط٦.
- ١١٤ محمد أبو النور، عصمة الأنبياء والرد على الشبهة الموجهة إليهم،
 دار الإمانة، القاهرة، ط١.
- 110 محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، ص1٣٥.
- 117 محمد الإمام ، تنوير الظلمات لكشف مفاسد وشبهات الانتخابات، مكتبة الفرقان، عجمان، ط١.
- 11٧ محمد الشحات الجندي ، معالم النظام السياسي في الإسلام مقارناً بالنظم الوضعية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١.
- 11۸ محمد الظاهر ابن عاشور، لغير التحليل والتنوير، الدار التونسية للنشر، ج٧٧.
- 119 محمد أنس جعفر قاسم ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.

- ۱۲۰ محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، ط۱.
- 1۲۱ محمد بن أحمد بن محمد، من الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، الجزء ٤، ط١.
- 17۲ محمد سليم العوا ، النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، ط١.
- 17٣ محمد عبد القادر أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام، دار الفرقان، القاهرة، ط٢.
- 17٤ محمد عبدالرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق عبدالحميد حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١.
 - ١٢٥ محمد عرفة ، حقوق المرأة في الإسلام، دار الفكر ، دمشق، ط١.
- 177 محمد فتحي عثمان ، أصول الفكر السياسي الإسلامي ، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ص٣٨٤ .
- 17۷ محمد فرغلي محمد علي ، نظم واجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.
- 17۸ محمد ناصر الدين الألباني، أرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، المجلد الخامس، ط١.
- 1۲۹ محمد ناصر الدين الألباني، صحيح وضعيف سنن النسائي، مركز نور الإسلام، الاسكندرية.

- ١٣٠ محمود الخالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام، قواعد نظام الحكم في الإسلام، جامعة، القاهرة، ط١.
- 1٣١ محمود الخالدي، الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١.
- ١٣٢ مصطفى السباعي ، المرأة بين الفقه والقانون ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٦.
- 1۳۳ مصطفى محمود عفيفي ، المسئولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية للناخبين المرشحين ورجال الإدارة دراسة مقارنة بين النظام الفرنسي والمصري، دار النهضة العربية، القهار، القاهرة، ط١.
- 17٤ منذر الشاوي، النظرية العامة في القانون الدستوري، دار ورد للطباعة والنشر، دمشق، ط١.
- 170 منير حميد البياتي، الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط١.
- ١٣٦ منير حميد البياتي، النظام السياسي الإسلامي، مقارنا بالدولة القانونية، دار النفائس، عمان، ط١.
- 1۳۷ الموسوعة الشاملة للانتخابات البلدية لأمانة مدينة الرياض للدورة الأولى.
- ۱۳۸ موسى حبيب، الانتخابات والأحزاب السياسية عندنا وعند غيرنا، مطبعة النجاح، بغداد، ط٢.

- ۱۳۹- نظام البلديات الذي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٥/٢ في ١٣٩٧/٢/٢١ه.
 - ١٤٠ نظام المحكمة التجارية السعودي.
- 1٤١ نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة، القاهرة، ط١.
- ۱٤۲ هشام محمد فوزي، رقابة الدستورية القوانين بين أمريكا ومصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.
 - ١٤٣ وكالة الأنباء العمانية ، الموقع الإلكتروني.
- 1 ٤٤ يعقوب المليجي، مبدأ الشورى في الإسلام، دار الثقافة الجامعية، دار الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ط١.

فهرس الآيات

رقم	السورة /	الآية
الصفحة	رقم الآية	الاته
19	البقرة، آية ١٤٣	{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا}
77	آل عمران، آیة ۱۵۹	{وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ }
77	الشورى، آية ٣٨	﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}
78	البقرة، آية ٢٨٢	{وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاءِ إِذَا مَا دُعُواْ}
74	آل عمران، آیة ۱۱۰	(كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ}
۲۸	الزمر، آية ٩	﴿ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللّلْحِلْمِ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل
7.7	آل عمران، آیة ۱ ؛ ۹	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِن تُطِيعُواْ الَّذِينَ كَفَرُواْ}
79	التوبة، الآية ٧١	﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ }
79	الأنعام، الآية ١١٦	﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ}
٣٢	الطلاق، الآية ٢	{وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا}
7 8	آل عمران، آیة ۱۵۹	{فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا}
٣٤	الشورى، آية ٣٨	﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ}
7 8	النساء، آية ٨٣	{وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا}
٣٤	النمل، آية ٣٢	{قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي}
٤١	الفتح، آية ١٠	{إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ}
٤١	الفتح، آية ١٨	{لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ}
٤٧	السجدة، آية ١٨	{أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ}
٤٧	آل عمران، آیة ۳٦	﴿وَلَيْسَ الذَّكُرُ كَالْأُنثَى}
٤٨	الأنعام، آية ١٦٤	{وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}

01	الممتحنة، آية ١٢	﴿ لِيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءِكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ }
٥٢	القصص، آية ٢٦	{ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ}
٥٣	النساء، آية ٢٨	الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللهُ}
0 8	النساء، آية ٦	﴿وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُواْ الْنِكَاحَ}
7 £	البقرة، آية ٢٢٨	﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ }
70	الممتحنة، آية ١٢	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءِكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ}
70	التوبة، آية ١٢	﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ }
٦٦	النساء، آية ٣٤	{الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء}
٦٦	آل عمران، آیة ۳٦	﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنتَى}
٦٦	الروم، آية ٢١	﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا}
٨٥	سورة البقرة، آية ٢٨٢	{وَلا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا}
٨٥	سورة البقرة، آية ٢٨٣	{وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ}
1.7	الفرقان، آية ٧٧	﴿ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ}
1.7	سورة الإسراء، آية ٢٧	{إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ}
1.7	سورة الحجرات، آية ١١	إِيا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ}

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث
١٣	{تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا جهاداً}
١٣	{الامام ضامن والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة}
10	(دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)
۲ ٤	{أنتم على قومكم بما فيهم كفلاء}
7	{أشيروا علي أيها الناس}
77	{إنا والله لا نولي على هذا العمل أحد سأله ولا أحد}
7.	(لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة)
40	{إذا استشار أحدكم أخاه فليشر عليه}
40	(المستشار مؤتمن)
40	{إذا كان أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم سمحائكم وأمركم}
40	(لو كنت مؤمراً أحداً من غير مشورة لأمرت ابن أم عبد}
40	(ما تشيرون علي في قوم يسبون أهلي ما علمت}
٤١	(بايعنا الرسول صلى الله عليه وسلم على السمع}
٤١	{ألا تبايعوني على ما بايع عليه النساء ان لا تشركوا}
٤٢	{أبايعك علي أن تعبد الله وتقيم الصلاة}
٤٢	{"ألا تبايعون رسول الله" فرددها ثلاث فقدمنا أيدينا}
٤٢	(من مات وليس في عنقه بيعه مات ميتة جاهلية)
٥٣	(لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة)
١.٢	{أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً}
1.4	﴿ إِلا أَنبئكم بأكبر الكبائر (ثلاثاً) قالوا بلى يا رسول الله}

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	اسم العلم
77	أبو الأعلى المودودي
٤.	عبدالرحمن ابن خلدون
٨٥	عطية صقر

فهرس العناوين

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٤	أهمية البحث
٤	أهداف البحث
٤	مشكلة البحث
٥	أسباب البحث
0	تساؤلات البحث
7	منهج البحث
7	الدراسات السابقة
٩	خطة البحث
11	المبحث التمهيدي: الانتخابات المفهوم والتأصيل
17	المطلب الأول: التعريف بعنوان البحث
19	المطلب الثاني: حكم الانتخابات وحكم المشاركة فيها
٣٢	المطلب الثالث: صور الانتخابات في الإسلام
£ 0	الفصل الأول: الضمانات الموضوعية لنزاهة
	الانتخابات البلدية في الفقه والنظام
٤٦	المبحث الأول: مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في
	الانتخابات فقهاً ونظاماً
٤٩	المطلب الأول: المساواة في التصويت والترشيح
٧٦	المطلب الثاني : تكافؤ الفرص بين المرشحين
۸۳	المبحث الثاني: مبدأ الحرية في الانتخابات

۸۳	المطلب الأول: حرية الناخب في العملية الانتخابية
9 /	المطلب الثاني: حرية المرشح في تنظيم حملته
	الانتخابية
110	الفصل الثاني: الضمانات الإجرائية لنزاهة الانتخابات
	البلدية
١١٦	المبحث الأول: سلامة إجراءات قيد الناخبين
	والمرشحين
117	المطلب الأول: العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية
175	المطلب الثاني: إجراءات قيد ونشر قوائم الناخبين
	والمرشحين
١٣٦	المبحث الثاني: الرقابة على العملية الانتخابات
١٣٧	المطلب الأول: الرقابة على إجراءات الاقتراع الفرز
١٤٨	المطلب الثاني: الطعون الانتخابية
107	الخاتمة
101	الفهارس